منصات
للأبحاث و الدراسات الاجتماعية

# المجتمع المدني العلمي: ما يقوله فاعلو ومدراء مراكز بحثية مغربية

## دراسة ميدانية، مقالات تحليلية وحوارات

2025

www.menassat.org

جميع الحقوق محفوظة ©2025

# تقرير

# المجتمع المدني العلمي: ما يقوله فاعلو ومدراء مراكز بحثية مغربية

دراسة ميدانية، مقالات تحليلية وحوارات


المدير المشرف

عزيز مشواط

الباحثون الرئيسيون

محسن محمد الرحوتي، زكرياء بهرى، أيوب الكيسي، فاطمة إيكا



كل الحقوق محفوظة لمنصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية©



3 زنقة بن أبي الصلت، بيلفيدير، الدار البيضاء. المغرب

الهاتف: 00212520128495

www.menassat.org

contact@menassat.org


منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية هي مؤسسة بحثية ومنظمة غير ربحية مقرها الدار البيضاء، المغرب. تهدف المؤسسة إلى القيام بالبحوث المعمقة الهادفة إلى تطوير أفكار ريادية وتطبيق المقاربات المختلفة بخصوص الإشكاليات الاجتماعية سواء على الصعيد المحلي، الوطني أو الإقليمي. تضم منصات العديد من الباحثين المرموقين الذين يحددون أجندة البحث للمؤسسة وخطها البحثي. وتشتغل كفضاء مفتوح للبحث العلمي حيث يعمل الباحثون المشكلون للمنظمة على وضع جدول الأبحاث واستراتيجياته وأشكال التعاون مع باقي الشركاء. وتتكون منصات من باحثين ينتمون إلى مختلف مجالات العلوم الإنسانية حيث تضم باحثين رئيسيين ومساعدين ومتعاونين.

# الفهرس


*أهم النتائج ..... 5*

*تقديم منهجي ..... 9*

السياق العام والإشكالية ..... 11

محاولة للتأطير المفاهيمي..... 14

في محاولة للتأريخ ..... 15

نشأة المراكز البحثية بالمغرب: السياق الوطني والدولي ..... 16

*مراكز البحث المدنية وما يقوله البحث الاستكشافي لمنصات ..... 20*

مراكز البحث المدنية في المغرب: ديناميات معرفية وتحولات سياقية لما بعد 20فبراير ..... 21

التعدد اللغوي في مراكز البحث المدنية: بين الوظيفة المعرفية والدينامية الرمزية ..... 24

مراكز البحث وإنتاج المعرفة: الوظيفة التواصلية والفعالية السياسية ..... 26

التموقع المجالي لمراكز البحث: مركزية رمزية ولاتوازن ترابي ..... 28

التمويل واستقلالية الفعل المعرفي: بين الحرية والحوكمة ..... 30

الاستقلال المؤسساتي: بين البحث عن الحرية التنظيمية وتفادي البيروقراطية ..... 31

*المراكز البحثية المدنية: ما يقوله الفاعلون..... 34*

الهشاشة القانونية وضبابية الإطار التشريعي ..... 34

مراكز البحث العلمي المدنية: تحديات تنظيمية..... 36

مراكز البحث المدنية، الجامعة والمجتمع المدني في المغرب: هويات متشابكة وفرص للتكامل ..... 37

تراكم معرفي ومحدودية التأثير ..... 39

*توصيات ومقترحات التمكين ..... 43*

*خاتمة ..... 45*

*مقالات تحليلية: قراءة انعكاسية لواقع المراكز البحثية المدنية ..... 50*

دور الجمعيات العلمية في توجيه السياسات العمومية ومواجهة التحولات المعرفية المعاصرة: سعد الدين إكمان، ادريس الغزواني ..... 50

مراكز التفكير و الدراسات في العلوم الاجتماعية بالمغرب: قراءة في طبيعتها ومحدودية فعاليتها: رقية أشمال ..... 58

التجربة البحثية والترافعية لمركز أطلس للدراسات والأبحاث الاجتماعية (كيرس): عبد الهادي الحلحولي..... 71

المجتمع المدني "العلمي" بالمغرب: بين إنتاج المعرفة وتنفيذ المشاريع: مصطفى المناصفي..... 87

*حوارات مع فاعلي المجتمع المدني العلمي ..... 98*

عبد العالي مستور: مراكز البحث بين تميز الخطاب العلمي وضعف الطلب المؤسساتي ..... 99

هشام الموساوي: الدينامية المدنية والمعيقات القانونية وضرورة إعادة التفكير في الأدوار..... 108

حوسا أزارو: المراكز البحثية، هشاشة الوضع الإداري ومساهمة علمية متطورة ..... 116
رشيد أوراز: لا بحث علمي متطور دون حرية أكاديمية ..... 128
حسن ضفير: المراكز البحثية في حاجة لبناء نموذج اقتصادي مستقل ..... 135
*الملاحق .....144*

# أهم النتائج

## المحور القانوني والتنظيمي

- المراكز تعمل تحت إطار قانون الجمعيات (ظهير 1958)، مما لا ينسجم مع طبيعتها كمؤسسات بحثية.
- غياب قانون خاص بالمراكز البحثية يحرمها من الاعتراف الرسمي بوظائفها المعرفية.
- الإطار القانوني الحالي يعيق قدرة المراكز على توقيع شراكات رسمية أو الولوج إلى الصفقات العمومية.
- وضع قانوني "هجيني" يخلط بين المراكز البحثية والجمعيات التنموية، ويؤثر على تموقعها المؤسساتي.
- غياب حكامة داخلية واضحة، وتفاوت كبير في الهياكل التنظيمية للمراكز.
- الدعوة إلى صياغة قانون خاص يحسم هوية المراكز ويضمن استقلالها وفعاليتها.

## المحور المؤسساتي والتمويلي

- أكثر من نصف المراكز تعتمد على تمويل خاص، مما يعرضها لمخاطر الاستمرارية.
- فقط 20% من المراكز تستفيد من تمويل عمومي مباشر.
- 30%من المراكز لم تصرح بمصادر تمويلها، ما يطرح أسئلة حول الشفافية والحوكمة.
- عدم وجود نظام تمويلي قار يجعل المراكز رهينة للمشاريع المؤقتة والتمويل الأجنبي المشروط.
- غياب هيكلة مؤسساتية داخلية تحفز الاستقرار والاحترافية في التسيير.
- ضعف استقرار الموارد البشرية، وكثرة التعاقدات غير القارة مع الباحثين.
- المراكز تُدار في كثير من الأحيان بمنطق تطوعي وجمعوي يحدّ من مهنيتها.

## المحور المعرفي والإنتاج العلمي

- المراكز تنخرط في أنشطة نشر متنوعة، لكن بضعف واضح في مذكرات السياسات (10.9%) والمقالات المحكمة.
- الإنتاج يطغى عليه الطابع المناسباتي، مع غياب برمجة بحثية طويلة الأمد.
- المخرجات المعرفية غير موثقة بشكل أكاديمي يتيح تداولها العلمي أو استثمارها السياسي.
- معظم الإنتاج يبقى حبيس تقارير داخلية، أو ينشر في منشورات ذات طابع شعبي أكثر من علمي.
- غياب استراتيجيات للتحكيم العلمي والنشر المحكم.
- ضعف الحضور في قواعد البيانات الأكاديمية العالمية (مثل Scopus أو Google Scholar )
- بعض المراكز برزت كمراجع إعلامية، لكنها لم تتمكن من التأثير في السياسات العمومية.

## المحور الجغرافي والمؤسسي

- تمركز كبير للمراكز في الرباط (45%) والدار البيضاء (15%)، على حساب مدن أخرى.
- التوزيع المجالي غير متوازن، مما يرسّخ فجوة جغرافية في البحث العلمي.
- 60%من المراكز تشتغل بشكل مستقل، بينما 25% تابعة لمؤسسات رسمية أو جامعية.
- وجود 15% من المراكز غير محددة قانونيًا يعكس خللًا في الشفافية والتنظيم.
- دوافع استقلالية المراكز تتعلق برغبة الباحثين في تجنب البيروقراطية الجامعية والمؤسساتية.

## المحور اللغوي

- 70%من المراكز تعتمد اللغة العربية كلغة رئيسية.
- الفرنسية مستعملة في 55% من المراكز، لاعتبارات تمويلية وإدارية.
- الإنجليزية تُستخدم في 25% من المراكز، خصوصًا في الشراكات الدولية.
- اللغة الأمازيغية شبه مغيبة (5%)، بسبب ضعف الطلب عليها.
- غياب استراتيجية لغوية تعكس تنوع المجتمع وتخدم الانتشار الدولي للمعرفة.

## العلاقة بالجامعة والمجتمع المدني

- علاقة غير مؤطرة مؤسساتيًا مع الجامعة، بالرغم من استفادة بعض الأساتذة من العمل بالمراكز.
- المراكز تشكل فضاء بديلًا للبحث العلمي، في ظل تراجع دور الجامعة.
- ضعف التنسيق البنيوي مع المجتمع المدني، رغم التقاطع في الوظائف والأهداف.
- المراكز لا تزال تعاني من "هوية ملتبسة" بين العمل الجمعوي والعمل الأكاديمي.
- غياب شراكات منهجية مع التعاونيات والجمعيات ذات الطابع التنموي.
- عدم وجود شبكة وطنية تنسق العمل بين المراكز، مما يُنتج تشتتًا وضعفًا في التراكم.

## التحديات والآفاق

- التحدي الأكبر: غياب إطار قانوني واضح ومستقر يُمكّن المراكز من التطور والتوسع.
- هشاشة نموذج التمويل الحالي، وتبعيته للمشاريع الدولية المؤقتة.
- ضعف ثقافة البحث العلمي في المجتمع وصناعة القرار.
- غياب طلب مؤسساتي منتظم على المعرفة العلمية من طرف الدولة.
- الحاجة إلى تأهيل الموارد البشرية وإعادة الاعتبار للباحثين المستقلين.
- تعزيز آليات الحكامة، واستراتيجيات التواصل والتسويق المؤسساتي للمراكز.

## التوصيات كمخرجات تنفيذية

- إعداد قانون خاص بمراكز الأبحاث يعترف بدورها العلمي والمدني.
- بلورة سياسة وطنية لتمويل العلوم الاجتماعية بشكل مستدام ومتعدد المصادر.
- تبني حكامة شفافة، وتكوين هياكل مؤسساتية مستقلة ومهنية.
- تنظيم المراكز في شبكة وطنية للتنسيق والتراكم.
- خلق شراكات بنيوية مع الجامعة والمجتمع المدني.
- تعزيز التواجد الرقمي والتوثيق العلمي، والانفتاح على قواعد البيانات الدولية.
- الاستثمار في موارد بشرية مؤهلة، وإنشاء فرق بحثية مستقرة.

# تقديم منهجي

# تقديم منهجي

يهدف هذا التقرير إلى دراسة وتحليل مراكز البحث غير الجامعية في المغرب من خلال مقاربة وصفية تستند إلى تنظيم وتوثيق المعطيات المتعلقة بهذه الفاعليات العلمية. وتسعى هذه المقاربة إلى تقديم قراءة شمولية لبنية هذه المراكز، مع التركيز على سياقات اشتغالها، مجالات اهتمامها، وأطرها المؤسسية.

اعتمدت الدراسة على مزيج من الوسائط البحثية، شملت التحري الوثائقي والبحث الإلكتروني لجمع المعطيات الأساسية، مثل الأسماء الرسمية للمراكز، مواقعها الجغرافية، سنوات تأسيسها، طبيعتها القانونية، تخصصاتها المعرفية، أنواع منشوراتها، وارتباطاتها المؤسسية. كما أُدرجت ملاحظات نوعية تتعلق بالشراكات الدولية أو بخصوصيات الفعل العمومي لهذه المؤسسات.

استند جمع المعطيات إلى مصادر متعددة وموثوقة، من أبرزها المواقع الرسمية للمراكز، وقواعد بيانات دولية (مثل *TTCSP* و*Directory of Think Tanks*)، إضافة إلى محركات البحث الأكاديمية كـ *Google Scholar*، ومتابعة أنشطتها عبر منصات التواصل المهني والاجتماعي. وقد امتدت الدراسة على مدى عامين (2023–2024)، وشملت مستويات متعددة من التتبع الميداني والتحليل العلمي.

في هذا السياق، نظّمت مؤسسة "منصات للدراسات والأبحاث الاجتماعية" سلسلة من اللقاءات التفاعلية في مدن: المحمدية، الدار البيضاء، بني ملال، فاس، وتطوان، تحت عنوان" :**المراكز البحثية في العلوم الاجتماعية بالمغرب: الديناميات، التحديات، والآفاق** ."هدفت هذه اللقاءات إلى تبادل الرؤى والخبرات بين الفاعلين في المجال، وتسليط الضوء على دور هذه المراكز في إنتاج المعرفة وتوجيه السياسات العامة، مع مناقشة الإكراهات القانونية والتنظيمية التي تؤطر عملها.

كما أُجريت حوارات معمقة مع خمسة فاعلين يمثلون مراكز مدنية مستقلة (د. رشيد أوراز، د. هشام الموساوي، د. حوسى أزارو، ذ. حسن ضفير، ذ. عبد العالي مستور)، بناءً على شبكة موحدة من الأسئلة حول الوضع الراهن، البنية القانونية، الإكراهات، والآفاق المستقبلية. وتم دعم هذه الحوارات باستشارات مع فاعلين راكموا تجارب ميدانية تفوق عشر سنوات في إدارة المراكز البحثية.

سعت المنهجية المعتمدة إلى بناء تصور تركيبي متعدد الأبعاد، يتناول واقع هذه المراكز من زوايا قانونية، تنظيمية، معرفية ومجتمعية، ويستشرف دورها في تعزيز إنتاج المعرفة وتوجيه القرار العمومي.

في إطار إثراء التقرير، تمت دعوة أربعة باحثين ممارسين لصياغة أوراق تحليلية تستند إلى تقاطعات بين التجربة الذاتية والممارسة الميدانية، وقد ساهم في هذه الأوراق كل من: ذة. رقية أشمال، د. مصطفى المناصفي، د. عبد الهادي الحلحولي، ود. سعد الدين إكمان. وقدمت هذه الأوراق تحليلات نوعية ساعدت على تفكيك الواقع المعقد لهذه المؤسسات وإبراز إمكانياتها التحولية.

كما تم توسيع دائرة المقاربة التشاركية من خلال دمج شهادات فاعلين جمعويين شاركوا في اللقاءات، حيث عبّروا عن انتظاراتهم من المراكز، وطرحوا إمكانيات الشراكة بين الفعل المدني والممارسة البحثية، مما أتاح فتح نقاش عملي حول إمكانيات التعاون بين المراكز والجمعيات من أجل تعميق الأثر المحلي للمعرفة العلمية.

تندرج هذه المبادرة في سياق يتسم بتحولات اجتماعية متسارعة وتحديات تنموية معقدة، ما يستدعي إعادة التفكير في أدوار المراكز البحثية المدنية كمحركات لإنتاج المعرفة، وكمؤسسات وسيطة بين الجامعة والمجتمع وصنّاع القرار.

وفي هذا الإطار، تم تحديد الأهداف التالية لهذا التقرير:

1. تشخيص البنية الوظيفية والتنظيمية للمراكز البحثية غير الجامعية.
2. تحليل الإكراهات القانونية، التمويلية، والمؤسساتية التي تؤثر على أدائها.
3. رصد المسارات التاريخية والديناميات الاجتماعية المرتبطة بنشأتها وتطورها.
4. عرض المداخلات النظرية والتأملية التي قُدمت خلال اللقاءات التفاعلية.
5. صياغة توصيات عملية واستراتيجية لتعزيز استدامة هذه المراكز، مهنيتها، واستقلاليتها.

## السياق العام والإشكالية

يشكّل انتشار مراكز البحث في العالم إحدى مؤشرات التحول نحو عقلنة المجتمعات الحديثة، من خلال الارتكاز على إنتاج المعرفة العلمية في تحليل قضايا السياسات العامة والمجتمع. ويعبّر هذا التحول عن الانتقال من هيمنة "الباحث الفرد" إلى "الباحث الجماعة"، بما يعكس ترسّخ أنماط العمل الجماعي في إنتاج المعرفة خدمة للصالح العام.

وقد تعزّز دور هذه المراكز بشكل لافت منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث أصبحت فاعلًا رئيسيًا في تحليل السياسات، واستشراف التحولات، وتقييم الأداء العمومي. كما باتت تمثل مؤشرًا نوعيًا على نضج الدولة ومكانة البحث العلمي ضمن صناعة القرار، فضلاً عن دورها في مواكبة القضايا الاجتماعية الراهنة وقياس نجاعة السياسات العمومية. وقد أضحت، على حد تعبير (ليلي الرطيمات، 2021) ، "جزءًا لا يتجزأ من كواليس صناعة القرار في الدول المتقدمة"، لما تضطلع به من أدوار ريادية في ظل عالم تطبعه الأزمات والتعقيدات والمنافسات المتداخلة.

في السياق المغربي، عرف الحقل البحثي خلال العقدين الأخيرين دينامية نوعية، تجسدت في تزايد عدد المراكز المستقلة التي تسعى إلى تقديم مقاربات تحليلية لقضايا السياسات العامة والتحولات الاجتماعية. إلا أن هذه الدينامية ما تزال محكومة بسياق مؤسساتي وقانوني فيه الكثير من التشويش، إذ تشتغل هذه المراكز في غياب إطار قانوني واضح، مما يجعل منها كيانات هجينة تعيش بين طموح التموقع المؤسساتي وقيود البيئة التنظيمية (ليلي الرطيمات، 2021).

ويزداد هذا الإشكال تعقيدًا في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني، وعولمة أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وتزايد الأدوار التي باتت تلعبها المعرفة والمعطيات في ذهن صانع القرار، حتى وإن لم تُوظّف بشكل ممنهج في الفعل العمومي( (ليلي الرطيمات، 2021)

تتوزع المراكز البحثية المدنية في المغرب ضمن فسيفساء مؤسساتية تشمل: مراكز جامعية، مؤسسات تابعة للقطاعات الحكومية، كيانات مرتبطة بالأحزاب السياسية أو النقابات، وأخرى مهنية مستقلة. ورغم هذا التعدد، تبقى المراكز المدنية بنيات بحثية تهدف إلى إنتاج دراسات وتحليلات تخدم الصالح العام، سواء عبر التراكم المعرفي أو من خلال تقديم الخبرة والمشورة لصنّاع القرار.

ورغم تباين الأهداف وتزايد الأعداد، لم تؤدِّ هذه الدينامية إلى تحسّن ملموس في مكانة هذه المراكز، سواء على مستوى الاعتراف المؤسساتي، أو من حيث تأثيرها في النقاش العمومي. فحضورها ظل محتشمًا في الإعلام، وضعيفًا في صياغة السياسات، ما جعل دورها في كثير من الأحيان يقتصر على التنشيط الثقافي والمعرفي دون بلوغ دائرة الفعل العمومي المؤثر.

بناءً على ما سبق، يتمحور الإشكال الرئيسي لهذا التقرير حول تشخيص الوضع الراهن لمراكز الأبحاث الاجتماعية في المغرب باعتبارها مؤسسات علمية مدنية، وتحليل موقعها ضمن النسيج المجتمعي، ووظيفتها في مغرب اليوم والمستقبل. ويندرج ذلك في إطار محاولة فهم شامل للمحددات البنيوية والتنظيمية والمعرفية التي تؤطر وجودها، من خلال طرح الأسئلة التالية:

- ما هو سياق نشأة المراكز البحثية في المغرب؟ وهل يعكس وجودها استجابة لحاجة اجتماعية ومجتمعية فعلية؟
- إذا كانت وضعيتها الراهنة تتسم بالهشاشة، فما هي العوامل المفسرة لهذه الهشاشة؟
- ما طبيعة علاقة هذه المراكز بالجامعة والمجتمع المدني؟ وكيف يمكن تعزيز هذه العلاقة لتقوية أدائها ومكانتها؟
- هل تمكنت المراكز من تحقيق أثر علمي واجتماعي ملموس، أم أن أنشطتها ظلت محصورة في الإشعاع الإعلامي والتنشيط المعرفي؟
- ما التحديات البنيوية والوظيفية التي تعترض سبيل هذه المؤسسات؟ وما الآفاق الممكنة لتمكينها من أداء أدوارها كاملة في إنتاج المعرفة وتوجيه السياسات العمومية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، يتوزع التقرير على ستة محاور مترابطة تغطي الأبعاد المفاهيمية، السياقية، القانونية، المؤسساتية، والأدائية لمراكز البحث غير الجامعية في المغرب. ينطلق التقرير أولًا من محاولة تحديد الإطار المفاهيمي لهذه المراكز، بالنظر إلى تعدد المؤسسات البحثية وتنوع صيغها وتداخل وظائفها، مما يفرض الحاجة إلى توضيح خصائص المراكز المدنية المستقلة وتحديد موقعها ضمن المشهد المعرفي. ينتقل التقرير بعد ذلك إلى رصد الديناميات التاريخية والاجتماعية التي صاحبت نشأتها وتطورها، من خلال تحليل السياقات السياسية والاجتماعية التي أفرزتها، وتتبع التحولات التي عرفها هذا الحقل، بما في ذلك أنماط التصنيف التي تخضع لها المراكز حسب طبيعتها القانونية واستقلاليتها ومرجعياتها المؤسساتية. في مرحلة ثالثة، يتم تناول الوضع القانوني والتنظيمي لهذه المراكز، مع التركيز على غياب إطار قانوني خاص،

وهشاشة الوضع المؤسساتي، ومحدودية الإمكانيات التمويلية، بما يضعف شروط الاستمرارية والنجاعة. ويتناول التقرير كذلك طبيعة العلاقة التي تربط هذه المراكز بالجامعة والمجتمع المدني، مستعرضًا حدود التنسيق والتكامل المعرفي والتنموي، وانعكاس ذلك على جودة الإنتاج العلمي ومدى التأثير في السياسات العمومية، مع اقتراح سبل التعاون لتجاوز هذا القصور. كما يُخصص التقرير محورًا لتقييم مردودية هذه المراكز على مستوى إنتاج المعرفة وإنجاز الخبرة والمساهمة في صناعة القرار، عبر تحليل أسباب ضعف الأثر العلمي والاجتماعي، وغموض العلاقة مع الفاعل العمومي. ويُختتم التقرير برصد التحديات البنيوية والوظيفية التي تواجه هذه المراكز في السياق الراهن، من حيث شروط الاشتغال، موقعها داخل المجتمع المدني، وحكامة تنظيمها الداخلي، مع محاولة استشراف آفاق تطويرها وتعزيز أدوارها في خدمة المعرفة والتنمية.

## محاولة للتأطير المفاهيمي

تشير "مراكز البحث" و"صناديق الفكر" و"مكاتب الدراسات" إلى أنماط مؤسساتية متقاربة، تنتمي جميعها إلى حقل إنتاج المعرفة العلمية. ورغم تقاطع وظائفها، فإنها تختلف من حيث التكوين القانوني، الأهداف، ونطاق التأثير. وقد تعددت الآراء بشأن التأريخ لنشأة هذه المراكز، حيث يُرجع البعض ظهورها إلى بدايات تسخير المعرفة العلمية لخدمة القرار السياسي، وتحديدًا في بريطانيا مع تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية سنة 1831، ثم الجمعية الفابية عام 1884. في المقابل، يرى آخرون أن الظاهرة حديثة نسبيا، ومرتبطة بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام في الولايات المتحدة سنة 1910، ومعهد بروكينغز سنة 1912، ثم معهد هوفر في 1918، ومؤسسة القرن عام 1919 (هاشم الشهواني، 2011.)

ساهمت التحولات الدولية الكبرى، خاصة انهيار القطبية الثنائية وبروز العولمة، في تسريع وتيرة انتشار هذه المراكز، بفعل التغيرات التي مست البنى السياسية والاقتصادية والأمنية والأكاديمية، مما جعل منها أدوات استراتيجية لمواكبة التحولات واستشراف المستقبل، خصوصًا في الولايات المتحدة وأوروبا، اللتين تضمان أكبر عدد من هذه المراكز عالميًا (خالد وليد محمود، 2013).

وعلى مستوى التعريف، يقدّم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تصورًا وظيفيًا لمراكز الأبحاث باعتبارها "منظمات تنخرط بشكل دوري في إجراء الأبحاث والترافع حول قضايا السياسات العامة، وتشكل جسراً يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة. (Martin Thunert, 2025) "من جهتها، ترى مؤسسة راند للأبحاث أنها "جماعات أو معاهد منظمة لإجراء بحوث مركزة ومكثفة، تقدم الحلول والمقترحات لمشاكل سياسية واستراتيجية واجتماعية وتكنولوجية"، بما في ذلك قضايا التسلح.

أما المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، فيحدد تموقع مراكز الفكر عند تقاطع أربعة مجالات أساسية: السياسي، الاقتصادي، الإعلامي، والأكاديمي. ويؤكد رئيسه تييري دي مونبريال أن هذه المراكز هي "منظمات مفتوحة، قائمة على نواة دائمة من الباحثين، تُعنى بتطوير أفكار موضوعية لتدبير السياسات والاستراتيجيات العامة والخاصة بما يخدم المصلحة العامة". ويضيف أن هذه المراكز تمثل على الصعيد العالمي "صناعة معرفية صغيرة"، قائمة على إنتاج التحليل العلمي، والمساهمة في بلورة الرأي والتصور، من خلال تقارير ودراسات تعالج قضايا راهنة، وفق منهجية علمية صارمة.

رغم تعدد هذه التعريفات، لا يوجد إجماع دقيق حول المفهوم، خاصة أن عددًا من المؤسسات تقدم نفسها كمراكز بحث في وثائقها التعريفية، رغم كونها ربحية أو خدمية، وليست بالضرورة منخرطة في البحث العلمي بمعناه الأكاديمي أو المدني. ولهذا، تظل دلالة "مركز البحث" مفهوما فضفاضًا يحتمل التأويل، حسب السياقات السياسية والتنظيمية التي تشتغل فيها هذه الكيانات (رقية أشمال، 2025)، (خالد وليد محمود، 2013).

وبناءً على الإطار الذي يعتمده هذا التقرير، فإن المقصود بمراكز الأبحاث هنا هو المؤسسات المدنية غير الربحية، المنخرطة في إنتاج المعرفة والخبرة، بهدف تحليل السياسات العمومية، ومساءلة فعاليتها، واقتراح بدائل مستندة إلى معطيات علمية وميدانية. كما تسعى هذه المراكز إلى تقديم رؤى استراتيجية حول القضايا الوطنية، وتساهم في توسيع دائرة التفكير العمومي، عبر الربط بين الدولة، المجتمع، وصانع القرار.

## في محاولة للتأريخ

شهد الحقل البحثي في العلوم الاجتماعية بالمغرب، منذ ثمانينيات القرن العشرين، تحولات تدريجية مهدت لظهور مراكز مدنية خارج الفضاء الجامعي. وقد كانت الساحة الفكرية، في تلك الفترة، موسومة بهيمنة الأحزاب السياسية، لا سيما من خلال أعمدة الرأي والافتتاحيات الصحفية. ظهرت البدايات الأولى لمأسسة العمل البحثي المدني من خلال تجارب رائدة مثل مركز طارق بن زياد ومركز الدراسات الاجتماعية والسياسية.

مع مطلع الألفية الثالثة، وبدخول نظام (LMD) للتعليم العالي حيز التنفيذ، بدأت تظهر مراكز بحث جامعية جديدة، غالبًا على شكل مختبرات ومجموعات بحث. بالتوازي مع ذلك، تأسست مراكز بحث حزبية مثل مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد، مؤسسة علال الفاسي، ومركز السياسات للجنوب؛ (المناصفي، 2025).كما تم إنشاء مراكز شبه عمومية كالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001، إلى جانب مبادرات مؤسساتية، مثل تأسيس مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع لمجلس النواب (رقية أشمال، 2025).

وقد تعزز هذا الحراك بعد سنة 2011، على إثر الحراك المجتمعي الذي عرفه المغرب، حيث برزت موجة ثالثة من المراكز المستقلة، اتخذت شكل "بيوت تفكير(Think Tanks) "، تميزت بالتركيز على تقديم الخبرة السياسية والاجتماعية، وبتوجه واضح نحو التأثير في صناعة القرار العمومي. يُمكن اعتبار هذه

المرحلة بمثابة ميلاد جيل جديد من المراكز البحثية المدنية، يطمح إلى الجمع بين الاستقلالية التنظيمية، والنجاعة التأثيرية، والمهنية البحثية.

## نشأة المراكز البحثية بالمغرب: السياق الوطني والدولي

شهدت نشأة المراكز البحثية الاجتماعية في المغرب تطورًا تدريجيًا، ارتبط بتحولات سياسية وفكرية عميقة عرفها السياقين الدولي والمحلي، ويمكن التمييز بين ثلاث لحظات أساسية ساهمت في بروز هذه المراكز وتطور أدوارها ووظائفها.

في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات، بدأت بوادر انفتاح المغرب على التعددية الفكرية، في سياق دولي تميز بتحولات بنيوية على مستوى العلاقات الدولية، حيث تزايدت الدعوات إلى اعتماد المعرفة والخبرة في بناء السياسات العامة، بفعل انهيار القطبية الثنائية، وهيمنة موجات العولمة، والتحولات العميقة التي طالت بنى الإعلام والاتصال، وانتقال المجتمعات إلى نماذج معرفية وشبكية (ليلي الرطيمات، 2021). في هذا الإطار، بادرت بعض النخب المرتبطة بمراكز القرار إلى تأسيس جمعيات ذات طابع جهوي لعبت دورًا مراكز بحثية أولية، وذلك في سياق حاجة الدولة إلى تجديد نخبها السياسية (المناصفي، 2025)، بالتوازي مع ذلك، ساهم الانفتاح الحقوقي والسياسي في التسعينيات في بروز فضاءات للنقاش العمومي وظهور مراكز مستقلة نسبيًا، وإن ظلت في الغالب مرتبطة بأحزاب أو تيارات سياسية (الموساوي، 2024). كما تم إحداث مراكز بحث أكاديمية داخل الجامعة، مثل معهد الدراسات الإفريقية (1990) ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، وكلاهما تابع لجامعة محمد الخامس بالرباط.

مع مطلع الألفية الثالثة، تزايد الاهتمام ببناء بنيات بحثية أكثر انتظامًا، سواء داخل الجامعة أو خارجها. فقد جاء إصلاح نظام التعليم العالي (LMD) مرفوقًا بإصدار القانون 00.01 المنظم للجامعات، والذي حث على إنشاء مختبرات وفرق بحث ومراكز دراسات (أشمال، 2025). في السياق نفسه، ظهرت مراكز عمومية ذات طابع استراتيجي، مثل المركز الوطني للبحث العلمي والتقني(CNRST) ، المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية(IRIS) ، وأكاديمية المملكة المغربية، كردّ فعل على تحولات بنيوية في السياسة والاقتصاد والمجتمع، وفي ظل الحاجة المتزايدة للفكر التحليلي في قضايا الدبلوماسية الموازية، المعلومات الاقتصادية، وتقييم السياسات العمومية (الموساوي، 2024). غير أن هذا الحراك ظل محدودًا من حيث البناء المؤسساتي، إذ أن المغرب تأخر نسبيًا في تأسيس مراكز بحث مدنية متكاملة، نتيجة انشغال النخب

الأكاديمية بالتدريس والانخراط السياسي الحزبي، مما جعل أغلب المبادرات محصورة في العمل الجمعوي الذي لم يتوفر له الإطار القانوني والتنظيمي الكافي لتطوير تجربة مؤسساتية راسخة (حوسا أزارو، 2024).

بعد سنة 2011، فقد عرفت البلاد طفرة نوعية في تأسيس المراكز البحثية المستقلة، في سياق ما سُمي بـ"الربيع العربي". وقد لاحظ (خالد وليد محمود، 2013) أن تأسيس المراكز البحثية عالميًا غالبًا ما يأتي استجابة لأحداث كبرى أو لتحولات في الأنظمة السياسية أو الاجتماعية، وهو ما ينطبق على السياق المغربي، حيث أشارت معطيات مؤسسة "منصات" إلى أن 46.9% من المراكز تأسست بعد سنة 2010، بما مجموعه 15 مركزًا جديدًا.

وتعد هذه المرحلة لحظة يقظة مدنية، إذ بادرت نخب أكاديمية إلى تأسيس مراكز مستقلة خارج الجامعة، كرد فعل على تراجع وظائفها التقليدية، واستلهامًا لتجارب دولية، خاصة النموذج الأمريكي (رشيد أوراز، 2024). وقد تميز هذا الجيل الجديد من الباحثين المغاربة بانفتاحه على محيطه الدولي، وقدرته على توسيع أفق البحث خارج الحدود الجغرافية المعتادة (المناصفي، 2025).

ساهمت هذه المراكز في تعميق النقاش حول القضايا العمومية، ومواكبة التحولات المجتمعية، من خلال إنتاج أوراق سياسات والمساهمة في بلورة الرأي العمومي، كما هو الحال بالنسبة للمعهد المغربي لتحليل السياسات، ومركز منصات للدراسات والأبحاث الاجتماعية (عبد العالي مستور، 2024)، (هشام الموساوي، 2024).

بعض التجارب الأخرى انطلقت من مبادرات ثقافية جمعوية تطورت تدريجيًا إلى مؤسسات بحثية منظمة، مثل "مؤسسة روح أجدير الأطلس"(حوسا أزارو، 2024) فضلًا عن مبادرات شبابية يقودها طلبة دكتوراه أو باحثون في المناطق الجنوبية للمملكة (عبد العالي مستور، 2024).

وقد تأسست معظم هذه المراكز وفق الظهير الشريف رقم 1.58.37 المنظم للجمعيات، في غياب إطار قانوني خاص بها، وهو ما يميزها عن المراكز الجامعية الرسمية أو مكاتب الدراسات الربحية. وتُعرف هذه المراكز بانخراطها الفوري في النقاش العمومي، وإنتاجها لأوراق سياسات في آجال قصيرة، وترافعها حول قضايا اجتماعية محددة، ما يعزز خصوصيتها كبنيات تفكير مدنية مستقلة (انظر المداخلات في الملاحق).

لقد جاء ظهور هذه المراكز استجابة لحاجة علمية ومجتمعية إلى التفكير المنظم في الشأن العام، وسدّ فراغ ملحوظ في المعالجة العلمية للسياسات العمومية، مما يجعل منها فضاءً بديلاً للبحث خارج المؤسسة الجامعية، وجسرًا بين المعرفة والممارسة المدنية.

# مراكز البحث المدنية وما يقوله البحث الاستكشافي لمنصات

# مراكز البحث المدنية وما يقوله البحث الاستكشافي لمنصات

يسعى هذا الفصل قراءة تحليلية مركزة في ظاهرة مراكز البحث المدنية في المغرب، باعتبارها من بين أهم المؤشرات الجديدة لإنتاج المعرفة في الفضاء العمومي خارج الأطر الأكاديمية التقليدية. تُجسد هذه المراكز ديناميات معرفية متجددة، تتقاطع مع تحولات اجتماعية وسياسية عميقة، وتؤدي أدوارًا أساسية في مراقبة السياسات العمومية، واقتراح البدائل، وإثراء النقاش العمومي، بما يجعلها فاعلًا استراتيجيًا في بناء الديمقراطية التشاركية وفق مفاهيم حديثة مثل "الديمقراطية الرصدية" و"المجتمع المنعكس على ذاته."

ينطلق التحليل من استعراض شامل لعينات من أربعين مركزًا بحثيًا مدنيًا، حيث تتجلى أولويات معرفية تتمحور حول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يظهر التداخل المعرفي بين موضوعات الاقتصاد، العلاقات الدولية، والثقافة، إلى جانب توجهات نحو قضايا البيئة والهجرة والفلاحة، في إطار مقاربات متعددة التخصصات. ويبرز البعد اللغوي كعنصر مركزي في تحديد موقع هذه المراكز داخل الحقل المعرفي الوطني والدولي، مع هيمنة اللغة العربية والفرنسية، وتواجد متزايد للإنجليزية، في حين يظل استعمال اللغة الأمازيغية محدودًا.

على مستوى أنماط الإنتاج المعرفي، تتنوع أشكال النشر بين الدوريات والكتب والتقارير، مع تباين واضح في درجة التفاعل مع الحقل الأكاديمي الرسمي ومدى الانخراط في التأثير السياسي المباشر، وهو ما يعكس واقعًا معقدًا بين الرغبة في التأثير الفعلي والظروف المؤسساتية السائدة.

كما تؤكد الدراسة أهمية البعد الجغرافي، حيث تتوزع المراكز بشكل غير متوازن، مع تمركز واضح في الرباط كعاصمة سياسية ورمزية، تليها الدار البيضاء كمركز اقتصادي، في حين تعاني باقي المدن من هامشية نسبية، مما يعكس استمرار الفجوات الترابية في إنتاج المعرفة وتأثيرها.

في المجمل، يؤكد هذا الفصل على أن مراكز البحث المدنية المغربية ليست مجرد فضاءات معرفية مستقلة، بل هي فاعل مركزي في بناء وتطوير مشهد الديمقراطية المعرفية والتنمية المؤسسية، مع تحديات واضحة مرتبطة بالتمويل، الاستقلالية، والتعددية اللغوية، ما يستوجب إعادة التفكير في سياسات المعرفة لدعم دورها الحيوي في المشهد الوطني.

## مراكز البحث المدنية في المغرب: ديناميات معرفية وتحولات سياقية لما بعد 20فبراير

تمثل مراكز البحث المدنية في المغرب أحد التعبيرات المؤسسية الجديدة لإنتاج المعرفة في المجال العمومي خارج الأطر الأكاديمية التقليدية. وتُعتبر هذه المراكز، من منظور سوسيولوجي، تجسيدًا لما يصفه جون كين (John Keane) بـ"الديمقراطية الرصدية(Monitory Democracy) "، حيث تساهم الفاعليات غير الحكومية في مراقبة السياسات العمومية، واقتراح البدائل، والتموضع كوسطاء بين الدولة والمجتمع، على نحو يثمّن المعرفة كأداة للفعل المدني والتأثير في القرار العمومي. (John Keane، 2009)

هذا التموضع سيصبح من طبيعة جديدة بعد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المؤشرات التي يمدنا بها تحليل خريطة مراكز البحث المدنية المغربية، وزمنية التأسيس، التي تُبرز دينامية حديثة نسبيًا في نشأة هذه المؤسسات. إذ تفيد المعطيات بأن حوالي 37.5% من هذه المراكز تم تأسيسها بعد سنة 2010، مقابل 30%بين 2000 و2010، بينما لا تتجاوز نسبة المراكز التي أُنشئت قبل سنة 2000 سوى 12.5 .%يُشير هذا التوزيع الزمني إلى تراكم متأخر وحديث العهد لمبادرات البحث المدني، ما يُفسَّر إلى حدّ كبير بارتباط نشأتها بديناميات "الربيع العربي" والإصلاح الدستوري لسنة 2011، وما رافقه من انفتاح نسبي للفضاء العمومي، وازدياد الطلب على المعرفة المتخصصة في الشأن العام.

مبيان 1:

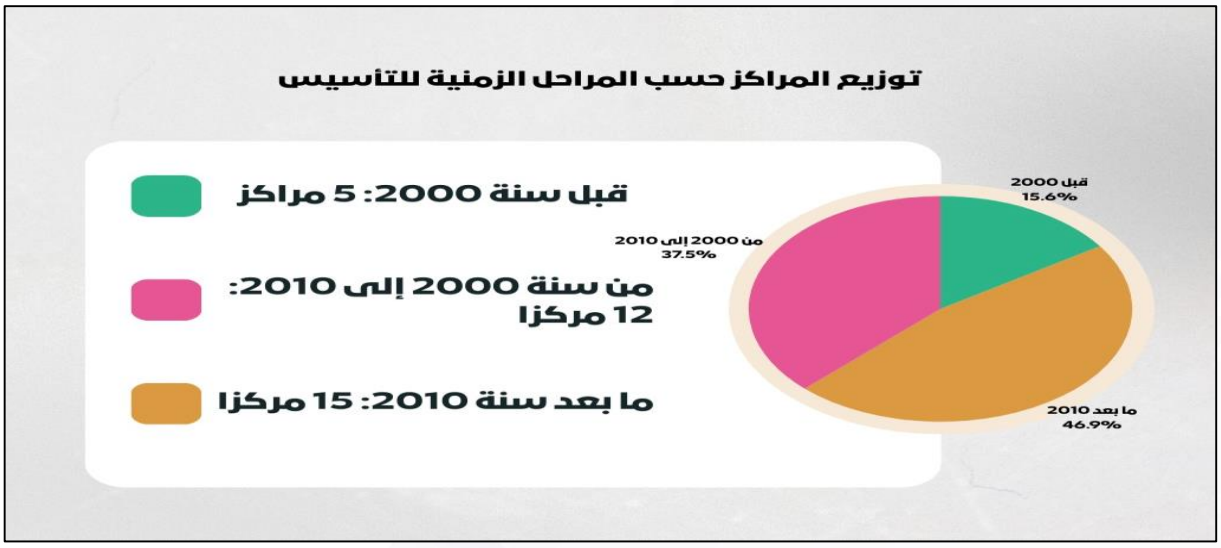


المصدر: معطيات الدراسة الميدانية – منصات، 2022

يمكن فهم هذا التحول، من منظور نظري، باعتباره لحظة من إعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع والمعرفة، حيث بدأت الفاعلية المدنية تستثمر في أدوات البحث العلمي لإعادة تأطير النقاشات العمومية، في انسجام مع ما سماه *ألتوسير* "لحظات الانقطاع الإيديولوجي" التي تعيد فيها البنى الفوقية إنتاج أدواتها (Louis Althusser, 1965)

كما أن هذه الدينامية تتقاطع مع ما وصفه *أولريش بك* بـ"مجتمع المخاطر(Ulrich Beck, 1986.) "، حيث يتزايد الوعي بضرورة امتلاك أدوات معرفية لمواكبة التحولات السياسية والاجتماعية، خصوصًا في سياقات انتقالية، كما هو الحال في المغرب بعد 2011. فالمراكز الجديدة لم تظهر فقط استجابة لحاجة داخلية إلى التأطير، بل أيضًا كنوع من التفاعل مع أجندات تتطلب وجود فاعلين معرفيين مستقلين.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن لحظة ما بعد 2011 شكلت فرصة تركيبية لميلاد هذه المراكز، لكنها أيضًا لحظة هشّة من حيث الاستدامة والتمأسس، إذ أن العديد منها تأسس كردّ فعل ظرفي على التحولات، لا كمحصلة لمسار تراكمي طويل الأمد.

ومن جهة أخرى، يعكس تعدد وتنوع هذه المراكز البحثية انسجامًا مع تحولات الدولة والمجتمع خلال العقود الأخيرة، لا سيما مع تصاعد الطلب على الخبرة والتحليل في ظل ازدياد تعقيد السياسات العمومية وتداخل مستويات الفعل العمومي. وهو ما يجعل من هذه المراكز تعبيرًا عما وصفه أنتوني غيدنز (Anthony Giddens)بـ"المجتمع المنعكس على ذاته(Reflexive Society) "، حيث تتجه المجتمعات نحو تأمل ذاتها وإعادة تنظيم أدوات فهمها ومعرفتها بمحيطها. (Anthony Giddens، 1991).

مبيان 2:

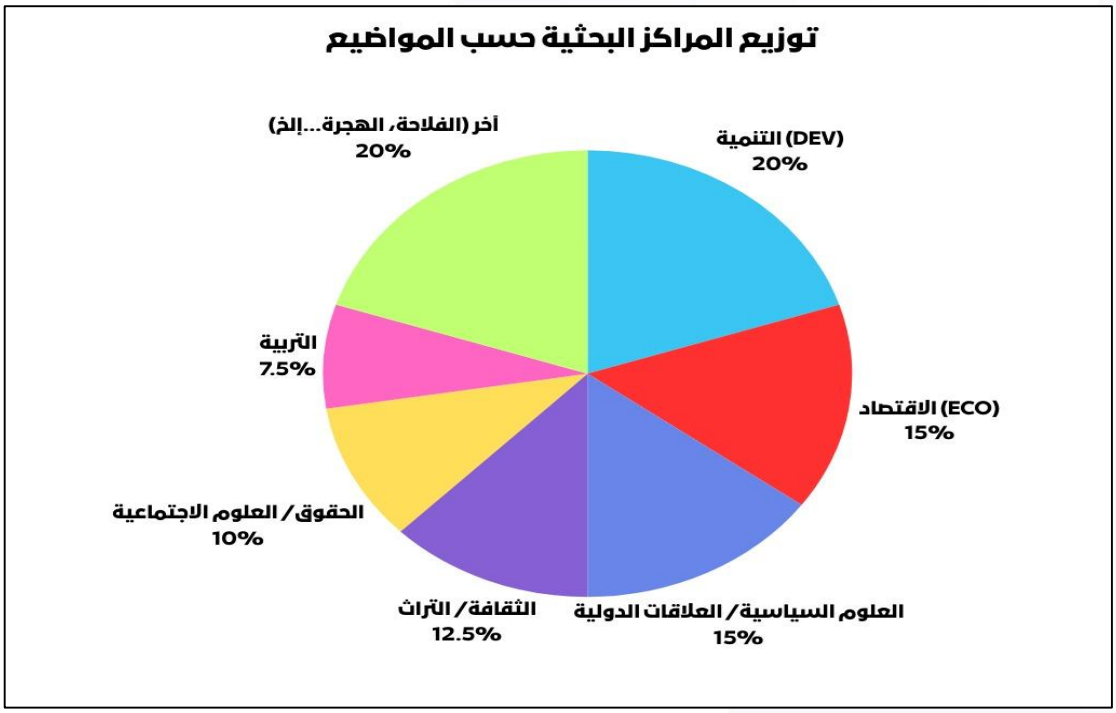


المصدر: معطيات الدراسة الميدانية – منصات، 2022

انطلاقًا من تحليل بحثنا الميداني، يتّضح أن موضوع التنمية، يحتل موقع الصدارة، إذ تخصص له 20% من المراكز مجهوداتها البحثية، وهو ما يعكس تماهيا مع أولويات السياسات العمومية الوطنية التي تضع التنمية البشرية، والعدالة المجالية، والإدماج الاجتماعي في قلب أجندتها الاستراتيجية. ويؤشر ذلك على الدور المركزي للمعرفة المدنية في مواكبة واستباق التحولات التنموية، خاصة في ظل إصلاحات اقتصادية واجتماعية كبرى مثل الورش الملكي المتعلق بالنموذج التنموي الجديد.

وتأتي موضوعات الاقتصاد والعلاقات الدولية في المرتبة الثانية بنسبة 15% لكل منهما، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية المقاربة الاقتصادية في فهم الديناميات الاجتماعية، إلى جانب إدراك متنامٍ لأثر التحولات الإقليمية والعالمية على السياسات الوطنية. وفي هذا الصدد، تتداخل هذه المقاربات مع ما تطرحه أدبيات الاقتصاد السياسي النقدي التي ترى في المراكز البحثية أدوات تحليل وتفكيك لبنى التبعية الاقتصادية والعلاقات الجيوسياسية.

أما المجالات المرتبطة بالثقافة، والعلوم الاجتماعية، والقانون، والتربية، فتُخصَّص لها نسب تتراوح بين 7.5% و12.5%، ما يعكس اهتمامًا بالمكونات الهوياتية والبنيوية التي تشكل قاعدة كل مشروع تنموي

مستدام. ويكشف هذا التوجه عن تطور في الوعي السوسيولوجي للمؤسسات المدنية، التي لم تعد تكتفي بمقاربات تقنية، بل تعيد الاعتبار للبعد الرمزي والتكويني في مقاربة التغيير الاجتماعي.

من جهة أخرى، هناك نسبة موازية (20%) من المراكز تغطي موضوعات متنوعة مثل الهجرة، والفلاحة، والبيئة، في إطار مقاربات متعددة التخصصات. ويعكس هذا التعدد تزايد الوعي بتشابك القضايا البيئية والديموغرافية، وارتباطها العضوي بمسارات التنمية المستدامة، بما يتماشى مع ما تقترحه أدبيات السياسات العمومية البيئية والمقاربات التشاركية في التدبير المحلي.

على المستوى النظري، يمكن فهم هذه التوزيعات في ضوء مفهوم "الفضاء المعرفي" الذي تقترحه الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة، والذي يوسّع من نطاق إنتاج المعرفة ليشمل الجهات الفاعلة خارج الجامعة، ويمنح المجتمع المدني دورًا معرفيًا ومؤسساتيًا في التأثير على دوائر القرار العمومي (Pierre & Yves Surel Muller، 2015)؛(Diane Stone) كما تتقاطع هذه المعطيات مع رؤية (Amartya Sen، 1999)و (Martha Nussbaum، 2011) حول التنمية كبناء للقدرات والخيارات، وليست فقط كمجرد نمو اقتصادي.

وفي ضوء هذا التحليل، يتأكد أن مراكز البحث المدنية في المغرب ليست فقط منصات لإنتاج المعرفة البديلة، بل هي فاعل استراتيجي يواكب التحولات المجتمعية، ويعزز الديمقراطية التشاركية، ويعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس من الحوار والاقتراح والرقابة المعرفية. فهي تجسيد لفاعلية المجتمع المدني في الزمن المعرفي الجديد، وتعبير عن دخول المغرب في طور جديد من "التنمية المؤسسية" التي تزاوج بين الرؤية والمساءلة والمشاركة.

## التعدد اللغوي في مراكز البحث المدنية: بين الوظيفة المعرفية والدينامية الرمزية

يُعد البُعد اللغوي في مراكز البحث المدنية عاملاً حاسمًا في تشكيل طبيعة تواصلها، وتموقعها داخل الحقل المعرفي، وقدرتها على التأثير في الفضاء العمومي وصناعة السياسات. فاللغة هنا لا تُختزل فقط في كونها وسيلة للتواصل، بل تُعد كذلك أداة للتموقع الثقافي والاجتماعي والسياسي، وفقًا لما أشار إليه بيير بورديو في تحليله لاقتصاد السوق اللغوي (Pierre Bourdieu، 1982).

مبيان 3:

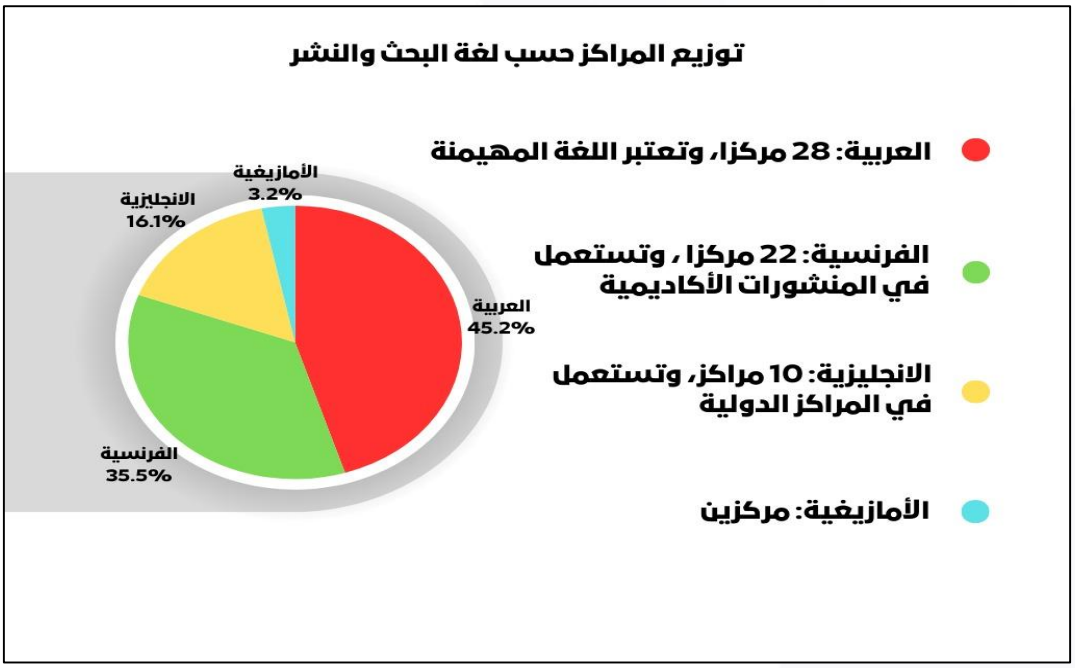


المصدر: معطيات الدراسة الميدانية – منصات، 2022

ملاحظة: تأخذ الاحصائية بعين الاعتبار كون المركز الواحد قد يستعمل أكثر من لغة أو لغتين

استنادًا إلى تحليل معطياتنا، تبيّن أن 70%من هذه المراكز تعتمد اللغة العربية كلغة رئيسية في أنشطتها ومخرجاتها البحثية، ما يعكس وظيفتها المزدوجة كلغة رسمية للبلاد ووسيلة تواصل مع الجمهور الواسع وصنّاع القرار. ويعكس هذا الاستخدام كذلك استيعاب المراكز لطبيعة المجال العمومي المغربي، الذي ما يزال مُعربًا في بنيته الثقافية والإعلامية والإدارية، رغم تعدد التأثيرات اللغوية.

في المقابل، تستخدم 55% من المراكز اللغة الفرنسية، سواء بشكل رئيسي أو ثانوي، وهو ما يمكن تفسيره بالاستمرارية التاريخية للاستعمار اللغوي الفرنسي، وبكون الفرنسية ما تزال لغة الإدارة، والتمويل، وعدد من الشراكات الدولية. كما تُعد الفرنسية أداة للانفتاح على بعض الشبكات البحثية الفرنكوفونية، مما يضفي على المراكز طابعًا مزدوجًا بين المحلي والدولي.

أما اللغة الإنجليزية فتستعملها 25% من المراكز، خاصة في منشوراتها الأكاديمية ذات الطابع الدولي أو ضمن شراكاتها العابرة للحدود. ويعكس هذا التوجه وعيًا متزايدًا بأهمية إدماج المراكز المغربية في الحقل البحثي العالمي، حيث تُعد الإنجليزية اليوم لغة العلم العالمي (global science)، كما وصفها ( Ulrich Ammon، 2001)، مما يمنح الفاعلين المعرفيين أفقًا أوسع للانتشار والتأثير والتمويل.

وفيما يتعلق باللغة الأمازيغية، فقد سُجلت نسبة استعمال ضعيفة لا تتجاوز 5%، وغالبًا ما يقتصر ذلك على مراكز متخصصة في قضايا التراث المحلي، والثقافة اللامادية، والهوية الأمازيغية. ويُظهر هذا المستوى المحدود من التوظيف اللغوي استمرار الفجوة بين الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية وبين إدماجها الفعلي في البنيات المعرفية والمؤسساتية. وهو ما يمكن تفسيره، جزئيًا، بضعف الطلب المجتمعي والمؤسساتي على إنتاجات معرفية بهذه اللغة، إلى جانب غياب سياسات بحثية واضحة لدعم استعمالها في الحقل العلمي والمدني.

من منظور نظري، يعكس هذا التوزيع اللغوي ما سماه (Joshua Fishman، 1991) بـ"الوظائف المتمايزة للغات" في المجتمعات المتعددة، حيث تُستخدم كل لغة في مجالات معينة حسب الرمزية والفاعلية، لا حسب العدد فقط. كما أن هذا التعدد اللغوي يُجسد ما وصفته (Nancy Fraser، 1997) بـ"الاعتراف" كمكون من مكونات العدالة الاجتماعية، حيث لا يمكن تحقيق إدماج فعلي دون عدالة لغوية وتمثيلية رمزية حقيقية.

في المحصلة، يُظهر تحليل البعد اللغوي في مراكز البحث المدنية المغربية أن هذه الأخيرة تتحرك ضمن مشهد لغوي متعدد المستويات، تسعى فيه إلى التوفيق بين التواصل العمومي الداخلي، والانخراط المؤسساتي الفرنكوفوني، والانفتاح الأكاديمي الأنجلوساكسوني، مع محاولات خجولة لإدماج البعد الأمازيغي. ويعكس هذا التوزيع اللغوي تفاعلاً مع السياق المغربي متعدد اللغات، ولكنه يكشف أيضًا عن استمرار تفاوتات رمزية ووظيفية تُحتّم إعادة التفكير في سياسات المعرفة والتعددية اللغوية.

## مراكز البحث وإنتاج المعرفة: الوظيفة التواصلية والفعالية السياسية

في إطار تحليل أنماط الإنتاج المعرفي داخل مراكز البحث المدنية المغربية، يمكن تقديم قراءة تركيبية تدمج المعطيات الكمية مع الإطار النظري، بشكل يُبرز دلالات هذا الإنتاج ووظائفه الرمزية والسياسية في المجال العمومي. فالمعرفة هنا ليست مجرد تراكم للمحتويات، بل هي شكل من أشكال الفعل الاجتماعي، كما بيّن ميشيل فوكو عند حديثه عن ترابط المعرفة والسلطة(*savoir-pouvoir*) ، وكما طوّر نوربرت إلياس فكرة "تشكل المعرفة" داخل شبكات التفاعل الاجتماعي والمؤسساتي (Norbert Elias، 1939).

مبيان 4:

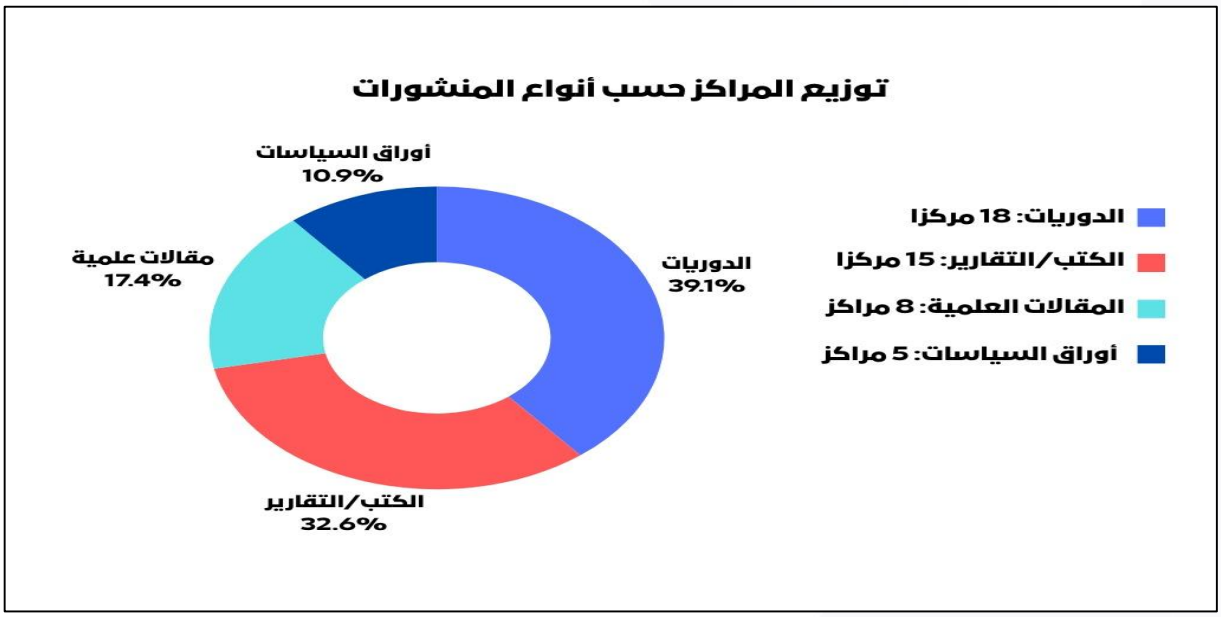


المصدر: معطيات الدراسة الميدانية – منصات، 2022

ملاحظة: تأخذ الإحصائية بعين الاعتبار كون المركز الواحد قد يهتم بأكثر من نوع أو نوعين من المنشورات

يُظهر تحليل المعطيات المتعلقة بإنتاج المعرفة داخل أربعين مركزًا مدنيًا مغربيًا تنوعًا في الأشكال المعتمدة لنقل المحتوى المعرفي وتداوله، ما يعكس اختلافًا في الغايات والوظائف التي تضطلع بها هذه المراكز، بين من يسعى إلى التأثير في الرأي العام ومن يراهن على الفعل التدخلي في السياسات العمومية. ووفقًا للبيانات المجمعة:

39.1%من المراكز تنشر دوريات علمية أو ثقافية، ما يشير إلى اهتمام نسبي ببناء جمهور قارئ وواسع، وتوسيع دائرة التداول المعرفي. وتُعد المجلات وسيلةً للتراكم الرمزي وبناء رأس مال علمي جماعي، لكنها غالبًا ما تُوجَّه لجمهور عام أو نخب مثقفة، دون ربط مباشر بصنع القرار.

32.6%تُصدر كتبًا أو تقارير تحليلية، وهي وسائط ذات طبيعة تركيبية، تُوظَّف في قراءة الظواهر الاجتماعية والسياسية من منظور نقدي وشمولي. هذا الشكل من الإنتاج يعكس هيمنة *البحث الأساسي* على حساب *البحث التدخلي* (*action research*)، وهو ما يمكن تفسيره بضعف الطلب المؤسساتي المباشر على مخرجات بحثية قابلة للتنفيذ، وأيضًا بغياب بنية تمويلية موجهة نحو البحث التطبيقي.

17.4%فقط تنخرط في نشر مقالات علمية محكمة، ما يعكس علاقة غير مستقرة بين هذه المراكز والحقل الأكاديمي الرسمي. ويمكن فهم هذا المعطى في ضوء التوتر القائم بين *المعرفة البراغماتية* التي تخاطب الفاعلين، و*المعرفة الأكاديمية* التي تخاطب النظير العلمي، كما أشار إلى ذلك مايكل غيبون وآخرون في كتاب (Michael Gibbons et al، 1994)

أما مذكرات السياسات(Policy Briefs) ، فلا تُنتجها إلا 10.9%من المراكز، رغم كونها من أهم الأدوات التي يعتمدها صناع القرار في النماذج المقارنة. ويُفسَّر هذا الضعف بغياب ثقافة مؤسساتية تربط بين المعرفة العلمية والفعل العمومي، كما يُعزى إلى إدراك بعض المراكز لضعف الثقة المؤسساتية في منتوجها البحثي، وغياب قنوات منتظمة لإدماج هذه المذكرات في دورة السياسات العمومية. كما أن عددا منها يعي أن التأثير في القرار العمومي في السياق المغربي يتم في كثير من الأحيان عبر الوساطة السياسية أو العلاقات غير الرسمية، أكثر مما يتم عبر أدوات معرفية مؤسساتية.

هذا التوزيع يُظهر أن الرهان الأساسي لمراكز البحث المدنية لا يزال منصبًا على التراكم المعرفي والتداول الثقافي، أكثر من كونه موجهاً للتأثير السياسي المباشر. ففي ظل ضعف الطلب المؤسساتي على مخرجات البحث، وانعدام آليات رسمية تضمن نقل نتائجه إلى السياسات العمومية، تُمارس هذه المراكز أدوارًا أقرب إلى التوعية والتثقيف والمرافعة المعرفية، بدل لعب أدوار تدبيرية أو استشارية لصانعي القرار. وبالعودة إلى تصور يورغن هابرماس للفضاء العمومي، (Jürgen Habermas، 1989) يمكن القول إن هذه المراكز تشتغل داخل حيز معرفي مدني يسعى إلى بلورة رأي عام نقدي، أكثر من اشتغاله كأداة مباشرة لصنع القرار العمومي.

كما تُظهر هذه المؤشرات أن نموذج "العقلنة التدبيرية للسياسات"، الذي يُعد من ركائز الديمقراطية المعرفية في التجارب العالمية المتقدمة، لا يزال في بداياته داخل السياق المغربي، حيث تغيب – في الغالب –البنية المؤسساتية الحاضنة للمعرفة كرافعة للقرار، وتفتقر الدولة لثقافة التعامل مع مراكز البحث كطرف وسيط موثوق بين المجتمع والدولة.

## التموقع المجالي لمراكز البحث: مركزية رمزية ولاتوازن ترابي

يكشف توزيع مراكز البحث المدنية المغربية من حيث التموقع الجغرافي عن استمرار منطق التمركز حول الحواضر السياسية والاقتصادية الكبرى. إذ تحتضن الرباط وحدها 45% من هذه المراكز، ما يؤكد دورها

كمركز رمزي وإداري، يتيح للمؤسسات البحثية القرب من أجهزة الدولة، ودوائر القرار، والممولين، والسلك الدبلوماسي .هذا التموقع لا يعكس فقط أفضلية لوجستية أو مؤسساتية، بل يترجم أيضًا رأس مال رمزي متراكم في العاصمة، يسمح للمراكز بتحقيق حضور أكبر في المشهد العمومي، وفق منطق "المجال المركزي" الذي تحدث عنه بيار بورديو في تحليله لعلاقة الفاعلين بمواقع القوة داخل الحقل (*La distinction*, 1979).

مبيان 5:

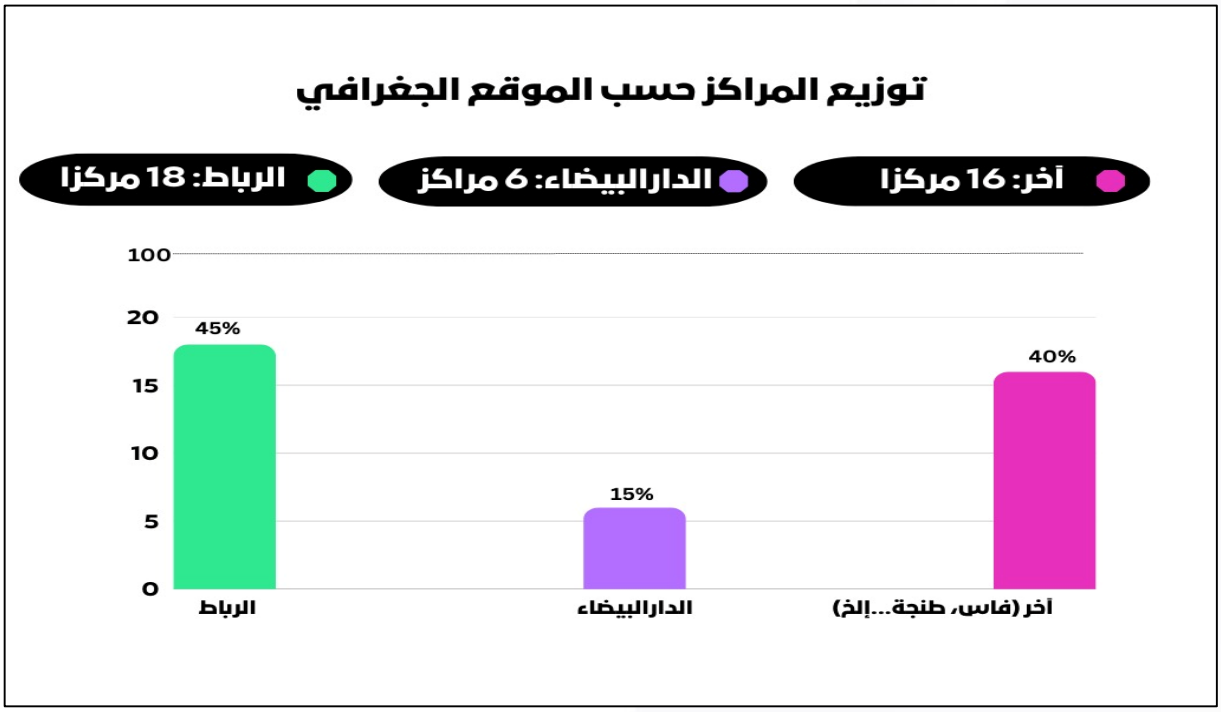


المصدر: معطيات الدراسة الميدانية – منصات، 2022

تأتي الدار البيضاء بنسبة 15%، باعتبارها العاصمة الاقتصادية للمملكة، ومجالًا حضريًا تتكثف فيه الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، ما يجعلها بيئة خصبة للبحث الحضري والسياسات الاجتماعية. ورغم أهميتها، فإن الفعل البحثي فيها يبقى ثانويًا مقارنة بالرباط، ما يعكس مفارقة مغربية مفادها أن مركز القرار السياسي يحتكر الحضور المعرفي على حساب المراكز الاقتصادية.

أما 40%المتبقية من المراكز فتتوزع بين مدن مثل فاس، طنجة، مراكش وغيرها، ما يشير إلى محاولات محدودة لنزع المركزية عن البحث العلمي المدني، لكنها تبقى محكومة بشروط التموقع الهامشي وضعف الإمكانيات المؤسساتية. ويمكن قراءة هذا التفاوت الترابي من خلال تصور Henri Lefebvreللفضاء

باعتباره إنتاجًا اجتماعيًا لا محايدًا، تحكمه قوى التراتب والمصالح (*La production de l'espace*, 1974).

إن هذا التوزيع المجالي يؤشر إلى لامساواة بنيوية في فرص الفعل البحثي، حيث يتموضع المركز في فضاء رمزي-سياسي محدد، بينما تظل الأطراف مجرد حواضن لنشاط بحثي أقل استقرارًا وتأثيرًا. وبالتالي، فإن الخريطة الجغرافية لمراكز البحث تعكس الخريطة السلطوية للمعرفة، وتعيد إنتاج الفجوة بين المركز والهامش، سواء في التمثيلية الرمزية أو في القدرة على التأثير.

## التمويل واستقلالية الفعل المعرفي: بين الحرية والحوكمة

يشكّل التمويل أحد المحددات الأساسية التي تؤثر في استقلالية مراكز البحث ووظائفها الرمزية والسياسية. ووفقًا للمعطيات الميدانية، فإن 50%من المراكز تعتمد على مصادر خاصة أو مستقلة، سواء عبر دعم مؤسسات مانحة أو من خلال شراكات مع فاعلين غير حكوميين، ما يمنحها هامشًا نسبيًا من حرية المبادرة والتفكير النقدي .غير أن هذا الاستقلال المالي يرافقه في المقابل تحدٍّ دائم يرتبط باستمرارية الموارد وشفافية التدبير، خاصة في ظل غياب آليات مستدامة للتمويل الهيكلي، وضعف ثقافة التبرع البحثي أو الاستثمار المجتمعي في المعرفة.

مبيان 6:

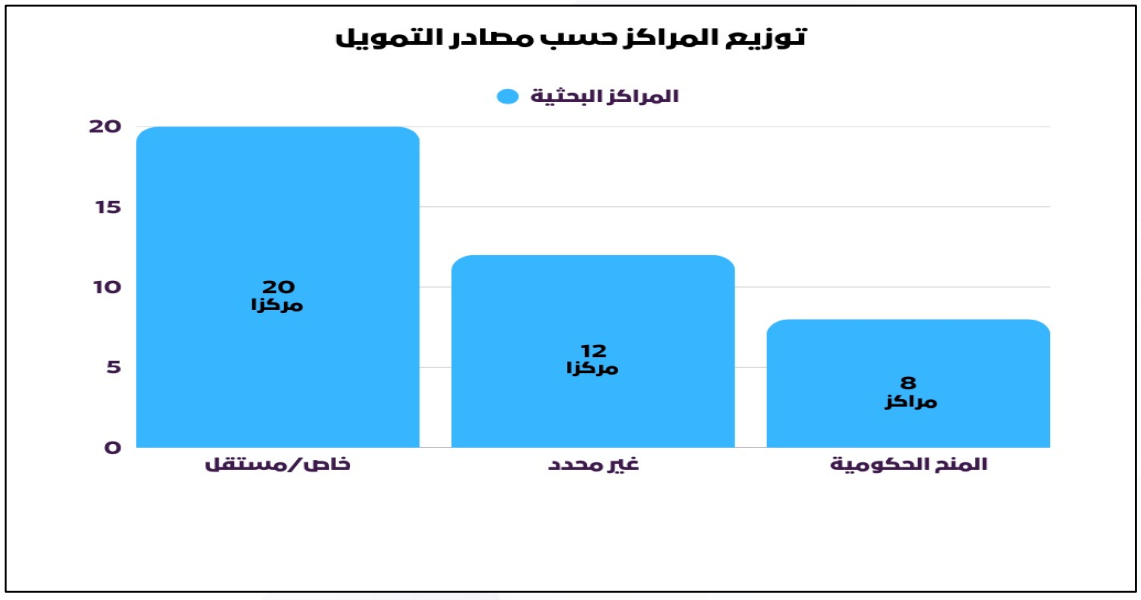


المصدر: معطيات الدراسة الميدانية – منصات، 2022

في المقابل، تحظى 20% من المراكز بدعم عمومي مباشر، ما قد يُمكّنها من الاستقرار المالي، لكنه يطرح في بعض الحالات سؤال الاستقلالية في المواضيع والأجندات البحثية، خصوصًا عندما يكون التمويل مشروطًا أو خاضعًا للرقابة المؤسساتية. ويكشف هذا الوضع عن مفارقة بنيوية :فبينما توفّر الدولة الإمكانيات، فإنها غالبًا ما تتحفظ أمام نتائج نقدية أو توصيات تُحرج السياسات العمومية، مما يُقوّض إمكانية تحويل البحث إلى أداة لتقويم القرار.

أما 30%من المراكز فلم تُصرّح بمصادر تمويلها، وهو ما يطرح إشكالية على مستوى الحوكمة والمساءلة، ويضعف من مصداقية هذه الفاعلين داخل الحقل المدني. إذ أن غموض مصادر التمويل قد يُفسَّر، من جهة، باعتباره ستراتيجية لحماية استقلالية المراكز أو تفادي التسييس، لكنه يُمكن أن يكون، من جهة أخرى، دالًا على غياب قواعد الشفافية وتدني المعايير الأخلاقية في العمل البحثي المدني.

إن هذا التوزيع يُظهر أن مراكز البحث المدنية تعيش على وقع توتر دائم بين مطلب الاستقلالية ومطلب الاستدامة، وهو توتر يتقاطع مع السياق الأوسع لنمط اشتغال المجتمع المدني المغربي، حيث لا تزال العلاقة مع الدولة، والفاعلين الدوليين، والجهات المانحة، محكومة بشروط غير متكافئة من حيث القوة، كما أشار لذلك بيير بورديو عند حديثه عن الحقول غير المتجانسة و"رأس المال الرمزي. ( Les Règles de l'art، 1992)

## الاستقلال المؤسساتي: بين البحث عن الحرية التنظيمية وتفادي البيروقراطية

تُظهر المعطيات المتعلقة **بالانتماء المؤسساتي** لمراكز البحث المدنية المغربية أن **60%منها تشتغل بشكل مستقل** عن المؤسسات الرسمية أو الأكاديمية، مقابل **25%فقط تابعة لجهات مؤسساتية** كمعاهد رسمية أو جامعات، في حين أن **15%لم تحدد وضعها القانوني أو التنظيمي** .هذا التوزيع يكشف عن **هيمنة الشكل المستقل** في ممارسة الفعل البحثي، وهو ما يمكن تفسيره من جهة برغبة الفاعلين المعرفيين في **تفادي القيود البيروقراطية** والإدارية المرتبطة بالمؤسسات العمومية، التي تحد من هامش التصرف المالي والأدبي والتنظيمي، ومن جهة أخرى برغبة عدد من الباحثين في **امتلاك أدواتهم الإنتاجية والتنظيمية**، خارج الوصاية الرسمية.

هذا الميل نحو الاستقلال لا يُفهم فقط كاختيار تنظيمي، بل كموقف **سوسيو-مهني** من نمط اشتغال المعرفة داخل المؤسسات التقليدية. فكما أشار *بيار بورديو*، (Pierre Bourdieu، 2001) فإن الحقول العلمية

تتوزع وفق منطق الاستقلاليةheteronomy/autonomy ، حيث يسعى الفاعلون إلى تحقيق مواقع داخل الحقل تضمن لهم هامشًا أكبر من التحكم في شروط إنتاجهم. (Les Règles de l'art، 1992)

مبيان 7:

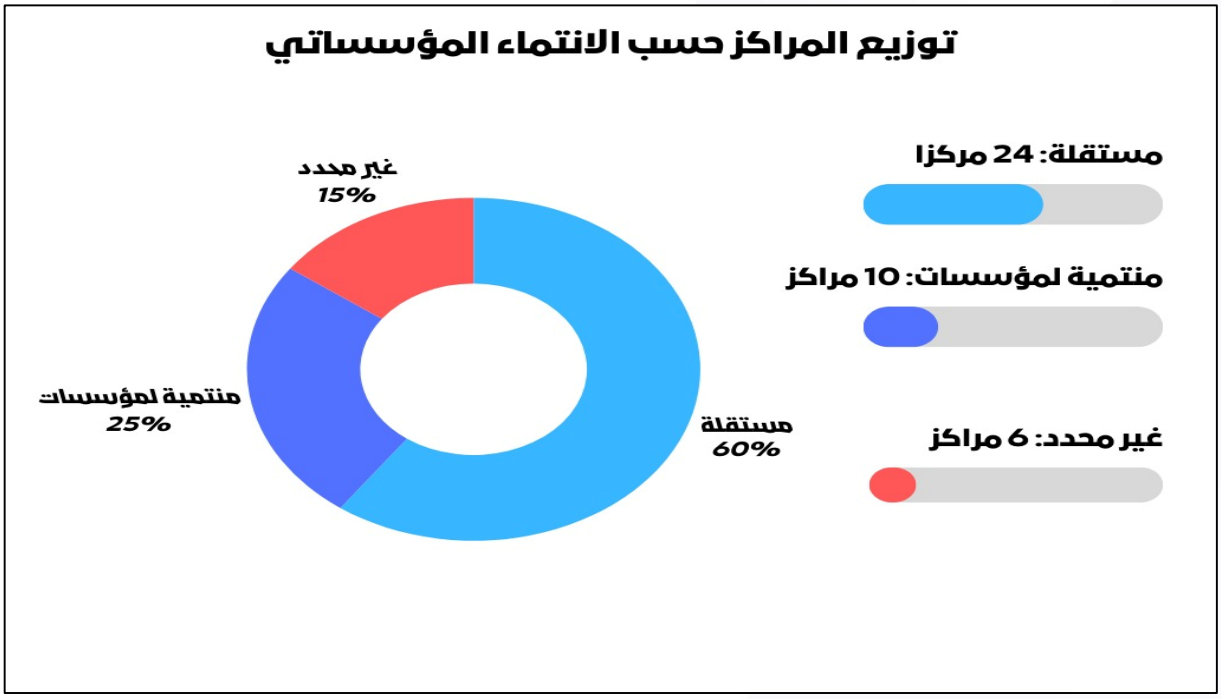


المصدر: معطيات الدراسة الميدانية – منصات، 2022

يتعزز هذا التوجه بما تفيده البيانات من أن **15مركزًا من أصل الأربعين قد تأسس بعد 2010**، ما يدل على ارتباط الدينامية الجديدة بظهور **جيل جديد من الباحثين المغاربة**، ممن تخرجوا من الجامعات الوطنية أو الأجنبية، وراكموا وعيًا نقديًا بأهمية الاشتغال المعرفي خارج القنوات الرسمية. ويعكس هذا أيضًا تأثير **تطور نماذج البحث الدولية والعمل المدني الكوني**، حيث تتقاطع المعرفة مع الترافع والوساطة الثقافية، وتُنتج داخل شبكات هجينة عابرة للحدود.

كما أن **تعقد الظواهر الاجتماعية** واحتياج المجتمع المغربي لقراءات متخصصة ومرنة، دفع نحو ظهور مؤسسات بحثية مستقلة تُراهن على سرعة الإنجاز، وتعدد المقاربات، ومرونة التموضع داخل الحقل العمومي، وهو ما يجعل من هذه المراكز **فاعلين جددًا في سوسيولوجيا المعرفة المدنية.**

# المراكز البحثية المدنية:
# ما يقوله الفاعلون

# المراكز البحثية المدنية: ما يقوله الفاعلون

بالنظر إلى ما تقدّم من تشخيص دقيق لوضع مراكز البحث في العلوم الاجتماعية بالمغرب، يكتسي هذا الفصل أهمية خاصة من حيث تسليط الضوء على أحد الجوانب الهيكلية الأساسية التي تعيق تطور هذه المراكز، ويتعلق الأمر بـ **الهشاشة القانونية وضبابية الإطار التشريعي** .ففي ظل غياب قانون خاص ومُحكَم يُنظّم عمل هذه المؤسسات، تشتغل المراكز البحثية، خصوصاً المستقلة عن الجامعة، ضمن فضاءات قانونية غير ملائمة لطبيعتها، ما يجعلها تتخبط بين مقتضيات قانون الجمعيات أو التعاونيات، دون أن تحظى بإطار قانوني يضمن استقلاليتها ويُعترف بها كمؤسسات علمية قائمة الذات.

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه هذه المراكز، سواء من خلال الوقوف عند أشكال الهشاشة البنيوية التي تنتج عن غياب الاعتراف القانوني، أو من خلال تتبع تأثير هذه الإشكالات على تموقع المراكز في الحقل العمومي وفي علاقتها مع الجامعة والمجتمع المدني والدولة. كما يستعرض الفصل التوترات المرتبطة بالهوية المؤسسية لهذه المراكز، بين الطابع الأكاديمي والانتساب المدني، ويكشف عن أثر غياب الرؤية التشريعية في عرقلة التراكم العلمي وتقييد الأثر المجتمعي لهذه الفضاءات.

من خلال قراءة ميدانية تستند إلى تصريحات عدد من الفاعلين والباحثين، يتبيّن أن تجاوز هذه الإكراهات يستدعي إصلاحاً قانونياً ومؤسساتياً عميقاً، يُفضي إلى بلورة إطار تنظيمي مستقل وملائم، قادر على تمكين هذه المراكز من لعب أدوارها الحيوية في إنتاج المعرفة، والمساهمة في صناعة القرار، وتعزيز فضاء المواطنة العلمية في المغرب.

## الهشاشة القانونية وضبابية الإطار التشريعي

تتأطر غالبية مراكز الدراسات والأبحاث الاجتماعية المستقلة عن المؤسسات الحكومية في المغرب ضمن الإطار القانوني العام الخاص بالمجتمع المدني. وفي ظل غياب قانون خاص ومنظم للمراكز البحثية، تجد هذه المؤسسات نفسها أمام خيار اضطراري بين تأسيسها وفق قانون الجمعيات المتعلق بالحريات العامة، أو العمل في إطار قانون التعاونيات (حسن ضفير، 2024). غير أن أغلب المراكز، حسب جل المتدخلين، تختار العمل تحت مظلة قانون الجمعيات لما يتيحه من مرونة وسهولة في التأسيس وممارسة الأنشطة،

رغم أن هذا القانون لا يتلاءم مع طبيعة العمل الأكاديمي للمراكز، ولا يلبي احتياجاتها المؤسسية والمالية بشكل كافٍ (حسن ضفير، 2024).

هذا الوضع يؤدي إلى إشكالية قانونية مزدوجة: أولاً، غموض في هوية المراكز بسبب محدودية البنية القانونية التي تدمجها ضمن حقل تنظيمي يشمل جمعيات بأدوار واهتمامات مختلفة، وثانياً، صعوبة ضبط هذه المراكز قانونياً ومؤسساتياً نظراً لتعدد وتنوع تكويناتها ووظائفها (عبد العالي مستور، 2024).

رغم الإكراهات المالية والإدارية التي يفرضها قانون الجمعيات، إضافة إلى المشكلات المتعلقة بنقص الديمقراطية الداخلية وضعف الحكامة، أثبتت بعض المراكز مثل المعهد المغربي لتحليل السياسات قدرتها على الإنتاج الأكاديمي والتأثير ضمن هذا الإطار (رشيد أوراز، 2024) مع ذلك، يظل هذا القانون قاصراً عن احتواء خصوصية هذه المؤسسات التي تتميز بطابعها المدني والاقتصادي والاجتماعي، واستقطابها للنخب الأكاديمية من أساتذة وباحثين ومتقاعدين وحاصلين على شواهد عليا، ممن يختارون مواصلة مسارهم العلمي في فضاء مدني يعبّر عنه بمفهوم "المواطنة العلمية" (حوسا أزارو، 2024).

يعكس هذا الوضع جزءاً من التحولات الجارية في الفعل المدني بالمغرب، حيث تشكل الهشاشة القانونية والإطار التشريعي المحدود عائقاً أساسياً أمام نجاعة واستدامة عمل هذه المراكز. وتبرز انعكاسات هذه الإشكالية بوضوح، حسب هشام الموساوي، عندما تسعى المراكز إلى التوسع؛ إذ تواجه صعوبات جمة في الولوج إلى مصادر تمويل متنوعة، والمشاركة في الصفقات العمومية، وإبرام شراكات وطنية ودولية، فضلاً عن الاعتراف المؤسسي بنتائجها العلمية، وتأثيرها على صناعة القرار والسياسات العمومية (هشام الموساوي، 2024).

في هذا السياق، يؤكد معظم المتدخلين على ضرورة تجاوز منطق الجمعيات والتوجه نحو منطق المؤسسات العلمية المستقلة، من خلال صياغة قانون خاص يحدد هوية هذه المراكز ووظائفها، ويعزز استقلاليتها كمؤسسات تفكير وتحليل ذات قدرة تأثير حقيقية (انظر الحوارات أسفله). فغياب هذا التصور التشريعي والإرادة السياسية الملائمة للتحولات الجارية في ميدان العمل المدني يهدد بقاء هذه المؤسسات ويقيد إمكانيات استمرارها (حوسا أزارو، 2024) و (حسن ضفير، 2024).

بناءً على ذلك، تبقى ديمومة واستمرارية الفعل المدني لمراكز البحث محدودة في الوضع الراهن، وتعتمد بشكل كبير على إرادة أعضائها في المساهمة، فضلاً عن محدودية الدعم العمومي والدولي الذي غالباً ما

يكون مشروطاً بتوجيهات أجندات المؤسسات الداعمة، ما يعيد طرح إشكالية الاستقلالية والهوية المؤسسية لهذه المراكز (حسن ضفير، 2024)، و (حوسا أزارو، 2024).

## مراكز البحث العلمي المدنية: تحديات تنظيمية

رغم الدينامية التي شهدها مشهد مراكز البحث في العلوم الاجتماعية بالمغرب خلال العقود الأخيرة، إلا أن واقع هذه المراكز يعكس هشاشة بنيوية مركبة تعيق قدرتها على أداء وظائفها المعرفية والاجتماعية بشكل فعّال. فقد كشفت اللقاءات التفاعلية التي جمعت فاعلين من مختلف المراكز والجامعات والمجتمع المدني عن تشخيص دقيق لهذه الهشاشة وتحديد العوامل المتشابكة التي تنتجها وتعيد إنتاجها. وعلى الرغم من توفر المراكز البحثية داخل الجامعة على إطار قانوني منظم ضمن نظام التعليم العالي، فإن هذا الإطار لم يُترجم إلى تمكين حقيقي لهذه البنيات، حيث تعاني هذه المراكز من اختلالات جوهرية تتمثل في غياب وضوح الوظيفة، إذ يُختزل دور كثير من المختبرات الجامعية في تأطير طلبة الدكتوراه على حساب البحث الأساسي وإنتاج المعرفة المستقلة. كما تواجه هذه المراكز صعوبات بيروقراطية كبيرة في صرف الميزانيات واقتناء التجهيزات ونشر البحوث، مما ينعكس سلبًا على ديناميتها. فضلاً عن ذلك، تُهيمن داخل الجامعة رؤية تقنية مستمدة من العلوم الحقة، تُفرض من خلالها نماذج مخبرية لا تتلاءم مع خصوصية البحث في العلوم الاجتماعية، حيث يشير الأستاذ محمد عبابو إلى أن هذه المراكز تُدار بعقلية تقنية تُقصي البُعد التأويلي وتُخضع البحث الاجتماعي لمقاييس كمية لا تعكس تعقيد الواقع الاجتماعي. (محمد عبابو، 2023).

أما المراكز البحثية المستقلة عن الجامعة، والتي تعمل غالبًا في إطار جمعيات أو منظمات مدنية، فتواجه هشاشة أشد وأبعادًا مختلفة. فهي تعاني من غياب إطار قانوني خاص يضمن لها الاعتراف القانوني والوظيفي كمؤسسات بحثية، إذ تُخضع لقانون الجمعيات الذي لا يعكس طبيعة اشتغالها الأكاديمي ولا يلبي حاجاتها المؤسسية والمالية. كما تفتقر هذه المراكز إلى تمويل قار ومستقر، وتعتمد بشكل رئيس على منح متقطعة أو تمويلات أجنبية، ما يجعل استمراريتها مرتبطة بتحولات التمويل الخارجي. إضافة إلى ذلك، يطغى انعدام الحكامة المؤسسية على العديد من هذه المراكز، بسبب غياب أنظمة داخلية فعالة تضمن الشفافية والمهنية، فيما يؤدي عدم استقرار الموارد البشرية، مع اعتمادية التعاقد غير القار مع الباحثين، إلى فقدان التراكم البحثي وتشتت الخبرات. في هذا الصدد، عبّرت الأستاذة رقية أشمال بوضوح عن هذه الهشاشة، مشيرة إلى أن غياب الهياكل المهنية ونقص الكفاءات يعتبران من الأسباب الجوهرية لضعف تأثير وتموقع

هذه المراكز على المستوى الدولي، متسائلة: "كيف نطالبها بالإنتاج وهي لا تملك الأدوات الأولية للعمل؟" (رقية أشمال، 2025).

على مستوى التموضع المؤسساتي والاجتماعي، تعاني المراكز البحثية من ضعف الاعتراف الرسمي من الدولة، إذ نادرًا ما تعتمد المؤسسات العمومية على مخرجات هذه المراكز في بلورة السياسات العمومية، كما تفتقر إلى علاقة استراتيجية مع المجتمع المدني، ولم تُبْنَ حتى الآن روابط قوية مع النسيج الجمعوي. هذا بالإضافة إلى تهميش إعلامي ورقمي واضح، حيث تعاني المراكز من ضعف حضورها في المنصات البحثية الدولية، ونقص في استراتيجيات تواصل رقمية فعالة تساهم في نشر مخرجاتها وتعزيز تأثيرها. وفي هذا السياق، يشير الدكتور محمد مصباح إلى أن البيئة السياسية التي تفتقر للثقة والانفتاح على المجتمع العلمي تُشكّل عائقًا بنيويًا أمام تطور المراكز البحثية، فـ"لا يمكن أن تنمو في ظل انغلاق سياسي وضعف الطلب المؤسسي على المعرفة" (محمد مصباح، 2023).

بالتالي، تظهر هذه الهشاشة البنيوية والإكراهات التنظيمية والقانونية على المستويين الداخلي والخارجي بوصفها عوامل رئيسية تحد من قدرة مراكز البحث على إحداث تأثير معرفي واجتماعي حقيقي. كما تؤكد هذه الحالة على الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في الأطر القانونية والتنظيمية التي تؤطر هذه المؤسسات، وذلك عبر صياغة قوانين خاصة تعترف بهويتها ومهامها كمؤسسات علمية مستقلة، وتدعم استقلاليتها وقدرتها على التأثير في صناعة القرار والسياسات العمومية، بما يتلاءم مع التحولات الجارية في المجتمع المدني المغربي والسياق العلمي الوطني والدولي.

## مراكز البحث المدنية، الجامعة والمجتمع المدني في المغرب: هويات متشابكة وفرص للتكامل

تسم علاقة مراكز البحث في العلوم الاجتماعية بالمغرب مع الجامعة والمجتمع المدني بالعديد من المفارقات والتحديات. فالجامعة تعاني أزمة هيكلية واضحة على المستويين القانوني والمالي، ما يجعلها غير محفزة للأساتذة لإنتاج البحث العلمي داخلها، الأمر الذي دفع بعضهم إلى اللجوء إلى المراكز البحثية كفضاء بديل لإنتاج المعرفة والتموقع الأكاديمي (رشيد أوراز، 2024)، ورغم أن المراكز تشكل ملاذًا للباحثين الجادين، فإنها غير قادرة على تعويض الجامعة في دورها الأساسي في تكوين الفكر النقدي (عبد العالي مستور، 2024). كما أن غياب التعاون البنيوي والمأسسة للعلاقة بين الجامعة والمراكز يحد من بناء معرفة مركبة وتطوير سياسات عامة قائمة على البحث العلمي (هشام الموساوي، 2024).

تنبثق المراكز البحثية خارج الجامعة، لكنها ليست مؤسسات معادية لها، بل تكمل أدوارها من خلال فتح آفاق جديدة للابتكار والعمل الميداني، مما يوسع نطاق البحث العلمي ويفتح فرصًا للطلبة لتطوير مهاراتهم في بيئة أكثر حرية (حوسا أزارو، 2024). ومع ذلك، تظل العلاقة بين الطرفين غير مؤطرة مؤسساتيًا، مما يحول دون تنسيق منهجي يعزز الإنتاج الأكاديمي ويعمق أثره المجتمعي (حسن ضفير، 2024).

تميز المراكز البحثية نفسها عن مكونات المجتمع المدني الأخرى بكونها مؤسسات أكاديمية وعلمية، تعتمد أدوات بحثية منهجية وتنقل المعرفة من الجامعة إلى المجتمع، وتوجه الفاعلين المدنيين عبر خطاب علمي قابل للتداول، رغم أن هذا الدور لا يزال يفتقر إلى آليات تفعيل عملية (عبد العالي مستور، 2024)؛ (حسن ضفير، 2024)، إلا أن هذه المراكز تعيش توترًا هوياتيًا نتيجة انتمائها المزدوج للجامعة والمجتمع المدني، مما يضعها أمام إشكالات تمويلية وتنظيمية تعيق استقلاليتها وقدرتها على التأثير (هشام الموساوي، 2024). كما يعاني نموذجها الاقتصادي من هشاشة، ويغيب عنها التكامل مع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ما يكرس انفصالًا بين الباحثين والفاعلين المدنيين (حسن ضفير، 2024). ويُضاف إلى ذلك غياب الاعتراف القانوني الواضح الذي يقيد حرية واستقلال المراكز داخل منظومة المجتمع المدني.

فضلاً عن ذلك، ثمة فجوة واضحة بين البحث في هذه المراكز واحتياجات المجتمع المدني، خاصة في ما يتعلق بتبادل الخبرات وتوجيه العمل التطوعي، إذ لم تُبنَ حتى الآن شراكات منهجية تعزز الثقة والتعاون بين الطرفين (سعد الدين إكامان، 2025)، كما تفتقر المراكز إلى الانخراط ضمن شبكة مؤسساتية وطنية منظمة، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وغياب التراكم والاستدامة في التجارب البحثية.

ومن منظور عملي، يشدد الباحث حسن ضفير على أن تكامل الممارسة العملية مع التفكير النظري داخل منظومة المجتمع المدني يمثل المفتاح لتجاوز هذه الفجوات، من خلال استيعاب أدوار المراكز في نسق متكامل يربط بين الفاعلين حسب مواقعهم، ويؤسس لعلاقة جدلية منتجة (حسن ضفير، 2024)، أما عبد الهادي الحلحولي فيؤكد على ضرورة بدء تقاسم التجارب الفضلى وتحديد مبادئ واضحة لذلك، مع توسعة دائرة التجارب لتشمل جميع فاعلي المجتمع المدني. (الحلحولي، 2024)

إن بناء نموذج بيئة تنظيمية مستقلة للمراكز داخل المجتمع المدني، يتوافق مع خصوصيتها البحثية ويعزز استدامتها، يبقى التحدي الأكبر، إذ إن الحرية والمرونة التي توفرها طبيعة المجتمع المدني لا تُعوض النقص الحاد في الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن استقلالية هذه المؤسسات ويعترف بدورها النوعي (حسن

ضفير، 2024). لذلك، يستوجب الأمر إعادة النظر في هذا الإطار القانوني والمؤسساتي لتجاوز التوترات الحالية وبناء هوية مؤسساتية واضحة ومستقرة لمراكز البحث في المغرب.

## تراكم معرفي ومحدودية التأثير

تعتبر فكرة مراكز البحث العلمي جديدة في السياق المغربي، حيث يصف هشام الموساوي وضعها بأنه هش لكونها ليست تقليداً ثقافياً متأصلاً في المجتمع المغربي، بخلاف بلدان أخرى تتوفر فيها ثقافة مؤسساتية متينة تسمح لهذه المراكز بأن تكون فاعلة في النقاش العمومي وفي تصميم وتنفيذ السياسات العامة والأمنية (الموساوي، 2024). ورغم هذا، استطاعت بعض المراكز إنتاج تراكم معرفي من خلال إصدار مؤلفات مفتوحة للفاعلين وتنظيم نقاشات علمية وأطر طلبة باحثين حول موضوعات غالباً ما يصعب إنجازها في الوسط الجامعي التقليدي، وذلك عبر تنظيم ندوات وإنتاج دراسات وأوراق سياسات، كما حصل خلال فترة جائحة كورونا التي شهدت نشر حوالي عشر مؤلفات إلكترونية. وأصبح بعضها، مثل "منصات" و"تكامل"، معروفاً في المشهد البحثي والسياسي، ويُستدعى إليها في المؤسسات الإعلامية والرسمية (حوسا أزارو، 2024). إلا أن ما يطبع إنتاج هذه المراكز هو غياب الانتظام والاعتماد على برامج بحثية طويلة الأمد، فضلاً عن أن أغلب الإنتاج لا يُنشر في مجلات علمية محكمة، بل يظل حبيس تقارير داخلية أو منشورات محدودة الانتشار، مما يحولها في أغلب الأحيان إلى كيانات وظيفتها علاقات عامة أكثر منها تفكيراً علمياً، ويضعف فعاليتها كبنيات منتجة للمعرفة. وقد وصف عزيز مشواط، مدير مؤسسة منصات، هذا الواقع بالقول إن المنتوج البحثي يعاني من هشاشة نوعية وعدم انتظام، مما يثير تساؤلات حول مصداقيته العلمية واستقلاليته ومهنيته" (عزيز مشواط، 2024).

على الرغم من التراكم الكمي لإنتاجات هذه المراكز، يبقى الإشكال المطروح هو رداءة جودة أغلب هذه الإنتاجات بسبب تدهور وضع البحث العلمي في المغرب، مما يجعل إنتاجات المراكز غير قادرة على أن تكون منتوجاً بحثياً قوياً ومؤثراً. ويرى رشيد أوراز أن المراكز بنت سياقها، فالسياق العام يُكبّل مردودية هذه المراكز، إذ تعاني البيئة الجامعية من تدهور مستمر، والبحث العلمي يعاني من ضعف الموارد والكوادر، كما يغيب الباحثون الجادون بينما تغلب الرداءة والتكرار، وهو وضع يعكس خمسين سنة من إفراغ الجامعة من العقل النقدي (رشيد أوراز، 2024). وتأتي هذه الأوضاع في ظل ضعف تمويل البحث العلمي، إذ لا يتجاوز إنفاق المغرب على البحث العلمي من ميزانيته العمومية سوى 0.75% من الناتج الداخلي الخام، في حين أوصت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 بزيادة هذه النسبة إلى 1% على المدى القصير،

و1.5% في 2025، و2% في 2030، ومن دون مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحث كما هو الحال في معظم الدول المهتمة بتطوير إنتاجية مجتمعاتها، مما يجعل المراكز البحثية نفسها رهينة هذا التدهور البنيوي (رحمة بورقية، حميد بوعبيد، ليلى البيض، 2022).

تشير نتائج استطلاع عرضته مؤسسة منصات إلى أن الدولة المغربية والمؤسسات العمومية والمقاولات الاقتصادية لا تعتمد بشكل منهجي على الدراسات والتقارير الصادرة عن هذه المراكز، التي تغيب أيضاً عن مؤشرات الحضور الدولي، سواء في التصنيفات الجامعية أو قواعد بيانات البحوث العلمية (حوسا أزارو، 2024). ورغم الطابع المدني "الهجين" لبعض مراكز البحث، فإن غياب الاعتراف القانوني والهيكلي بها يحدّ من تأثيرها في صناعة القرار، ويجعل مساهماتها المعرفية عرضة للتهميش ما لم تُمأسس وتكريس استقلاليتها ودورها كمصدر للخبرة والمعرفة الموجهة للسياسات العمومية (حوسا أزارو، 2024). ويُفسر هذا الوضع أيضاً بغياب طلب رسمي واضح على البحث العلمي بشكل ممأسس في المغرب، مما يعكس ضعف الإرادة السياسية لربط السياسات العمومية بالمعرفة العلمية، ويقلص فرص تأثير هذه المراكز رغم توفر بعضها على المؤهلات اللازمة لإنجاز اختراق في صناعة القرار (عبد العالي مستور، 2024)؛ (حسن ضفير، 2024). بالإضافة إلى ذلك، تفتقر الساحة السياسية إلى نقاش عمومي مؤسساتي وسياسة عمومية واضحة تدعم هؤلاء الفاعلين المدنيين-العلميين، ويرجع ذلك جزئياً إلى تبني الثقافة السياسية المغربية مقاربة عمودية في إعداد السياسات العمومية، حيث تحتكر الدولة التشخيص واقتراح الحلول، مما يجعل مقترحات مراكز التفكير غير ذات وزن في معادلة اتخاذ القرار حتى لو كانت تحليلاتها دقيقة ومخرجاتها معرفية مهمة (الموساوي، 2024)؛ (حسن ضفير، 2024).

تتسم علاقة المراكز بصانع القرار السياسي والاقتصادي بالغموض، مع عدم وجود طلب واضح على البحث العلمي، وهو ما يجعل ديناميته ومأسسته وكمه وكيفه غير محددة، فضلاً عن عدم الاستعانة بالمراكز في القرارات والبرامج والسياسات المعتمدة في عدد من القضايا، ويزيد هذا الغموض بسبب التحفظ والحذر تجاه الخلفيات السياسية للمنتمين إلى هذه المراكز (حوسا أزارو، 2024). ومن جهة أخرى، يرى رشيد أوراز أن المراكز لا تُؤخذ بجدية في المغرب، إذ لا يُنظر إليها كقيمة مضافة، بل يُخشى أن تُستغل تقاريرها سياسياً، مما يؤدي إلى إقصائها من دائرة التأثير، وتفضيل التعامل مع مكاتب الدراسات التقنية والتجارية. ويجعل هذا التهميش المراكز تكتفي بإصدار التقارير وتنظيم الندوات دون أن تُمكّنها الظروف من التأثير الحقيقي في السياسات العمومية، وتظل في حالة محاولة للبقاء عبر البحث عن الموارد طالما لم تتغير الشروط السياسية والاجتماعية (رشيد أوراز، 2024)، كما يؤكد محمد مصباح أن غياب الطلب السياسي

والمؤسساتي على المعرفة الاجتماعية يجعل أثر هذه المراكز محدوداً، وأن صناع القرار يظلون بعيدين عن التفاعل مع مخرجات هذه المؤسسات البحثية (محمد مصباح، 2023). وفي عمق هذا الوضع الراهن تعكس الصورة واقع البحث العلمي والمعرفي في المغرب الذي لا يولى اهتماماً كافياً للبحث في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب بيئة طاردة للبحث العلمي والإبداع التكنولوجي، مع مناخ عام يشكو من غياب واضح للحرية والاستقلالية واستمرار ثقافة الرقابة على تفكير الأفراد والجماعات وممارساتهم (ليلي الرطيمات، 2021).

# توصيات ومقترحات التمكين

# توصيات ومقترحات التمكين

انطلاقًا من نقاشات وتحليلات متعددة، خرج المشاركون بعدد من التوصيات العملية لإعادة تموقع المراكز البحثية في العلوم الاجتماعية كمؤسسات استراتيجية لإنتاج المعرفة، وتوجيه السياسات، وتعزيز الثقافة العلمية داخل المجتمع. وشملت التوصيات مستويات عدة: تشريعية، مؤسساتية، تنظيمية، وهيكلية، مع دعوات لتطوير أدوات العمل وربط المراكز بمحيطها الأكاديمي والمدني والسياسي.

## أولًا: التوصيات التشريعية والمؤسساتية

- إحداث إطار قانوني خاص بالمراكز البحثية المستقلة يميزها عن الجمعيات التقليدية ويمنحها اعترافًا رسميًا بوظيفتها المعرفية.
- بلورة سياسة وطنية واضحة لدعم البحث في العلوم الاجتماعية تعتمد على الاستدامة والتمويل المتعدد المصادر بدلاً من المنح الظرفية.
- تحفيز الدولة على اعتماد نتائج الأبحاث الصادرة عن هذه المراكز في صياغة السياسات العمومية عبر آليات شراكة مؤسساتية واضحة.

## ثانيًا: التوصيات التنظيمية والهيكلية

- تبني حكامة داخلية شفافة ومهنية في إدارة المراكز البحثية.
- إرساء أنظمة تدبيرية مرنة تضمن استمرارية الفرق البحثية واستقرار مواردها البشرية.
- بناء استراتيجيات مؤسساتية لتسويق صورة المراكز كقوة ناعمة قادرة على التأثير في الفضاء العمومي وصناعة القرار.
- البحث عن آليات تمويل جديدة ومستدامة بعيدًا عن الدعم والمنح التقليدية.

## ثالثًا: تعزيز القدرات التواصلية والشبكية

- تطوير أدوات التواصل الرقمي وبناء منصات إلكترونية لتقاسم المعطيات البحثية والنتائج.
- إصدار دوريات علمية محكمة مشتركة بين المراكز لتعزيز التراكم العلمي والحضور الوطني والدولي.
- تشبيك المراكز البحثية على المستويين الوطني والدولي وتبادل التجارب والتعاون المؤسسي.

### رابعًا: بناء شراكات مع المجتمع المدني وصناع القرار

- فتح جسور التواصل والتعاون مع الجمعيات المحلية والجهوية لفهم الاحتياجات وإدماج نتائج البحث في المشاريع التنموية والمرافعات الحقوقية.
- خلق فضاءات حوارية دورية بين المراكز وصناع القرار لضمان ترجمة المعرفة إلى سياسات فعالة.
- تمكين الشباب من آليات البحث العلمي والمرافعة لتجديد النخبة المعرفية وتعزيز المشاركة المواطنة.
- تخصيص صندوق دعم منظم وشفاف لاستدامة المراكز وتطويرها.

### خامسًا: نحو منظور وطني للبحث في العلوم الاجتماعية

- إعادة الاعتبار للعلوم الاجتماعية كمفتاح لفهم الواقع واستشراف التحولات وتغذية السياسات العمومية.
- معالجة الخلل في أدوار البحث العلمي في إنتاج السياسات وهيكلة علاقات المؤسسات العمومية بمؤسسات البحث الجامعية والمراكز البحثية.
- تحديد الطلب على البحث العلمي حسب مستويات المشاركة، وتوجيه الطلبات بين الجامعة، مكاتب الدراسات، والمراكز البحثية.
- بناء ثقافة مجتمعية جديدة تجعل من المعرفة الاجتماعية ركيزة للتنمية الديمقراطية، تبدأ بالتشريع، وتتواصل بالهيكلة، وتتوّج بالتغيير المجتمعي.

# خاتمة

يُمثّل هذا العمل محاولة لتحليل وضعية المراكز البحثية في المغرب، ليس فقط من خلال ما تنتجه من تقارير ودراسات، ولكن أيضاً – وربما أساساً – من خلال مساءلة موقعها في البنية المعرفية والمؤسساتية للدولة والمجتمع، واستكشاف التوترات التي تحكم علاقتها بالسياسات العمومية، بالجامعة، بالتمويل، وبالحقل العمومي ككل. ذلك أن سؤال البحث العلمي لم يعد يُختزل في الجانب الأكاديمي أو التقني، بل صار يطرح بإلحاح في ارتباطه بالخيارات المجتمعية الكبرى، بالعدالة المعرفية، وبإمكانيات الانتقال نحو نمط جديد من الدولة العقلانية التي تُنصت للمعرفة وتُصغي للباحثين وتبني القرار العمومي على أساس التراكم والتحليل والنقد.

لقد بيّن هذا البحث أن المراكز البحثية في المغرب تعيش وضعية مفارقة: فمن جهة، شهد المغرب خلال العقدين الأخيرين طفرة كمية ملحوظة في عدد المراكز، تنوعت من حيث مرجعياتها، سواء كانت أكاديمية أو حزبية أو أهلية أو خاصة، ومن حيث مجالات اشتغالها في السياسات العمومية، الاقتصاد، النوع الاجتماعي، التعليم، الثقافة... غير أن هذه الوفرة الظاهرة لم تُترجم إلى تأثير نوعي حقيقي، سواء على مستوى السياسات العمومية، أو على مستوى الفضاء العمومي، أو حتى في الحقل الجامعي ذاته.

إننا أمام مشهد تتجاور فيه المبادرات دون أن تتكامل، وتتراكم فيه الوثائق دون أن تُشكّل معرفة موجهة أو قوة اقتراحية فاعلة. ومن خلال الدراسة الميدانية وتحليل المعطيات المؤسساتية، تتجلى خمس ملاحظات جوهرية. أولاً، تعاني هذه المراكز من هشاشة في استقلاليتها المعرفية والسياسية، إذ تخضع في الغالب لمنطق التبعية، سواء للمؤسسات الرسمية التي تمول وتوجّه، أو للمانحين الدوليين الذين يفرضون أجندات معينة، أو للأحزاب والمنظمات التي تُوظف المركز كذراع تقني في صراعاتها الرمزية، مما يُضعف من قدرتها على إنتاج معرفة نقدية مستقلة، ويجعلها تميل أحياناً إلى لعب دور منصات خدمة أكثر من كونها فضاءات تفكير حر. ثانياً، تتجلى محدودية فعلها أيضاً في ضعف هيكلي وتنظيمي يطبع بنيتها الداخلية، حيث يغلب على كثير منها الطابع الجمعوي أو الشخصي، مع غياب المهنية والاحترافية، وضعف الموارد البشرية المتفرغة، وتواضع استراتيجيات النشر والتقييم المستقل، فضلاً عن العزلة المعرفية التي تعمقها هشاشة الروابط بينها وبين الجامعة. ثالثاً، يبرز التفاوت المجالي والإقصاء الترابي بشكل جلي، حيث يتمركز أغلب هذه المراكز في محور الرباط – الدار البيضاء، مما يرسخ الفوارق المجالية في إنتاج المعرفة ويُضعف إمكانات معالجة القضايا المحلية والمجالية من طرف فاعلين باحثين متمركزين في الجهات المهمشة. رابعاً، تغيب سياسة عمومية واضحة ومنسجمة لتأطير ودعم هذه المراكز، إذ ما تزال تُعامل كمبادرات طوعية غير

مُمأسسة، رغم أنها قادرة على لعب أدوار استراتيجية في تحليل السياسات العمومية والتكوين المستمر واقتراح البدائل. خامساً، يُلاحظ ضعف اندماج المراكز في الحقل العمومي، إذ بالرغم من جودة العديد من التقارير والمخرجات، فإنها تظل محدودة التداول والتأثير، ولا تجد طريقها إلى دوائر القرار أو النقاش العمومي، مما يطرح بقوة سؤال الترجمة السياسية والاجتماعية للمعرفة المنتجة. ومن ثمّ، لا يمكن تجاوز هذه الإشكالات البنيوية إلا من خلال مقاربة جذرية تعيد التفكير في موقع المعرفة ضمن المشروع المجتمعي المغربي، مقاربة لا تقتصر على زيادة عدد المراكز، بل تهدف إلى بناء فضاءات تفكير مستقلة، متجذرة اجتماعياً، ومتصلة بالحقل السياسي والعمومي دون ارتهانه لها. وتستند هذه المقاربة إلى أربع دعامات أساسية: أولها، تأهيل قانوني ومؤسساتي يمنح هذه المراكز وضعية قانونية واضحة باعتبارها مؤسسات ذات نفع عام قادرة على الولوج بشفافية إلى التمويل العمومي والدولي؛ وثانيها، تطوير شراكات استراتيجية مع الجامعة والمجتمع المدني لردم الفجوة المعرفية والتنظيمية بين الباحثين الأكاديميين والمجتمعات المعرفية البديلة؛ وثالثها، اعتماد عدالة ترابية في دعم الفعل البحثي، عبر تشجيع بروز مراكز جهوية تعكس خصوصيات السياقات المحلية وتُغني الفعل الوطني من القاعدة نحو المركز؛ أما الدعامة الرابعة فتتمثل في ربط نتائج الأبحاث بالقرار العمومي والإعلام من خلال منصات تواصلية، وديبلوماسية علمية، وتشجيع مستمر للفاعل العمومي على استهلاك المعرفة ومأسستها داخل هندسة القرار. تؤكد كل هذه المعطيات أن مستقبل الفعل البحثي في المغرب رهين بمدى قدرتنا على إعادة بناء جسور الثقة بين المعرفة والسلطة، بين البحث العلمي والمجتمع، بين الجامعة والمراكز، بين المثقف والسياسي. فالمراكز البحثية لا ينبغي أن تبقى ديكورات رمزية في خطاب الدولة الحديثة، بل عليها أن تتحول إلى مختبرات اقتراح، ومراصد نقد، ومصانع بدائل. ذلك أن زمن الأزمات المركبة والمتقاطعة لا يمكن مواجهته بمنطق التدبير التقني الصرف، بل عبر توطين معرفة مستقلة، ممأسسة وناقدة، قادرة على إنتاج مسارات تنموية عادلة ومستدامة. لذلك فإن إصلاح منظومة المراكز البحثية لم يعد ترفاً أو خياراً ثانوياً، بل شرطاً من شروط بناء مغرب يثق في عقله، ويصغي إلى باحثيه، ويضع المعرفة في صلب كل مشروع مجتمعي يرنو إلى العدالة والفعالية والديمقراطية المعرفية.

# لائحة المراجع

## المراجع باللغة الأجنبية:


- Amartya Sen. (1999). Development as Freedom. *Oxford University Press,*.
- Anthony Giddens. (1991). *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age.* Stanford University Press.
- Diane Stone. (s.d.). *Knowledge Actors and Transnational Governance.* The Private-Public.
- John Keane. (2009). *The Life and Death of Democracy.* Simon & Schuster.
- Joshua Fishman. (1991). *Reversing Language Shift.* Multilingual Matters.
- Jürgen Habermas. (1989). The Structural Transformation of the Public Sphere. *MIT Press*.
- Les Règles de l'art. (1992). *structure du champ littéraire.* Paris: Éditions du Seuil.
- Louis Althusser. (1965). *Pour Marx.* Maspero.
- Martha Nussbaum. (2011). Creating Capabilities: The Human Development Approach. *Harvard University Press*.
- Michael Gibbons et al. (1994). *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies.* SAGE.
- Nancy Fraser. (1997). *Justice Interruptus: Critical Reflections on the "Postsocialist.* Condition, Routledge.
- Norbert Elias. (1939). *The Civilizing Process.* Blackwell.
- Pierre Bourdieu. (1982). *Ce que parler veut dire: L'économie des échanges linguistiques.* Fayard.
- Pierre Bourdieu. (2001). *Science de la science et réflexivité.* Raisons d'agir.
- Ulrich Ammon. ( 2001). *The Dominance of English as a Language of Science.* Mouton de Gruyter.
- Ulrich Beck. (1986.). *Risikogesellschaft: Auf dem Weg in eine andere Moderne,*. Suhrkamp.
- Yves Surel & Pierre Muller. (2015). *L'analyse des politiques publiques.*

## المراجع باللغة العربية:


- الحلحولي, ع. ا ,2024) .نونبر 14 .(مداخلة في اللقاء التفاعلي الرابع: المجتمع المدني العلمي: الهوية، التنظيم والآفاق .بني ملال.
- المناصفي, م .(2025) .المجتمع المدني العلمي بالمغرب، بين إنتاج المعرفة وتنفيذ المشاريع .*مؤسسة منصات للدراسات والأبحاث الاجتماعية*.
- الموساوي, ه .(2024) .مقابلة حول مراكز الابحاث في المغرب) .ف. إيكا(Intervieweur ,
- حسن ضفير ,2024) .نونبر 22 .(مقابلة حوارية حول مراكز الأبحاث في المغرب) .أ. الكيسي(Intervieweur ,
- حوسا أزارو ,2024) .دجنبر 1 .(مقابلة حوارية حول مراكز الأبحاث في المغرب) .أ. الكيسي(Intervieweur ,
- خالد وليد محمود. (يناير, 2013). دور مراكز الابحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، 14.
- رحمة بورقية، حميد بوعبيد، ليلى البيض .(2022) .*البحث العلمي والتكنولوجي في المغرب، تحليل تقييمي* .الهيئة الوطنية للتقييم . الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
- رشيد أوراز ,2024) .نونبر 10 .(مقابلة حوارية حول مراكز الأبحاث في المغرب) .أ. الكيسي(Intervieweur ,
- رقية أشمال. (2025). مراكز التفكير والدراسات في العلوم الاجتماعية بالمغرب، بين طبيعة ومحدودية الفعالية. *مؤسسة منصات للدراسات والأبحاث الاجتماعية*، 4.
- سعد الدين إكامان ,2025) .مارس 21 .(مداخلة في اللقاء التفاعلي الخامس: المجتمع المدني العلمي: الهوية، التنظيم والآفاق .فاس.
- عبد العالي مستور ,2024) .نونبر 7 .(مقابلة حوارية حول مراكز الأبحاث في المغرب) .أ. الكيسي(Intervieweur ,
- عزيز مشواط ,2024) .ماي 17 .(اللقاء التفاعلي الثالث: المجتمع المدني العلمي: الهوية، التنظيم والآفاق.
- ليلي الرطيمات. (2021). *مراكز البحث في المغرب، المحقق والمأمول*. الدار البيضاء: مركز تكامل للدراسات والأبحاث.
- محمد عبابو ,2023) .نونبر 24 .(مداخلة في اللقاء التفاعلي الأول: المجتمع المدني العلمي: الهوية، التنظيم والآفاق .المحمدية.
- محمد مصباح ,2023) .نونبر 24 .(مداخلة في اللقاء التفاعلي الأول: المجتمع المدني العلمي: الهوية، التنظيم والافاق .المحمدية.
- هشام الموساوي. (12 دجنبر, 2024). مقابلة حوارية حول مراكز الابحاث في المغرب. (فاطمة إيكا، المحاور)

# مقالات تحليلية: قراءة انعكاسية لواقع المراكز البحثية المدنية

# مقالات تحليلية: قراءة انعكاسية لواقع المراكز البحثية المدنية

## دور الجمعيات العلمية في توجيه السياسات العمومية ومواجهة التحولات المعرفية المعاصرة

**سعد الدين إكمان**
جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس

**ادريس الغزواني**
جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية علوم التربية

### مقدمة

تمثل الجمعيات العلمية رافعة استراتيجية تعزز الوعي المجتمعي وتساهم في توجيه السياسات العمومية، في عصر تتسارع فيه التحولات المعرفية وتزداد فيه التحديات المجتمعية، حيث يبرز دور هذه الجمعيات كفضاء للاشتغال العلمي وكبديل للإجابة على عدة تحديات تواجهها مختبرات البحث، وذلك من خلال تبني المعرفة كأساس للتغيير الاجتماعي. وتسعى الجمعيات العلمية إلى استفادة دوائر القرار من الأبحاث والدراسات العلمية مما يمكنها من التأثير بشكل فعال في القضايا المعاصرة.

تتزايد أهمية هذا الدور في وجه التحولات التي تشهدها المجتمعات الحديثة، حيث يصبح الوعي الجماعي والتفكير النقدي ضرورة حيوية لمواجهة التحديات المتعددة. وعليه، يسعى هذا المقال إلى استكشاف كيفية إسهام الجمعيات العلمية في تعزيز الوعي المجتمعي وتوجيه السياسات العمومية، ليتماشى مع التحولات المعرفية التي يشهدها العالم اليوم.

### أهمية الجمعيات العلمية في بناء السياسات العمومية

تعتبر الجمعيات العلمية المعروفة باسم think tanks أو مراكز التفكير أو المراكز البحثية، مكونا أساسيا من المكونات العلمية والسياسية الوطنية والدولية في زمننا الراهن، حيث ازداد عددها بشكل كبير منذ السبعينيات من القرن الماضي، جراء التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية، بانهيار القطبية الثنائية،

وتزايد مد العولمة الكاسح للاقتصاديات وللثقافات، ونظرا للطفرة الكبيرة التي طالت تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات، ولانتقال معظم المجتمعات إلى مجتمعات إعلامية ومعلوماتية ومعرفية، مرتكزة على العمل الشبكي والأفقي ذي المضامين المعلوماتية والمعرفية العالية (ليلي الرطيمات، 2021)

وتضم مختلف الجمعيات والمراكز والمراصد التي تسعى إلى إنتاج معرفة وأفكار وتحليلات موجهة لصانع القرار، كما تسعى هذه الجمعيات إلى نشر الأبحاث، وتبادل الأفكار، وإجراء الأبحاث والدراسات بموجب عقود، والمشاركة في لجان حكومية، وتنظيم أنشطة متنوعة المؤتمرات والندوات والتكوينات والموائد المستديرة.

وتعرف مؤسسة راند للأبحاث مراكز الأبحاث بأنها *"تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة. وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات السياسية والاستراتيجية والاجتماعية والتكنولوجية، أو ما يتعلق بالتسلح"*. كما يعرفها هوارد ويارد بأنها عبارة عن *"مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية وإن كانت تملك "منتجا" وهو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع، الأمن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل، بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها* (ليلي الرطيمات، 2021).

في هذا السياق، يذهب السوسيولوجي توماس ميدفتيز Thomas Medvetz إلى أن ارتفاع عدد هذه الجمعيات العلمية يعكس التأثير المتزايد للخبرة التقنية والعلمية Technoscientifique في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Medvetz، 2012). ويمكن أن تؤدي هذه الوفرة من الجمعيات أيضا إلى إعادة بناء معنى هذه الخبرة ودورها في المجتمعات الحديثة. بعبارة أخرى، قد تؤثر زيادة عدد الجمعيات العلمية بشكل كبير على كيفية إدراك الخبرة واستخدامها، مما يدمج الاعتبارات التقنية والعلمية بشكل أكثر بروزًا في عملية اتخاذ القرار السياسي والاجتماعي.

إن تاريخ الجمعيات العلمية مرتبط ارتباطا جوهريا بتطور تحليل السياسات العمومية كمهنة، وتعزيز دور الخبراء في العلوم الاجتماعية في صنع القرارات السياسية والنقاش العمومي. تساهم هذه الجمعيات أيضًا في تغيير دور الخبرة، الذي يبدو أنه يتزايد في التبعية لمنطق الصراع الفكري، حيث أن مصير مراكز الفكر لا يتعلق فقط بمصير بعض الجمعيات، بل يرتبط بشكل أوسع بزيادة الاعتماد على الخطاب الخبير من قبل الدولة، ووسائل الإعلام، والجماعات المهتمة. لذا، فبروز الجمعيات العلمية يجب أن يفهم في إطار تاريخ

العلاقات بين العلوم الاجتماعية والسياسة. وعليه، يمكن طرح السؤال حول ما إذا كانت بروز وانتشار الجمعيات العلمية يدفعاننا لإعادة التفكير في معنى ووظيفة تحليل السياسات العمومية (landry، 2017).

لقد تفاعل بيير روزنفالون Pierre Rosanvallon سنة 2015 مع هذا السؤال من خلال استشهاده بمبدأ "الحكومة الجيدة"، حيث تتسم الحكومة السيئة بـ "الشلل الديمقراطي"، الذي يتمثل في غياب التمثيلية، وانعدام الشفافية، والديمقراطية الصورية، ونقص الحوار الاجتماعي. من هنا، تطمح الجمعيات العلمية ومراكز التفكير إلى تجويد الديمقراطية من خلال المعرفة، عبر تقييم السياسات العمومية وحل المشاكل الاجتماعية. وتجد هذه الجمعيات والمراكز مكانة متزايدة الأهمية في المشاركة في الحياة الديمقراطية، كما تحاول معالجة نقص الديمقراطية من خلال التقييم الموضوعي للمشاكل وتقديم حلول للسياسيين ومختلف الفاعلين (Pierre rosanvallon، 2015)

## السياق النظري للجمعيات العلمية ومراكز التفكير

يعتبر بول ديكسون Paul Dickson أول من كتب كتابا حول ظاهرة مراكز التفكير وذلك سنة 1971، لكن المنتديات الأكاديمية في العلوم السياسية وعلم الاجتماع لم تولِ الموضوع اهتماما منهجيًا إلا بدءًا من الثمانينيات والتسعينيات. ترتبط هذه المراكز بشكل أساس بقضايا سياسية، وتم تعريفها ودراستها في ضوء نظريات القوة والنفوذ في المجتمعات المعاصرة، حيث تأثرت الكتابات الأولى حول هذه المراكز بالنقاش الذي دار في الستينيات والسبعينيات حول ديناميات القرار وتوزيع الأدوار السياسية في الولايات المتحدة.

لقد تطورت الأدبيات المتعلقة بمراكز التفكير لتشمل دراسة أشكالها التنظيمية وارتباطها بشبكات وتحالفات الفاعلين السياسيين. واقترح توماس ميدفيتز تفسيرا لمراكز التفكير على ضوء نظرية الحقول الاجتماعية champs sociaux لبيير بورديو التي تساعد على فهم دقيق لسلطة مراكز الفكر ونفوذها، لا من خلال تصنيفها ضمن فئات جامدة، بل من خلال تحليل مواقعها المتغيرة وديناميكيات تفاعلها داخل السياقات الاجتماعية والسياسية والفكرية الأوسع. وهذا يسمح بمعرفة أكثر عمقًا لكيفية تأثيرها على تكوين السياسات العامة وصنع القرار. وتعتبر كتابات وليام دومهوف William Domhoff وتوماس داي Thomas Dye جزءا من هذه الرؤية، حيث تستند إلى أعمال باحثين مثل فلويد هانتر Floyd Hunter ورايت ميلز Wright Mills ، الذي يتناول مسألة السلطة السياسية من خلال البنيات التراتبية التي تمنح السلطة للنخب (Wright Mills, 1956).

## أزمة الهوية والإطار القانوني: حالة السياق المغربي

لقد شهد المغرب، في السنوات الأخيرة، تأسيس العديد من الجمعيات العلمية ومراكز الأبحاث والدراسات بغية تقديم الدراسات البحثية المتعلقة بالقضايا الراهنة حسب اهتماماتها ومشاريعها، سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، سياسية، استراتيجية، أمنية، دينية، وما إلى ذلك، فغالبا ما ينتج الوعي بأهمية هذه المراكز والجمعيات عن وعي مجتمعي، وهو ما لم يتحقق بشكل كامل بعد في سياقنا المغربي. كما تواصل الجهات الرسمية، وخاصة الأمنية منها، التعامل بحذر مع دور الجمعيات العلمية ومراكز التفكير، في بعض الحالات.

مع ذلك، شهد الوضع الحالي، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء الجمعيات العلمية والمراكز البحثية في المغرب، تغييرات كبيرة خلال العقدين الماضيين، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. قبل تلك الفترة، كانت المراكز البحثية البارزة قليلة، لكن بعد الأحداث، وخصوصًا بعد "الربيع العربي"، شهدنا زيادة ملحوظة في تأسيس هذه المراكز. وتزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث في المغرب، خاصة في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني وزيادة تبادل السلع والخدمات، وعولمة أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وأيضًا في ضوء زيادة دور المعلومات والمعرفة في صنع القرار، أو على الأقل في التأثير عليه.

على الرغم من أن العديد من الجمعيات العلمية لم تتمكن بعد من الوصول المباشر إلى صانعي القرار كما هو الحال في الولايات المتحدة، إلا أنها نجحت بشكل ملحوظ في منافسة الجامعات، حيث فتحت المجال لمناقشة القضايا الكبرى، وساهمت في اجتراح مواضيع وإشكالات كانت لعقود محصورة في نطاق النخبة العلمية.وترتبط أهمية هذه الجمعيات بوجود حاجة ملحة إليها، حيث تمثل استجابة للضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والاجتماعية والتنموية، حيث تعمل على توصيل المعرفة المتخصصة من خلال إصدارات علمية وندوات متخصصة، مما يسهم في تعزيز مستوى الوعي لدى صانعي القرار والمؤسسات والأفراد، ويمكّنهم من الربط بين الواقع الميداني والإطار العلمي النظري.

في هذا السياق، وفي ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها المجالات العلمية والاجتماعية، يصبح من المهم تسليط الضوء على دور الجمعيات العلمية في توجيه السياسات العامة وتعزيز البحث العلمي. فمن خلال تجربة المعهد المتعدد لتخصصات العلوم الاجتماعية 2I2S، الذي تأسس في عام 2018 بجهود باحثين شباب، يمكن التطرق إلى قضايا حيوية مرتبطة بالهوية وجدوى الإطار القانوني الحالي للمراكز البحثية.

فعند مناقشة الهوية العلمية، نجد أن هناك أزمة واضحة تتطلب اهتمامًا خاصًا. لا تملك مراكز الأبحاث، كجمعيات، الإطار القانوني الكافي الذي يضمن استمراريتها ونجاحها. فالشكل الحالي يتسم بوجود تعقيدات صعبة في عملية مشاركة أعضاء المكتب في المشاريع، إلى جانب الإجراءات البيروقراطية والضريبية التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات عمل هذه المراكز. مما يجعلها تعاني من أزمة هوية؛ فهي ليست جمعيات عادية ولا شركات خاصة بالمفهوم القانوني.

هذه التحديات تستدعي التفكير في وضع إطار قانوني مخصص للجمعيات العلمية، حيث يوفر إجراءات تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها. كما يجب أن يسمح هذا الإطار للباحثين بالعمل في مراكز الأبحاث، والأهم من ذلك، يتعين أن يتماشى مع أهداف الأنشطة الاجتماعية التي تعزز البحث العلمي وتدعم الفئات الهشة من الباحثين.

## عوائق الجمعيات العلمية ومراكز التفكير بالمغرب

تتميز مراكز التفكير المغربية، في الغالب، بالتعددية التخصصية، حيث تركز على تنوع الباحثين والخبراء المشتغلين ضمنها ولا تكون متخصصة بشكل كبير. فإذا نظرنا إلى مجالات اختصاصها، نجد أن أغلبها يتأثر بتخصصات أعضائها خاصة الرئيس. ولوصف المواضيع البحثية التي تركز عليها الجمعيات العلمية ومراكز التفكير المغربية بشكل أكثر دقة، تم تحديد خمسة عشرة فئة محددة، وهي كالتالي:(HICHAM, 2014,)

الإصلاحات الدستورية -التحول الديمقراطي – الجهوية- العلاقات الخارجية والسياسة التجارية- الهجرة

السياسة النقدية والمالية والاقتصادية - السياسة البيئية - السياسة الاجتماعية - سياسة التنمية وحقوق الإنسان - الاستثمار الخارجي - سياسة التعليم والثقافة - مجتمع المعلومات والتنمية التكنولوجية - التفكير في الشراكة بين القطاعين العام والخاص - العلاقات الدولية – أخرى...

تواجه الجمعيات العلمية ومراكز التفكير عدة عوائق، بما في ذلك قلة المهننة وصعوبة التخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى تحديات تأمين الموارد المالية والبشرية. فصعوبات هذه الجمعيات تكمن في كون أن الموارد المالية والبشرية لا تبقى ثابتة على المدى الطويل، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على التخطيط والتطبيق الفعال. إن نقص التمويل هو إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الجمعيات العلمية ومراكز التفكير، حيث يؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تحقيق أهدافها وإجراء البحوث بفعالية. فالركيزة الأساسية لهذه المؤسسات هي البحث العلمي والتطوير الذي يتطلب عادة موارد مالية مستدامة لدعم العمليات، ودفع رواتب الباحثين، وتغطية تكاليف المعدات والمرافق(Salter, 1988) .

إضافة إلى ذلك، نجد أن هناك تأثيرا محدودا لهذه الجمعيات، حيث نكتشف أن نتائج أبحاثها وتوصياتها تواجه تجاهلاً من الجهات المسؤولة عن صنع القرار(Stone, 2001) .

على الرغم من هذه الصعوبات، هناك جوانب إيجابية عديدة. من أبرزها المرونة، التي تُعتبر سمة أساسية تساعد مراكز الأبحاث على اتخاذ قرارات سريعة والتكيف مع التغيرات المحيطة. الحفاظ على هذه المرونة يجب أن يكون جزءًا من أي قانون ينظم هذه المراكز. التشبيك بين المراكز البحثية، المختبرات، والقطاع الخاص، وخصوصًا الجامعات، يُعتبر ركيزة أساسية لتعزيز البحث العلمي. يتيح هذا التعاون تبادل المعرفة والخبرات ويسهم في تحسين التجارب العلمية والتكنولوجية.

بناء على ذلك، يتوجب علينا توفير بيئة ملائمة تسهم في تعزيز البحث العلمي وكفاءة العمل الجماعي، الشيء الذي يشجع على تكوين تكتلات وجمعيات تعزز جودة البحث، مما قد يؤدي إلى اكتشافات علمية رائدة ونمو فكري مستدام. فالإبداعات والاكتشافات الكبرى تأتي نتيجة لجهود مشتركة وتفاعل إيجابي بين الباحثين والمؤسسات.

## أدوار الجمعيات العلمية في مواجهة التحولات المعرفية المعاصرة

إن واقع هذه المراكز يعكس بشكل واضح التحديات التي يواجهها البحث العلمي والمعرفي في البلاد. تعتبر الظروف المحيطة بهذه المراكز تحدياً رئيساً على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعاني من بيئة غير مشجعة تعيق أي شكل من أشكال البحث العلمي والإبداع التكنولوجي .

إن المناخ العام الذي يسود كان له تأثير واضح على حرية واستقلالية الفكر، مما يؤثر سلباً على ممارسات الأفراد والجماعات. على الرغم من قلة عدد مراكز الدراسات والأبحاث في المغرب وحداثة نشأتها، إلا أن دورها يتقاطع مع بعض الأدوار المعروفة لمراكز الأبحاث في الدول العربية والغربية. ولكنها تفتقر بشكل عام إلى القدرات التأثيرية التي تمتلكها مراكز الأبحاث الغربية، خصوصا في مجالات إعداد السياسات العامة وخدمة البحث العلم. ومع ذلك، فإن مراكز الأبحاث في المغرب تشهد حاليا نموا وتطورا من حيث الانتشار والتأثير، على الرغم من أنها لا تزال في مراحل غير متقدمة. يتطلب الأمر تعزيز الدعم والتوجيه لهذه المراكز، مما قد يسهم في تحسين أدائها ويجعلها قادرة على مواجهة التحديات المعرفية بفاعلية أكبر) طارق الأسعد،سامي الخزندار، 2012(.

إن الضعف الذي تعرفه الجمعيات العلمية ومراكز التفكير في مواجهة هذه التحديات المعرفية راجع بشكل أساس إلى عنصري الاستقلالية والثقة. فتحقيق هذين العنصرين يشترط التنوع، والتوازن، وطابع الاستدامة

لمصادر التمويل، حيث تجدر الإشارة إلى ضرورة إيجاد تمويل على المدى الطويل لتجنب الحاجة المستمرة للبحث عن تمويل جديد. ومن المثير للاهتمام، أن بعض مراكز التفكير تدعي أنه بفضل الروابط الوثيقة مع السلطات العمومية، لا تحتاج إلى البحث عن تمويل من القطاع الخاص، مما يساهم في ضمان استقلاليتها. كما أن هناك دلالة على العلاقة الغامضة مع التمويل، حيث تسعى بعض فرق البحث إلى تطوير أنشطة استشارية بالتوازي، مما يساعدها في تمويل أنشطتها البحثية(HICHAM, 2014,) .

## خلاصة

يمكن القول أن الجمعيات العلمية بوصفها جمعيات، تسعى إلى البقاء "مستقلة"، و"غير ربحية"، وأحيانًا "غير سياسية." وغالبًا ما يتم ذكر الاستقلالية بشكل صريح في نظامها الأساسي. وتعتبر تنوع وجهات النظر الممثلة في مكتبها التنفيذي، ودوره في ضمان النزاهة الفكرية للجمعية، والقدرة على الحفاظ على اتصالات مع القطاعات المهنية من الأمور المهمة لمنع حدوث أبحاث منحازة. تستوضح بعض هذه الجمعيات أن جودة أبحاثهم، و"شفافيتهم"، و"كفاءتهم"، و"أداءهم الجيد" هي أكثر ما يساهم في حماية سمعتهم على المدى الطويل. كما تسهم سمعة ومكانة المؤسسين وقادة هذه الجمعيات أيضا في تعزيز صورة البحث الجاد.

وتُعتبر الروابط الوثيقة مع المؤسسات العمومية (على الصعيدين المالي أو التنظيمي) من قبل البعض كمؤثرة على الاستقلالية والمصداقية لهذه الجمعيات العلمية. ومع ذلك، يعتبر آخرون أن هذه الروابط تعزز استقلاليتهم. في الواقع، تُدرك معظم مراكز التفكير والجمعيات العلمية نفسها على أنها مستقلة، حتى عندما تكون لها روابط وثيقة مع مؤسسات وعندما تعتمد على مصادر تمويل محدودة، بل وفي بعض الحالات، على مصدر تمويل عمومي. كما تؤكد هذه الجمعيات الممولة من مصادر خاصة أن أفضل طريقة للحفاظ على استقلاليتها هي تفادي تلقي التمويل من جهات عمومية.

## لائحة المراجع

### المراجع باللغة الأجنبية:


- Cherkaoui El maataoui S. H. (2014), Thinks Tank au Maroc : évolution & révolution, Revue Marocaine de Recherche en Management et Marketing N°9-10, Janvier-Décembre, P 505
- Salter, L., & Salter, L. (1988). "Mandated Science: Science and the Scientists in the Making of Standards." Kluwer Academic Publishers.
- Stone, D. (2001). "Getting Research into Policy?" Third World Quarterly.
- Wright Mills ,C. (1956), The power elite, Oxford. University Press, New York. P9
- Thomas Medvetz (2012), Think tanks in America. Chicago: University of Chicago Press.
- julien landry (2017), les think tanks, les sciences sociales et la généralisation du discours expert au canada et aux états-unis, université du québec à montréal.
- Pierre rosanvallon, Le bon gouvernement, Paris, Seuil, 2015.


### المراجع باللغة العربية:


- الخزندار، سامي، والأسعد، طارق. دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة. مجلة القانون والسياسة، جامعة ورغلا الجزائرية، العدد 6، 2012.
- الرطيمات، ليلى. مراكز البحث بالمغرب: المحقق والمأمول. مركز تكامل للدراسات والأبحاث، ص 4.

# مراكز التفكير و الدراسات في العلوم الاجتماعية بالمغرب: قراءة في طبيعتها ومحدودية فعاليتها *

**رقية أشمال**

أستاذة القانون العام جامعة محمد الخامس الرباط

عضو المكتب التنفيذي للمرصد المغربي للمشاركة السياسية

**مقدمة:**

**تحظى** مراكز التفكير Think Tanks أو مراكز الدراسات والأبحاث، باهتمام عالمي بالغ لاسيما في الدول المتقدمة، إذ لعبت أدوار مهمة، ولا زالت، في تطوير جهود هذه الدول على الصعيدين العلمي والمعرفي، هذا المعطى يسائل واقع مراكز التفكير في نموذجها المغربية، وتحديداً تلك المختصة منها بالعلوم الاجتماعية؟ أي طبيعتها، أدوارها ووظائفها، ومدى فاعليتها وتفاعلها مع نظرائها من المراكز البحثية، وكذا مسألة التمويل.

هنالك منطلقات كمية تحرض على جرأة التفكير والتفاعل في هذا السياق:

**حسب** تقرير أجرته جامعة بنسلفانيا(The University of Pennsylvania) ، يناير 2021، يصل عدد المراكز على المستوى العالمي حوالي 11175 مركز، تستحوذ فيه أفريقيا على الصدارة بحوالي 2397 مركز، وعلى مستوى شمال أفريقيا والشرق الأوسط نجد فقط 599 مركز، ضمنها 15 مركز فقط يتموقع بالمغرب، التصنيف الوطني يقف عن المركز الرابع والثلاثون.

**هذا الرصد** للمعطيات والتصنيفات المعتمد في برنامج جامعة بنسلفانيا والخاص ب"المؤشر العالمي لتصنيف مراكز الفكر والمجتمع"، ينافي عدد مراكز الأبحاث بالمغرب بحيث يفوق العدد المعلن عنه في هذا البرنامج بعشرات المرات على الأقل على مستوى وجودها القانوني، في ظل انعدام معطيات أو إحصاءات محددة رسمية حول عدد وطبيعة مراكز الدراسات المحدثة بالمغرب.

**الأمر** الذي يدفعنا للتساؤل عن سبب الفجوة بين دول الشمال والجنوب في إنتاج المعرفة بشكل جماعي في إطار المؤسسات المنشأة لهذا الغرض؟ وعن عسر الانفتاح على التجارب الدولية؟ ثم هل حافظت المراكز البحثية في المغرب على غائية النشأة؟ وما مدى الاستفادة من فرص التعاون والشراكة؟ وما مدى

* المقال محاولة قراءة في تجارب متقاطعة في تفاعلين علميين تم تنظيمهما تباعا بمدينة المحمدية 24 نونبر 2023، وبالبيضاء يوم 17 مايو 2024، بدعوة كريمة من مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية.

استفادة المراكز من مناخ الدعم والمناخ الرقمي؟ هل الأمر يرتبط بعناصر أخرى تهم تحديد الغاية من إنتاج مراكز البحوث؟ أم تختلف وتتمايز السياقات بين إحداث المراكز؟

في محاولة للإحاطة ببعض جوانب هذه التساؤلات؛ تنطلق هذه المساهمة من استقراء إشكالية ماهية دينامية الانتاج وكيفية ووتيرة عمل هذا الإنتاج، مع دراسة الأثر للمؤسسات العلمية البحثية وذلك من منطلقين محوريين؛ نظري وميداني فمن الجانب النظري يسعى البحث إلى رصد واقع ومثبطات البحث العلمي في المراكز البحثية وكيفية تجاوزها، أما من الجانب الميداني فيسعى البحث إلى معرفة وجود وواقع المراكز البحثية وطبيعة المعيقات التي تحد من عملها انطلاقا من وجهات معاينة وممارسة ميدانية، ودراستها في أربع محاور:

**أولا: في طبيعة المراكز البحثية بالمغرب؛**

**ثانيا: في سمات البنيات التنظيمية والوظائف (المرتكزات)؛**

**ثالثا: في محدودية الفعالية والأثر؛**

**رابعا: نحو تجويد وظائف المؤسسات والمراكز البحثية بالمغرب.**

---

## أولا: في طبيعة المراكز البحثية بالمغرب

في تعريف هارلد لاسويل «Harlod Lasswell»، للسياسات العمومية كعلم، يشير إلى كونها نشأت بفعل مؤسسات التفكير THINK TANK، وذلك في محاولة علمية دقيقة لفهم وتحليل طبيعة عمل الحكومات، على اعتبار أنها تقوم على محورية السؤال: من يحصل على ماذا ومتى كيف؟ تؤطر لمدخلات السياسات العمومية ومخرجاتها أيضا.

ظهور أولى البوادر لتحليل السياسات العمومية، خلال عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، في الولايات المتحدة الأمريكية، عبر بعض الأعمال المؤسسة التي حاولت إخضاع العمل العمومي للشرط العلمي والموضوعي في القراءة والتحليل والتركيب .

تقف محورية هذا البناء المعرفي على تجاوز العجز الموضوعي للعلوم الاجتماعية أمام تحدي تحليل السياسات، بالرغم من كون اهتمامات علم الاجتماع والعلوم الاقتصادية والإدارية ليست بعيدة عن مضمون الفعل العمومي والسياسات، إلا أنها لأسباب منهجية وقفت عند محدودية المقاربات التي طرحتها لفهم دقيق لسياسات إنتاج القرار العمومي، ولم تستطع بالتالي أن تقارب النجاح لتطوير الأدوات الملائمة للتأطير والتحكم العلمي في مسلسل صناعة السياسات العمومية.

في الستينيات سينتقل حقل السياسات العمومية إلى التأسيس كحقل علمي يدرس السياسات العمومية في إطار مناهج **ومقاربات العلوم السياسية،** وسيرتبط ذلك بطبيعة التغيرات الأساسية التي حدثت في وظيفة الدولة والحكومات خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن المراكز البحثية نشأت باعتبارها حاضنات لإنتاج المعرفة والبحث لتطوير البحث العلمي وبيوت خبرة عبر أدوات الفكر والترافع من أجل الضغط بغية إحداث تغيرات مجتمعية.

أيضا ترتبط مهماتها بإجراء البحوث ذات الصلة بحقول معرفية تخص العلوم الاجتماعية الاستراتيجية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية والرقمية.

إنما فيما يخص التوافق حول مفهوم "مراكز التفكير" فقد ظل ملتبسا على الكثير من الباحثين، وهذا أمر يمكن إيعازه لأدوار هذه المؤسسات المركبة، ولأهدافها التي لا تخلو من التعقيد، فهي تعمل من جهة على مد صناع القرار بالمعلومات وبقراءة الوقائع، ومن جهة ثانية تسعى إلى تثقيف الأفراد والمجتمعات، وتعمل على التأثير في الرأي العام لتحقيق أهدافها أو أهداف صناع القرار من ناحية ثالثة.

لذلك على الرغم من استخدام مصطلح " المراكز البحثية " أو " مراكز التفكير" على نطاق واسع، ظل بشكل أساسي "مطاطيا"؛ يعكس التنوع الكبير في الأنماط التي تتخذها والأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات في مختلف السياقات، بحيث لا يوجد إجماع بشأن ما يشكل مفهوما لمؤسسة فكرية أو مركز للدراسات. ومع ذلك، فإن جوهر معظم التعريفات الواردة مرتبط بأدوارها تجاه صناعة السياسات العمومية؛ مثلا يعرف سوزوكي مؤسسة الفكر على أنها "منظمة تجري أبحاثًا حول السياسة العامة".

ورغم انتشار هذه المراكز في العديد من الأنظمة السياسية حول العالم، وتواجدها الدائم في وسائل الإعلام بكل أنواعها، ومساهماتها في عمل الحكومات والبرلمانات ولقاءات التشاور العمومي، ما زال تعريفها بدقة أو تحديدها بسمات لفرز أدوارها وأهميتها، أمراً بالغ التعقيد. إنما يمكن أن نخلص بالرغم من العسر الذي رافق تدقيق المفهوم، نحو أن نتوافق حول أهميتها انطلاقا من أدوارها كأداة للإسهام في صنع السياسات تارة وتارة لتجويدها وأحيانا أخرى لتطبيقها.

فيما يخص التجربة المغربية؛ اتسمت مراكز البحوث خلال فترة الاستعمار بغياب مراكز بحثية وطنية مستقلة، لأن واقع الاحتلال أنشأ بعض المراكز لتطوير أبحاثه ومعارفه في بعض القضايا التي كانت تندرج ضمن استراتيجيته الاستعمارية، (على غرار) مركز الأبحاث الخاص بالدراسات البربرية (الأمازيغية) في الرباط، غير أن بعد الاستقلال وفي سياق إعادة بناء الدولة الوطنية شرعت الدولة في إحداث مراكز للبحوث..

بحيث عرفت انتشارا واسعا لاسيما خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، جراء التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية، بانهيار القطبية الثنائية، وتزايد مد العولمة الكاسح للاقتصادات وللثقافات، والطفرة الرقمية والمعلوماتية مع ما رافق ذلك من تحول رقمي ومعلوماتي ومعرفي، مرتكزة على العمل الشبكي والأفقي.، بما يمكن من التأكيد على أن وتيرة تأسيس وإحداث مراكز البحوث سواء التابعة للدولة أو المستقلة قد تنامت وتزايدت خلال الربع الأخير من القرن الماضي والسنوات الأولى من هذه الألفية..

تأخذ جل المراكز البحثية بالمغرب طبيعة غير حكومية مدنية منظمة من قبل ظهير 58 المنظم للجمعيات، مستفيدة من طفرة إطلاق التمويل العمومي، لا سيما بعد إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

البعض من هذه له صفة عمومية ك (المركز الوطني للبحث العلمي والتقني CNRST، المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجيةIRIS ، أكاديمية المملكة المغربية...)، مجلس النواب أيضا عمل على إحداث مركز للدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية، وفيما يخص الجامعات؛ فقد جعل القانون المنظم للجامعات رقم 00.01 من ضمن أولوياته إعادة هيكلة البحث العلمي بالتحفيز على إحداث فرق البحث ومجموعات البحث ومختبرات البحث ومراكز البحوث، وأيضا عمد على تخصيص اعتمادات مالية سنوية في هذا الصدد.

هذا الصنف من المراكز يوافق المفهوم الذي يقدمه قاموس هافارد حول مراكز التفكير والدراسات باعتباره: مجموعة من الخبراء يتم جمعهم، عادة من قبل الحكومة، لتطوير أفكار حول موضوع معين وتقديم اقتراحات للعمل، وقد أشار كانط ويفر وجيمس ماكغان في هذا الصدد إلى الحاجة للخبرة في اتخاذ القرارات الحكومية.

من جانبها التفتت بعض المؤسسات الخاصة لاسيما بعد حراك 2011 الى إنشاء مراكز للتفكير والدراسات والأبحاث، مثلا أحدث المكتب الشريف للفوسفاط، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد Policy center for the new south، يوجد مقره بالرباط ويهدف حسب تعريفه الرقمي، إلى تطوير السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية والدولية لمواجهة التحديات في المغرب وباقي الدول الإفريقية.

ونشير إلى أن سياق الحراك عربيا أوفي نسخته المغربية، ضاعف من وتيرة بروز مراكز التفكير والبحث، مدفوعة ب"ردات فعل " منها للمواكبة الرصدية أو التحليلية للمرحلة.

كما أن هنالك صنف آخر من مراكز التفكير والدراسات اتخذت لها طبيعة خاصة تخضع مثلا لقانون الشركات أو تابعة لوسائط حزبية ونقابية أو عائلية كمثال (مؤسسة علال الفاسي، مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد، مؤسسة علي يعته، مؤسسة أبو بكر القادري، مؤسسة الفقيه التطواني...) وهي مؤسسات بمثابة

استعادة حياة وأفكار أعلام وطنية راحلة ممن تحمل أسماءهم من المفكرين أو الفاعلين في حقول المعرفة أو السياسة أو الاجتماع والاقتصاد أو جميع ذلك وغيره.

يبدو السؤال محوريا هنا عن مدى استحقاق مؤسسات الفكر والدراسات العلمية الاهتمام ومزيد من التدقيق؟ نعتقد ذلك بالنظر لعدد من الأسباب. أولا، يمكن أن تكون مؤسسات الفكر والرأي بمثابة الروابط والجسور المؤسساتية بين الأفكار والمعرفة والسياسات بنوعيها العامة والعمومية.

الملاحظ فيما سبق عرضه أنه مبدئيا، استطاعت عدد من مؤسسات الفكر والدراسات بالمغرب وإن بشكل متواضع وخجول؛ أن تقدم مبادرات علمية مبتكرة أو اقتراحات للتعديل أو التطعيم في صيغ منهجية وعلمية دقيقة لصناع القرار من خلال المساهمة في مراحل مختلفة من دورة صنع السياسات إسهاما في تجويدها لفائدة تنمية المجتمع.

تعمل مراكز الأبحاث من خلال خبرائها والباحثين بها على عقلنة وترشيد القرار في المؤسسات الرسمية (حكومة، برلمان، مؤسسات دستورية آخرى..)، وبالتالي المساهمة في تصويب أو تقليص احتمالية الفجوات والمخاطر، وتجاوز المحدودية في صنع القرار العمومي وإعداد السياسات العامة من خلال توسيع الرؤى وتجويد التخطيط والإبداع في التنفيذ والتقييم لدى أجهزة الدولة.

نشير أيضا إلى التباين بين سياقات ووتيرات النشأة إما بحسب (الطلب المجتمعي) وأحيانا التنشئة تدعو للتساؤل حول سياقات التأسيس؛ هل لحاجة مجتمعية أم حاجة الدعم والتمويل بما يفرضه منطق السوق؟ الجواب قد ينعكس تلقاء إما على صلابتها أو هشاشتها وهي السمة التي ترافق جل المراكز البحثية المغربية، فما العوامل التي تقف وراء ذلك؟

**ثانيا: في سمات البنيات التنظيمية والوظائف (المرتكزات):**

يتجه تقييم مرتكزات بنيات وآليات عمل مراكز الدراسات والأبحاث بالمغرب للاطلاع على مدى توافرها على الشروط المحددة عالمياً، للقول بإمكان وجود مراكز بحثية بمعايير دولية من عدمه، تتوافق معايير اشتغالها مثلا مع مؤشرات برنامج جامعة بنسلفانيا، منذ العام (2006)؛ الذي دأبت فيه على إصدار تقرير خاص عن "المؤشر العالمي لتصنيف مراكز الفكر والمجتمع المدني" TTCSP، معتمداً منهجية واضحة في الترشيح والتصنيف والترتيب، الهدف منه هو توفير فهم أفضل للدور الذي تلعبه مراكز الرسمية أو التي تشتغل تحت يافطة منظمات المجتمع المدني .

محاولة استدعاء استقراء الممارسات المؤسساتية في تجربة المراكز البحثية بالمغرب، تنطلق سواء من الأدبيات المبلورة لاسيما القوانين الأساسية أو من خلال المعاينة للتجارب المتواترة عبر فحص ثلاث معايير؛

هندسة الموارد البشرية والمادية (قيادة فريق، إدارة فعالة وقوى عاملة)، المهام والأدوار (التواجد والجودة) ثم الآليات التواصلية المعتمدة (السمعة والانتشار):

1 **على مستوى هندسة الموارد البشرية والمادية** (قيادة فريق، إدارة فعالة وقوى عاملة):

تقوم أحد أهم مؤشرات تقييم المراكز البحثية على أساس تنظيم محكم يهم نوعية قيادة مركز الأبحاث (Think Tank)ومدى التزامها؛ أي القدرة على توظيف مدير تنفيذي مع تواجد بنية إدارية؛ تتوافر لها إمكانية التدبير الفعّالة لمهام مركز الأبحاث وبرامجه، إضافة لتعبئة الموارد الماليّة والبشرية ورصد الجودة والأثر، ناهيك عن شرط الاستقلالية.

ما علاوة على سبق القدرة على تعبئة فريق بحثي للمركز يشهد له بالسمعة العلمية؛ كما يَتضمّنُ هذا المعيار مدى قدرة مراكز التفكير والدراسات على استقطاب أطر أكاديمية بمواصفات بحثية عاليةٍ، لها من الخبرة والقدرة على التحليل والإنتاج تم الاعتراف بمهاراتهم كخبراء ناشئين أو سابقين في مجال أبحاثهم.

الملاحظ في تجارب عمل المراكز البحثية المغربية لاسيما المنضوية تحت يافطة المجتمع المدني:

**اعتمادها على التطوع من:** أساتذة باحثين، طلبة باحثين، طلبة دكتوراه متطوعين وغيرهم، تبقى تجارب قليلة منها، لها إمكانية توظيف مسؤول(ة) إداري(ة) أو مسؤول (ة)مشاريع مأجور (ة) أو متعاقد(ة)، ما يؤدي إلى تذبذب في نوعية المخرجات، نتيجة اضطرارها إلى تغيير الأطر أو الاعتماد على مستوى غير احترافي، الملاحظ أيضا في هذا الإطار، عدم تفرغ الباحثين العاملين في هذه المراكز، إذ أن معظم المتخصصين العاملين ينظرون إليها كمصدر ثان لهم، وغالبا ما يزاوج الموظف في المركز عمله مع مهام بحثية في إطار التعاقد مع مؤسسات أخرى، ما يشتت جهده وتركيزه ويؤثر في جودة الأداء البحثي.

ذلك أن مشكلة محدودية التمويل تحد من إمكانية استقطاب باحثين متخصصين، بحيث يتم التركيز على أولئك الذين يعملون لوقت أكبر مقابل مكافأة أقل، ما يحد من إمكانية بقاء الكفاءات في المراكز البحثية ويؤثر في نوعية المخرجات، وهو ما يفسر العجز عن الاستجابة لمعيار توظيف نخبةِ الباحثين والمحلّلين المطروح في شبكة التقييم الدولي، التي تأخذ بعين الاعتبار حتى بمدى وصول الموظفين المرشحين لمناصب رسمية.

**بطء وعدم فعالية وظائف أجهزة الحكامة:** ويقصد بها تعطيل أو تجميد وظائف البنيات المحدثة في مضامين القوانين الأساسية من (جموع عامة، مجالس الإدارية، أقطاب لجن..)، الأمر الذي يفضي إلى محدودية الاستثمار في فرص للتفكير والإنتاج الجماعي للرأسمال البشري، وأيضا تعبئة للبحث عن موارد

وشركاء محتملين، نتيجة غياب روح الفريق وما يقتضيه البحث العلمي من عمل جماعي وبناء مؤسسي مبني على قيم التعاون والفعالية وعلى أسس التتبع، التقييم، التقويم ودراسة الأثر.

وهي القيم والمبادئ التي نشير إلى هشاشتها في البيئة البحثية؛ لذلك ظل البحث العلمي منذ عقود من الزمن يراوح مكانه، إلا حين تحول من مجهودات فردية إلى عمل جماعي متكامل ومندمج. وهو ما يفسر بعوامل تاريخية وثقافية وذهنية؛ فتاريخيا ظلت المبادرات الفردية هي الغالبة في التاريخ المعرفي والثقافي، متفوقة على محدودية ممارسة العمل المعرفي الجماعي. في حين أن البحث العلمي لا يتطور إلا في إطار المؤسسات. وهذا ما نلاحظه في مجمل الدول التي تتصدر اليوم سلم معايير المعرفة في العالم.

ينضاف إلى ذلك كله، **ندرة فضاءات خاصة للاشتغال** (بنيات إدارية، مقرات العمل)، وهو ما يترجم العجز عن ملاءمة معيار مستوى، تنوع واستقرار التمويل، بما يَتضمن من قدرة المركز على تعبئة الموارد التمويلية الضرورية لدعم استمراريته عبر الزمن (الهبات، بطائق العضوية، التبرّعات السنوية، الشراكات الحكومية والخاصّة، الدخل الخاص المُكتسب نظير إجراء خبرات معينة لفائدة الأغيار...

المرتكزات الواردة يمكن أن تعطي صورة عن طبيعة الإمكانات والوسائل الميسرة للإنتاج وحشد الدعم والتمويل، وبالتالي أثر ذلك على جودة معايير الفعالية وجودة الإنتاج.

**2- على مستوى المهام والوظائف**

تتمحور أهداف مراكز التفكر و الدراسات عموما، حول إنشاء وتجويد بيئة ومضامين البنية التحتية للبحث العلمي، بما يفي بمتطلباته، ويسهم في التطوير والتحسين المستمر لجهوده، وتوطين التقنيات الحديثة والبيئة المناسبة لاحتضان شروط إنتاجه، ويتحقق هذا الهدف من خلال مدى القدرة على استخدام البحوث العلمية لخدمة القضايا التنموية، تأهيل الأطر المحلية عملياً كباحثين ومساعدين باحثين، العمل على استقطاب النخبة من الباحثين للرفع من السمعة العلمية، إمكانية مد جسور التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية، ثم الحرص على جذب التمويل الخارجي لدعم الأبحاث من خلال تسويق الإمكانات البحثية بحسب المعايير الدولية المعتمدة.

في محاولة فحص منجز عدد من المراكز البحثية المغربية، نلحظ أنه يقف عند حدود إصدار مجلات علمية دورية، نادرا ما تحافظ على وتيرتها الزمنية، أيضا إنتاج دراسات بحثية بين الفينة والأخرى، العمل على تنظيم لقاءات التكوين لفائدة أطرها أو لفائدة الأغيار، ثم الترافع و التأثير في السياسات العمومية أو الترابية من خلال تقديم إفادات وآراء استشارية أو مذكرات ترافعية بمبادرة منها أو بطلب خارجي، إضافة

إلى مقترحات لتشريعاتٍ قانونيةٍ، وكذا إعداد أوراق أكاديمية أو عروض، إجراء بحوث، يمكن القول أنها جهود تتسم بدينامية غير منتظمة تخضع لشرط الدعم أو التمويل، وأيضا للقدرة على الوصول إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك التواصل والعمل إلى جانب الفاعلين الرسميين (المُنتخبون والمُعيّنون)، وغيرهم من مؤسسات المجتمع المدني، الإعلام التقليدي والبديل والمؤسّسات الأكاديمية وغيرهم من الفاعلين في المجتمع.

ولئن كان الهدف بالأساس من إنشاء مراكز الفكر باعتبارها منظمات بحثية، هدفها الأساس توفير دراسات وأبحاث تتعلق بالقضايا والسياسات العامة للدولة أو المجتمع، وتحاول للمشاركة الفعالة والمؤثرة في قضايا ومحاور السياسات العامة، فالأسئلة التي تطرح نفسها؛ تهم الأثر النوعي والكمي لمراكز التفكير والدراسات المغربية في بلورة السياسات العمومية وتقييمها؟ وتخص حدود التقاطع بين عملية التنمية والدراسات المنجزة من طرف مراكز الأبحاث بالمغرب؟ وأيضا مدى نفاذها للرأي العام وتأثيرها في المجتمع؟

### 3- الآليات التواصلية المعتمدة:

تقف عدد من مؤشرات قياس أداء المراكز البحثية عند مسألتي السمعة الرقمية والجاذبية، بمعنى القدرة على الانتشار الإعلامي من خلال حجم الظهور الإعلامي، إجراء المقابلات، الاستشهادات بإنتاج المركز، وأيضا تدرس معايير التقييم على الناتج الإجمالي للمركز (مقترحات تخص مجال السياسات العمومية، الزيارات على شبكة الإنترنت، المنشورات، المشاركة في المؤتمرات.. )

تشمل المؤشرات مدى القدرة على استخدام الوسائل الإلكترونية، الطباعة، وسائل الإعلام الجديدة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي للنفاد للفئات المستهدفة.

وتقف المعايير أيضا عند تدقيقات تخص؛ وجود الموقع الإلكتروني، الحضور الرقمي. الجودة، الصيانة الفعالة لشبكة إنترنت المؤسسة المتواجدة، فضلا عن جودة ومستوى الإرتباط والحركة الرقمية، سهولة الوصول لولوج وتصفح الموقع الإلكتروني، عدد زوار الموقع الإلكتروني، مشاهدات الصفحة، مساحة الزمن التي تقضى على الصفحة، الإعجابات المُسجلة بمنشورات الصفحة ومتابعيها أيضا.

ما يتم تسجيله على مستوى ملاءمة العمل الرقمي للمؤسسات البحثية المغربية، مع ما تم سرده من معايير، أن عدد من هذه المراكز تنشئ بأغلب الأحيان صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، أو موقع إلكترونية لها دون حرص دائم على التحيين، نظرا لمحدودية الموارد البشرية المنتسبة لهذه المراكز أو لمحدودية مهاراتهم الرقمية.

وهو ما ينعكس على ضيق مسالك الانفتاح على مواقع أو محركات المختصة، مثلا تقف ويكبيديا باللغة الإنجليزية فقط عند تجربة أماكن.

الأمر الذي يفسر بتظافر العوامل المذكورة آنفا، هشاشة الأثر وضعف التموقع في التصنيفات العالمية.

**ثالثا: في محدودية الفعالية والأثر.**

ظهرت نتائج الترتيب العالمي لمراكز التفكير والأبحاث الخاصة بسنة 2018 الذي تجريه جامعة بنسيلفانيا الأمريكية نهاية يناير 2021، تصدر مركزين بحثيين مغربيين قائمة أفضل مراكز التفكير الرائدة على مستوى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في مجالات سياسات الصحة الوطنية والشمولية، وأهداف الألفية للتنمية، وأحسن حملة للترافع.

يتعلق الأمر هنا بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، التابع للمركز للشريف للفوسفاط، الذي احتل المرتبة الثامنة على مستوى منطقة "مينا" يليه مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، تأسس سنة 1993، جاءت مراكز مغربية أخرى متبوعة بالمركزين المذكورين وهي المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية ثم المعهد المغربي للعلاقات الدولية، ومعهد أماديوس.

يحضر المغرب في هذا الترتيب العالمي بـ15 مركزا للأبحاث والتفكير، في حين تمثل لبنان بـ28، وتونس بـ21، والجزائر بـ9 مراكز، بينما تمثل إسرائيل بـ69 مركزا وإيران بـ64.

الأرقام المعبر عنها، لا تعكس فقط طبيعة الاشتغال الوظيفي لمراكز التفكير والأبحاث بالمغرب في حد ذاتها كبنيات معزولة، إنما تبقى متأثرة بالسياسة الوطنية في مجال البحث العلمي المتسمة بالتواضع، تعكس طبيعة الجسور بين المؤسسات العمومية والمستقلة بالمغرب التي تبقى محدودة، وهو ما يفسر أن جل أصناف المؤسسات البحثية تعاني من الضعف في مجال البحث العلمي لعدم وجود بيئة حاضنة للمؤسسات البحثية.

ذلك أنه عملا بالمؤشرات المستخدمة في قياس مدى تقدم الدول في مجال البحث العلمي والمراكز البحثية، نجد مؤشر الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع والنشر العلمي المحكم، مما يحيل على وجود صعوبات تعيق عمل الباحثين بمراكز التفكير والدراسات بالمغرب وتحد من إنتاجهم العلمي، وتتمثل أهم مدخلات البحث العلمي في جانب مالي يتعلق بحجم الإنفاق على البحث العلمي والابتكار، وآخر يرتبط

بطبيعة الموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسات البحثية، كعدد الباحثين والتقنين المشتغلين في مجالات البحث العلمي، كما يشكل مؤشر الإنفاق أحد المؤشرات المحورية لقياس فعالية وجودة عمليات البحث العلمي.

بيد أن ضعف حظوظ مؤسسات ومراكز التفكير والأبحاث في التصنيفات العالمية، يعكس أيضا الاعتماد في الغالب على التطوع بعيدا عن الحرفية في البحث في غياب موارد مالية داعمة، في حين أن الاشتغال في البحث العلمي يتطلّب إمكانات كبيرة جدًا، تساهم في فرص الحصول على المراجع وبيئة مشجعة على التفكير والتحليل، وكل هذه الخطوات تحتاج إمكانات مادية عالية وثابتة.

بالقدر الذي تحتاج المؤسسات البحثية بالمغرب فيه لتحقق نقلة وتقدم نوعي يرقى إلى مستوى التصنيف العالمي، أن تستوعب أهمية هذه التحديات المرتبطة بمقدراتها في تعبئة الموارد؛ بما يضمن لها التعاقد أو توظيف الموارد البشرية والمادية بخبرات ومهارات وقيم قادرة على صناعة قيادة فريق، بإدارة فعالة وأطر باحثة عاملة، ثم مستوى يهم تملك المهام و الوظائف ليرتقي بها إلى الأثر في السياسات العمومية، والإسهام في المسار التنموي للمجتمع، ويرشحها لجاذبية الشراكات ومن خلال ذلك العمل على تسويق الإمكانات البحثية بحسب المعايير الدولية المعتمدة.

يبدو رهان آخر يخص استقلالية مراكز التفكير والبحث بالمغرب حيال التمويل، إذ تطرح إشكالية مدى استقلالية مراكز الابحاث في قراراتها ونتائجها، أي قدرتها على الاستقلال بذاتها، وبالموضوعية والعلمية في حدها الأدنى دون توجيه ضغط، أو وصاية.

وأخيرا تعكس الدينامية الرقمية بروز عدد من مراكز التفكير والبحث بالمغرب لاسيما كما ذكرنا آنفا ما زامن الحراك العربي وقبله بعد إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذا الامتداد الزمني من التواجد، يطرح محدودية الاستثمار في الذكاء والتفكير الجماعيين لهذه المراكز إما عبر آلية التعاون أو عبر آلية التشبيك؛ أي الدخول في شبكة من العلاقات البحثية بين هذه المراكز، لتضافر الجهود، نحو تحقيق تكامل أفضل بينها.

**رابعا: نحو تجويد وظائف المؤسسات والمراكز البحثية بالمغرب**

تبدو الحاجة ملحة للوعي بأهمية الاستثمار في البحث العلمي، ومن خلاله دعم مراكز التفكير والدراسات لدى صناع القرار بمستوياتهم المختلفة من أولويات السياسات التربوية والأكاديمية، لما لها من تأثير في التنمية بمجالاتها المتعددة، كما يمكن أن تكون من آليات إسناد الديبلوماسية العلمية والثقافية.

علاوة على دورها المحتمل في هندسة السياسات العمومية، هناك أيضا وظيفة معيارية، تدفع في اتجاه تعزيز مكانة مراكز التفكير والأبحاث لتجعلها ذات موضع اهتمام أكاديمي في الأدبيات الناشئة حول التحولات

الديمقراطية، في هذا المنحى اتجه ويفر و ماكغان إلى اعتبار مراكز التفكير عنصرا مهما ضمن نسيج المجتمع المدني، فيما عبر سوزوكي عن ذلك، بتوصيفها "أداة للديمقراطية"، و أقر ماكغان في كتاباته أن وجود مراكز الفكر يساهم في تقوية المجتمع المدني، باعتبارها تشكل جزء أساسيا من المجتمعات المدنية. وبالتالي، تساهم مراكز التفكير في تعزيز الديمقراطية، ويمكنها في بعض الأحيان أن تلعب أيضًا أدوارًا حيوية في الانتقال إلى الديمقراطية.

يظهر آخر أمر يستدعي الاستيعاب على مستوى آخر، من قبل قادة المؤسسات البحثية، ذلك أن قوة هذه المراكز لا تكمن وحسب في مصادر تمويلها، أو في المصالح التي تخدمها، بل في تماسك فرقها استثمارا في تفكيرها الجماعي وفي صلابة معتقداتها وخبراتها ومهاراتها في تعزيز روح الفريق، لتظل هذه هي الحاجة مسلكا أوليا وأساسيا للاستمرار وللفعالية في اكتساب التأثير في صناعة السياسات.

يتعزز هذا المطلب بالحاجة لتمكين فرق الاشتغال بالمؤسسات البحثية، سواء تعلق الأمر بالأطر الإدارية أو بالباحثين، بحيث تسعى إلى تخصيص أطرها بتكوينات وورشات تصقل معارفهم بمهارات في مجالات: هندسة المشاريع البحثية، الترافع، التواصل، تعبئة الشراكات، إضافة إلى المهارات في الرقميات والذكاء الاصطناعي. بما يدفع نحو مرونة الطبيعة التواصلية للمؤسسات والمراكز البحثية لأخذ المبادرة والانفتاح وتنويع الطلب على المؤسسات الداعمة أو الشركاء المحتملين.

مدخل آخر يخص أهمية التشبيك مع المراكز البحثية من خلال التنسيق مع مؤسسات آخرى وطنيا، ودوليا لتقاسم الخبرات والتجارب والاستفادة من المناخ الرقمي، على اعتبار أن آلية التنسيق أو التشبيك عملية بناء علاقات وجسور، تروم الاستدامة والاستمرارية لتطوير الخبرات بشكل متساوق مع الفرق من المؤسسات البحثية الأخرى، عن طريق التعلم المستمر، خلق بيئة محفزة على الإبداع، داعمة لحل المشكلات التي تعترض المراكز البحثية لا سيما الناشئة منها، وأيضا تفتح آفاقا واسعة لفرص بحثية أفضل.

تبدو الحكامة كمنظومة ومنهجية محورية لتجويد التدبير حاجة مؤسساتية مدعوة المراكز البحثية لبلورتها على مدى تطبيق مخططاتها الاستراتيجية بما يتطلب من رؤية واضحة ومبادئ تقوم على أسس توسيع المشاركة، الاستقلالية، الشفافية والنزاهة في نشر أبحاثها وتقاريرها وأيضا شركائها الداعمين دون موارية، بما يقلص من مساحات الهوة بينها وبين الفاعلين العموميين أو الشركاء المحتملين، ويوسع من مداخل الثقة لدى الرأي العام وأيضا أصحاب القرار.

إضافة إلى المداخل الآنفة تبدو الحاجة إلى التسويق أمرا لا يقل أهمية للتعريف بجودة وسمعة التحاليل المنتجة.، ذات قابلية للنفاذ إلى صناع القرار، الإعلام والرأي العام ولن يتأتى ذلك إلا ببناء جسور مستدامة مع الإعلام في إطار التعاون الندي.

## خاتمة:

تعد مؤسسات التفكير والدراسات بمثابة مختبرات بحثية، بإمكانها إذا ما توافرت البيئة المسندة، من خلال تضافر المداخل المدرجة على مستوى تجويد أدوارها ووظائفها، أن تسهم ليس فقط في إنتاج حلول تجود عملية صنع السياسات العمومية وتؤثر على عملية التنمية المنشودة، وإنما يمكن أن تلعب أدوارا محورية في تعزيز المسار الديمقراطي للبلد، كما يمكنها أن تقود أدوارا طلائعية في الديبلوماسية التشاركية لاسيما العلمية منها باعتبارها جزء من القوة الناعمة بما تمتلكه من إمكانات بحكم طبيعتها المدنية والعلمية في الترافع وتسويق أدائها البحثي بما يتساوق والمعايير الدولية ليضمن لها التموقع في التصنيفات العالمية.

## لائحة المراجع

### المراجع باللغة العربية:


- خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فعالية أكبر، دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013.
  - ✓ للاستزادة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- دينا شيرين محمد شفيق ابراهيم :دور وأهمية المراكز البحثية في صنع السياسة الخارجية،مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، نونبر 2016.
  - ✓ للاستزادة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني::http://democraticac.de
- امحمد المالكي، الأدوار المطلوبة من مراكز الفكر العربي، موقع كتاب عربي 21، الأدوار المطلوبة من مراكز الفكر العربي...
- ليلى الرطيمات، مراكز البحث بالمغرب المحقق والمأمول، مركز تكامل للدراسات والأبحاث
  - ✓ للاستزادة يرجى الاطلاع على الموقع: مراكز البحث بالمغرب: المحقق والمأمول | مركز تكامل للدراسات والأبحاث.


### المراجع باللغة الأجنبية:


- McGann, James G, Global Go To Think Tank Index Report 2020, TTCSP Global Go To Think Tank Index Reports, Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP),Pub: 1-28-2021, University of Pennsylvania ScholarlyCommons. DSpace.

- McGann, James G ,Global Go To Think Tank Index Report: Top Think Tanks in the Middle East and North Africa (MENA), "2017 Global Go To Think Tank Index Report" (2018). TTCSP Global Go To Think Tank Index Reports. 13 https://repository.upenn.edu/think_tanks/13
- McGann,James 1-30-2018 2017 Global Go To Think Tank Index Report,• University of Pennsylvania Scholarly Commons, USA. https://www.diis.dk/files/media/documents/activities/2017-go-to-think-tank report-ggtti-2017.pdf.
- Patrick Köllner, Think Tanks: Their Development, Global Diversity and Roles in International Affairs, IGA Focus International Edition 6/2011 Think Tanks: Their Development, Global Diversity and Roles in International Affairs
- Pierre Lepetit, Le rôle des think tanks ,Notre europe etude et recherche, Microsoft Word - PLE2.doc
- Thomas MEDVETZ, Les think tanks aux États-Unis. L'émergence d'un sous-espace de production des savoirs,2009, Cet article est disponible en ligne à l'adresse: http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=ARSS&ID_NUMPUBLIE=ARSS_176&ID_ARTICLE=ARSS_176_0082

# التجربة البحثية والترافعية لمركز أطلس للدراسات والأبحاث الاجتماعية (كيرس)

عبد الهادي الحلحولي، رئيس المركز وأستاذ باحث في علم الاجتماع- بني ملال

ملخص

تأتي هذه المساهمة تبعا لدعوة مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات مركز أطلس للدراسات والأبحاث الاجتماعية (كيرس) المشاركة بورقة حول حول تجربة كيرس البحثية والترافعية والتأطيرية. تتأطر هذه المقالة ضمن نوع من التفكير الانعكاسي في تجربة ( كيرس) هاته عبر إلقاء الضوء على مسار تأسيسه وهواجسه وكيفية تنظيم أدواره وهياكله الداخلية، ثم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المركز البحثي بالمغرب كبنية تتوق الى انتاج المعرفة وتداولها على نطاق واسع. بين هذا وذاك، تبغى الغاية الفضلى من هذا التمرين، هو تم تقديم الدروس المستفادة من تجربة المركز البحثية والتدخلية لمدة تجاوزت الست سنوات ومناقشة التحديات التي تواجهه بغرض اقتراح توصيات من شأنها أن تطور الممارسة البحثية والترافعية للمراكز البحثية بالمغرب كهيئات للمجتمع المدني العلمي.

## سياق التأسيس وهواجسه:

انخرط المجتمع المغربي بمؤسساته في سلسلة من التجارب التنموية ابتداء من سنة 2005 تاريخ الانطلاقة الرسمية لما يعرف " بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. منذ هذا التاريخ، سجل المغرب دينامية خاصة في التعاطي مع الحاجة إلى المعرفة المُواكبة للفعل التدخلي الموجه لبناء وتدبير وتتبع المشاريع التنموية. في هذا السياق، تم اللجوء إلى الخبرة الفردية أو إلى هيئات أجنبية وأحيانا إلى مكاتب دراسات، قصد الجواب على أسئلة الفاعل السياسي أو المسؤول عن بنية مشروع تنموي ما. لقد ولد هذا الوضع فجوة حقيقية بين طبيعة المعرفة المُنتجة وحقيقة الظواهر والمشكلات التنموية موضوع هذه المعرفة. رغم أن انخراط الباحثين في هذه السيرورة قد شكل فرصة لتقليل وتقليص الفجوة سالفة الذكر.

خلال العقدين الأخيرين، سوف تظهر المراكز البحثية (Think-thank) كنمط جديد لانتاج المعرفة وممارستها خارج المجال الأكاديمي وإكراهاته. إن الرغبة في التحرر هاته، كانت الدافع الجوهري وراء تأسيس مركز أطلس للدراسات والأبحاث الاجتماعية ( كيرس) كبنية بحثية غير حكومية على مستوى جهة بني ملال خنيفرة سنة 2017، من قبل مجموعة من الباحثين الأكاديميين والخبراء في المجال الاجتماعي والفاعلين المدنيين. يعتبر كيرس مركزا بحثيا مستقلا، يسعى من ورائه مؤسسوه المساهمة في إنتاج معرفة علمية باعتبارها **منفعة عامة** عبر التركيز على البعد المحلي والجهوي، وهي نفس الدعوة التي أطلقها مجموعة من الباحثين والناشطين سنة 2021 بتحليل " **معنى المعرفة**" بوصفها **"معرفة عامة"**، إذ من بين مسوغات هذه الدعوة إبراز دور الباحثين والمنظمات غير الحكومية التي تنتج المعرفة في تتبع السياسات العامة (Kanji, 2002)، والخبراء على حد سواء عبر التركيز على المشاكل الاجتماعية ذات البعد المحلي وفق ممارسة منهجية تمتح من الجمع بين الميدان كرافد للمعرفة والتحليل العلمي للمعطيات وكذا إبراز الابعاد التدخلية في معالجة المشاكل الاجتماعية. كل هذا، يتم في اشراك واستحضار لدور الفاعلين المحليين، الجهويين، الوطنيين والدوليين كل حسب مجال تدخله في كل عملية من العمليات التي تشكل هوية المركز وأهدافه التي رسمها لنفسه.

كما انتبه الفريق المؤسس للمركز إلى أهمية المساهمة في النقاشات المرتبطة بتتبع السياسات العمومية في بعدها المحلي والجهوي والتقائيتها على المستوى الوطني والدولي. خاصة وأن إنتاج المعرفة من هذا النوع بالمجتمع المغربي لم يرق بعدُ إلى التأثير الفعلي على السياسات العامة به. غير أن الهاجس الأكبر الذي بُني عليه تأسيس المركز البحثي كيرس هو البحث عن مساحة أوسع للتفكير خارج أسوار المجال الأكاديمي الذي

يعتبر أحيانا مقيد للباحث بالنظر للشروط الموضوعية والتاريخية التي تميزه ك"حقل" بنفس المعنى الذي يحضر به هذا الأخير داخل نظرية بيير بورديو، إنه بمثابة عَالَم اجتماعي مصغر يتمتع بنوع من الاستقلالية داخل العالم الاجتماعي الكلي، وله قواعده الخاصة به تميزه عن باقي الحقول الأخرى. لعل من بين خصائصها، أنها تقوم على الفصل بين المهنيين والأشخاص العاديين (Pierre Bourdieu et Loïc Wacquant, 1992). يحضر هنا الأستاذ كمهني مقابل غيره. غير أن الخروج من الحقل الأكاديمي والولوج إلى حقل آخر " أكاديمي برداءٍ مدني"، شكل الهاجس الأكبر لحظة التفكير في التأسيس الفعلي للمركز البحثي كيرس، لكن سرعان ما ذُوب هذا الهاجس بعد لذة التجارب الفضلى من التعلم والتبادل التي أتاحها مركز كيرس لأعضائه وباحثيه ومتعاونيه طيلة هذه المدة التي قضاها.

تحديداً، يمثل التفكير العملي في القضايا الاجتماعية التي يعرفها السياق المحلي أو المجتمع ككل، هو الهدف الأكبر الذي يجسد روح تأسيس **كيرس**، الذي يلتقي مع هدف أخر لا يقل أهمية عنه، وهو إيمان الفريق المسير للمركز البحثي بأهمية وضع المعرفة والخبرة التي يتوفرون عليها سواء كأعضاء أو كمتعاونين في خدمة السياسات المحلية التي يقودها الفاعلون العموميون والخواص على حد سواء؛ الشيء الذي من شأنه أن يعزز العلاقة المثينة بمحيطه الاجتماعي والمؤسساتي، لأن هذا النوع من الانفتاح على قضايا المجتمع المحلي عموما، نعتبره لبنة رئيسية لتطوير المعرفة " الأكاديمية" فيما يهم جملة من القضايا المطروحة على المجتمع المحلي من قبيل ( الديناميات الهجروية، إدماج الشباب؛ التطرف، الطفولة، المدرسة، التربية والأسرة، النوع الاجتماعي، العمل، المقاولة وتدبير الموارد البشرية، الصحة، الحركات الاجتماعية، الفقر، الهشاشة والانحراف..) ويضمن ما يعبر عنه في اللغة المعاصرة ب " التقائية السياسات والتدخلات العمومية".

من هذا المنطلق، تأتي أهمية الاشتغال على القضايا سالف الذكر، وفق منطق يقوم على تقاطع المقاربات من ناحية، وتمفصل مختلف أنماط التفكير التي تشكل بالنسبة للمركز البحثي ألية أساسية لبناء قنوات وجسور بين كل المتدخلين من ناحية ثانية؛ الأمر يسمح بإمكانية صياغة مؤشرات علمية، تساعد على استباق الأزمات وتحليلها، التي تعتبر بدورها مدخلا رئيسيا لصياغة الحلول الملموسة التي يحتاج إليها صاحب القرار لاتخاذ القرارات الفعالة.

كما يهدف هذا المركز، في ظل دينامية المشاريع التنموية التي تعرفها المنطقة أو المجتمع المغربي بشكل عام، المساهمة إلى جانب البنيات المسؤولة على الفعل التنموي، في بناء، إعداد وتقييم هذه المشاريع التي

تمس في جوهرها حياة المواطن المغربي، إذ أن فعالية ونجاحة كل تنمية بشرية، تتأسس على معرفة مسبقة بالشروط الاجتماعية والثقافية للفئة المستهدفة، كما تتأسس على تبني مؤشرات دقيقة تمكن من معرفة الأثر الذي قد تلحقه أو ألحقته هذه المشاريع بنفس الفئة من ناحية، ومدى استفادتها منها في حياتها اليومية من ناحية ثانية.

إن ترتيب أهداف المركز البحثي بهذا الشكل، لم يكن اعتباطيا بتاتا، فعلاوة على ما سلف ذكره، بل الغرض من ذلك جعل من المركز البحثي فضاءً للتعلم والتناظر والتبادل خاصة بالنسبة للطلبة والباحثين الشباب. في هذا المنوال، حرص المكتب المسير على إشراك الطلبة في كل التجارب البحثية الذي قادها المركز وأنشطته العلمية من ندوات، وأيام دراسية وحلقات للتفكير والتبادل ما بين (2017-2024) حيث أجرى خمس دراسات ميدانية، وأكثر من عشر أيام دراسية وحلقات تكوين لفائدة الطلبة والطلبة الباحثين ببني ملال. لكن يبقى ذلك جد محدود في نظرنا وفق الشكل الذي تصورنا به أهداف المركز وحددناها له، لجملة من الاعتبارات، نوضحها في المحور المخصص للتحديات.

## الهيكلة والتنظيم الداخلي لمركز كيرس

يسهر على تسيير كيرس مكتب مسير مكون من: 1) رئيس؛ 2) كاتب عام؛ 3) وأمين للمال. يتوزع أعضاؤه ما بين: الأعضاء المؤسسين؛ الأعضاء النشيطين والأعضاء المشاركين ثم الأعضاء الشرفيون. يتم اختيار من بين هؤلاء لجنة علمية موضوعاتية، تسهر إما على بناء المشاريع أو تقييمها أو نشر الأوراق العلمية ...إلخ. بحيث تتوسع هذه اللجنة الموضوعاتية لتضم أعضاء جدد كلما دعت الضرورة العلمية والعملية لذلك. لقد ساهم هذا الإنفتاح العلمي على أكادميين وخبراء في إغناء التجارب البحثية التي ساهم فيها مركز كيرس طيلة المدة التي قضايا إلى غاية كتابة هذه الورقة. يشكل هذا الانفتاح روح المركز التي يسعى إلى تطويرها بصفوف الشباب والباحثين بالسياق المحلي والجهوي.

## التجارب البحثية لكيرس ورهان المعرفة كسلعة لا مادية

تتوزع التجارب التي قادها كيرس ما بين دراسات ميدانية مختلفة مع مؤسسات محلية ودولية وأنشطة موجهة للطلبة والباحثين. لقد سمحت له التجارب البحثية مع مؤسسات دولية تطوير قدراته التنظيمية والتدبيرية الداخلية وبناء تخطيط استراتيجي- على الرغم من صعوبات تنفيذه- فإنه يظل قائما. في هذا

المنوال، يمكننا القول أن التجربة التي قضاها فريق كيرس مع أطر وخبراء برنامج دعم DAAM كان لها آثر واضح في تطوير مخططه الاستراتيجي الداخلي وإعادة توجيه أهدافه وترتيب أولوياته ضمن تشبيك محلي-وطني ودولي. في ذات الآن، فعّل مركز كيرس دوره في مجال التأطير والتكوين الموجه للشباب بجهة بني ملال خنيفرة. بحيث شارك في إنجاز هذه الأبحاث مجموعة من الأساتذة الباحثين والباحثين في سلك الدكتوراه، الماستر والإجازة. نورد فيما يلي بعض النماذج البحثية مع ملخصات تعريفية لها:

### 1. الهجرة والاندماج (2018-2019)

تعتبر الدراسة البحثية " les immigrants subsahariens à Béni Mellal entre problèmes d'exclusion et défis d'inclusion"، أول تجربة خاضها كيرس بتعاون مع برنامج دعم DAAM الذي أطلقته السفارة البريطانية ربيع 2018. تأسس اختيار الفريق البحثي لهذا المشروع بالنظر لكون المغرب انتقل في العقدين الأخيرين تدريجيا من بلد للعبور إلى بلد للاستقبال. أصبحت الهجرة حقيقة واقعية بالمغرب، مُدَعَمةً بالتحولات التي تضمنتها " السياسة الجديدة للهجرة" منذ شتنبر 2013. إذ تستقبل المدن المغربية الكبرى شريحة مهاجرة غير متجانسة، تضم أجانب في وضعية قانونية وغير قانونية، قادمين من بلدان مختلفة، بعضهم ينوي العبور إلى أوروبا والبعض الآخر يطلب اللجوء مع ما يخلفه هذا من مشكلات اجتماعية للمهاجرين ولبلد العبور.

من هذا المنطلق، لم تشكل مدينة بني ملال استثناء من استقبال عدد مهم من المهاجرين الذين لا يتوفرون على شروط الإقامة القانونية، أغلبهم شباب ذكور وإناث، وجدوا أنفسهم عالقين، بدون مأوى، مع ما رافق ذلك من وضعيات اجتماعية، طغى عليها التميز والعيش في ظل المخاطر الصحية والاجتماعية. لقد انتبه الفريق البحثي لمركز أطلس أن جل هذه الفئة يعيشون بداخل أكواخ ببعض مناحي مدينة بني ملال، أقل ما يمكن القول عنها، أنها تنعدم فيها ظروف العيش السليم. من تم، انطلقت الدراسة من رصد ثم فهم فتفسير ظاهرتي الإقصاء والتميز اللتان يتلقاهما المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء ثم البحث في كيفية تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تجود السياسة العمومية الخاصة بالهجرة والمهاجرين الذين يعد إدماجهم واندماجهم عائقاً حقيقيا بالبلد المستضيف. إن قضية استبعاد المهاجرين وإدماجهم معقدة للغاية، لأن الأسباب متعددة والأطراف المعنية مختلفة. فالحديث عن الإدماج، يتطلب التوفر على رؤية متكاملة تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة لتحقيق التكامل الناجح. ورغم ضرورته، فإن تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين القادمين من جنوب الصحراء بالمغرب لا تكفي في الوقت

الراهن؛ إذ من الضروري دعم هؤلاء المهاجرين في مجال التشغيل والتكامل الاجتماعي والثقافي عبر اتخاذ عدد معين من التدابير وتدخل عدة فاعلين على مستويات مختلفة.

وبناءً على النتائج الدراسة، ولتسهيل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المهاجرين، تقدم مركز أطلس بجملة من التوصيات تهم المستوى المحلي والإقليمي منها:

- دعم مبادرات الجمعيات المحلية العاملة مع المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى من خلال تعزيز قدراتها (المالية، والتدريب والاتصال)؛
- توعية أرباب العمل الخواص حول قضية الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى بني ملال وتشجيعهم على تشغيل المهاجرين؛
- دعوة مؤسسات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل إلى تسجيل المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى لمتابعة التدريب الذي يختارونه؛
- تقديم دورات اللغة العربية (الفصحى واللهجات) للمهاجرين البالغين في المراكز الثقافية ومراكز الشباب أو بالشراكة مع مدارس مدينة بني ملال؛
- وضع برامج خاصة بإنشاء أقسام استقبال لأطفال المهاجرين خلال السنة الأولى لتسهيل تعلم اللغة والثقافة العربية قبل دمجهم في الفصول العادية بمدارس بني ملال؛
- تعزيز التبادل الثقافي من خلال الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية وغيرها بالمدينة لتفكيك الصور النمطية والخطابات السلبية حول الهجرة في وسائل الإعلام المحلية والجهوية؛
- إنشاء مراكز استماع ودعم لمساعدة المهاجرين وأسرهم في عملية الاستقرار والإدماج؛
- إعداد دليل بسيط الاستخدام يوضح الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسوية أوضاع المهاجرين في المغرب ويعرض بوضوح حقوقهم وواجباتهم؛
- تنظيم حملات توعية ومناهضة للميز وتقبل الأجانب بالمدارس من خلال حشد العاملين في مجال التعليم والتلاميذ والطلبة والمهاجرين أنفسهم؛
- تطوير برامج التدريب والتوعية للموظفين الإداريين الذين هم على اتصال بالمهاجرين (الشرطة، وموظفي الجمارك، والعاملين في مجال الرعاية الصحية...إلخ).

## 2. الهدر المدرسي وتقييم السياسات العمومية:

انطلاقا من اهتمام مركز أطلس بسؤال التفاوتات الاجتماعية بجهة بني ملال خنيفرة، انخرط في دراسة تقييمية لبرنامج **تيسير** بتعاون مع المعهد المتعدد التخصصات بفاس الذي تكلف بإنجاز نفس الدراسة بجهة فاس - مكناس. لم تكن هذه الدراسة مجرد تحقيق لأثر التحويلات المالية المشروطة أو ترابط تلك التحويلات مع نسبة الهدر المدرسي. بل كان الهدف من ورائها التحقق من أن المتغيرات المفسرة لاستكمال التمدرس هي متعددة لدى التلاميذ (بالمستوى الابتدائي والإعدادي)، خاصة بالمجال القروي المعروف بضعف مؤشراته السوسيو-اقتصادية وخصوصياته الثقافية (تحديدا فيما يتعلق بتمدرس الفتاة). لقد همت هذه الدراسة ستة دواوير تنتمي إلى جهتي مجال الدراسة. ينتمي إثنان منهم إلى جهة فاس مكناس وأربعة دواوير إلى جهة بني ملال- خنيفرة.

لقد سمحت هذه الدراسة برصد، فهم تم تفسير كيف تؤثر جملة من العوامل في قرار السماح للطفل/الطفلة الذهاب إلى المدرسة من عدمه من المستفيدين والمستفيدات من برنامج **تيسير**، تلك العوامل هي: حجم الأسرة، تمثلات أرباب الأسر للمدرسة ولبدائلها، مستوى نمط العيش الأسر والمستوى التعليمي لرب الأسرة. أما فيما يتعلق ببرنامج **تيسير**، فإن الدراسة قد خلصت إلى إبراز أثره الواضح والمهم بالنسبة للمشاركين في الدراسة. في حين، لا يمثل نفس البرنامج الحل الوحيد للقضاء على ظاهرة الهدر المدرسي بالمجال القروي، بل هناك عوامل أخرى خفية بداخل البنية تحتاج إلى أخدها بعين الاعتبار من قبيل البنيات التحتية والثقافة المحلية. لذلك، انتهت الدراسة، أن فهم هذه الظاهرة من شأنه أن يسمح بالعمل أكثر على فهم ظاهرة الهدر المدرسي شريطة تكييف الإجراءات مع البروفايلات وخصوصيات الأسر وإدراج الثقافة المحلية لكل مجال على حدة لحظة إعداد أية برنامج من هذا النوع.

## 3. كوفيد 19 والتعليم عن بعد

معلوم أن وباء كوفيد 19 قد غيّر من أنماط الفعل والعمل لجل المؤسسات والمنظمات، كما أذكى جملة من الاشكالات الكبرى، التي أثرت على نمط اشتغال هذه المؤسسات. لعل أهم هذه الاشكالات التي نجمت عن الأزمة الصحية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وانعكست على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بجل المجتمعات، هو التعليم. بحيث لم يكن في مأمن من هذه الآثار. إذ وُجدت المدارس نفسها مجبرة على التفكير في التعلم "خارج الفصل" وتقديم التعليم عن بعد للطلاب والتلاميذ. لكن لم يكن ضمان

الاستمرارية التربوية بالأمر السهل ولا المتاح في مجتمع تكون فيه التفاوتات الاجتماعية واضحة المعالم ومركبة.

ترتبط اللامساواة الاجتماعية في التعليم بالتفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية، والتعليم الخصوصي والعمومي، وبين الأسر الغنية والأسر الفقيرة...إلخ. لقد تفاقم هذا الواقع بسبب ضرورة الحجر الصحي والانتقال الى التعلم عن بعد منذ 17 مارس 2020. منذ ذلك الحين، لم يعد يتعلق هذا التفاوت الاجتماعي بالفوارق المذكورة أعلاه فحسب، بل إنه انتقل بداخل نفس الفئات الاجتماعية. علاوة على العوامل الهيكلية المرتبطة بتغطية شبكة الهاتف والإنترنت والوصول إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات، انضافت عوامل أخرى من قبيل المحددات الاجتماعية والثقافية التي عززت هذا التفاوت أمام التعليم بمجال الدراسة مثل تعليم الأبوين ووضعهم الاقتصادي، وطبيعة الرأسمال الثقافي دخل الأسرة، عدد المتعلمين بها، والموارد الوثائقية في المنزل، نوع المنزل، ومهنة الوالدين، ونوع المناخ الأسري ...إلخ.

في ظل كل العوامل وأخرى، حاولنا عبر هذه الدراسة مقاربة الأسئلة التالية: كيف أدى التعليم عن بعد زمن الوباء إلى زيادة التفاوتات الاجتماعية بين طلاب بني ملال من أجل الوصول إلى تعليم متكافئ؟ ما هو التقييم الذي يمكن إجراؤه لهذا التأثير على تعلم الطلاب؟ ما هي الحلول التي سيتم اقتراحها لسد الفجوات في التعليم عن بعد ودعم تعليم الطلاب الأكثر ضعفًا؟

ومن خلال هذه الدراسة، ومن أجل المساهمة في تحسين سياسة الدعم المدرسي عبر برنامج "تيسير"، يمكننا صياغة التوصيات التالية:

- ✓ الحفاظ على برنامج تيسير وتحسين معايير الأهلية من خلال إضافة معيار الأداء إلى معيار حضور الطالب؛
- ✓ القيام بحملات توعوية دورية مع أرباب الأسر لتعريفهم بأهمية المدرسة وأهداف برنامج تيسير؛
- ✓ إعطاء صلاحيات أكبر لمديري المدارس لإدارة برنامج تيسير بشكل أفضل؛
- ✓ حوسبة الإدارة المتعلقة بتيسير وتوفير التدريب لمديري المدارس حوله؛
- ✓ تحسين البنية التحتية وهياكل الاستقبال للطلاب والمعلمين في المناطق القروية؛
- ✓ بناء المدارس الداخلية وتحسين ظروف النقل والاستقبال والإقامة للطلاب؛

- ✓ إشراك شركاء آخرين محليين ووطنيين ودوليين ليكونوا قادرين على تحسين البرنامج (المبلغ المدفوع، ومعايير الأداء، وما إلى ذلك).

**النطاق والحدود**

رغم أن نتائج هذه الدراسة تعد ذات أهمية، بحيث اتضح أن برنامج تيسير يعد مبادرة جيدة فيما يهم التشجيع على تمدرس الأطفال والحد من التسرب الدراسي. لكن أبدى أولياء أمور التلاميذ أملهم في زيادة قيمة المنحة لتلبي احتياجات تعلم أبنائهم.

- مقابل التأثير الإيجابي لبرنامج تيسير على عدد الطلاب المحتفظ بهم في المدارس، إلا أن أداء ونجاح هؤلاء الطلاب طوال مسيرتهم المدرسية لا يزال بحاجة إلى التحقق.
- وأخيرا، لا بد من الاعتراف بأن مدة الدراسة كانت قصيرة بعض الشيء. وأن الدراسة لم تشمل سوى أربع جماعات قروية، لذلك، نعتبر أن هذا الأمر من بين حدود الدراسة.

## 4. برامج التنمية الجهوية وسؤال البناء وإدماج البحوث العلمية

انتبه الفريق العلمي لمركز أطلس إلى خلو شبه كلي لمخطط التنمية الجهوية لجهة بني ملال خنيفرة من شق خاص البحث العلمي وسبل استثماره أو تطويره. بناء على الملاحظة التي مفادها أن البرنامج التنموي الحالي لجهة بني ملال - خنيفرة - قد أغفل عنصر البحث العلمي وأثره على التنمية المحلية في جميع أبعادها (الصحة، التعليم، الإقصاء، التشغيل، المساواة بين الجنسين، إلخ)؛ وفي ضوء انتخابات سبتمبر 2021، عمل الفريق العلمي لكيرس بصياغة مشروع بحثي-ترافعي " **دور المعرفة العلمية في بناء مخطط التنمية الجهوية**"، ارتأى من خلاله مشروعنا التعريف بالمشكلة أولا ورفع مستوى الوعي وإقناع المسؤولين المنتخبين والإداريين في المجلس الإقليمي لجهة بني ملال خنيفرة (BMK)، والبنيات البحثية بجامعة السلطان مولاي سليمان – USMS بضرورة دمج البحث العلمي في التنمية المستدامة.

بعد القيام بتشخيص دقيق لمخطط التنمية الجهوية وتنظيم سلسلة من اللقاءات، أعدّ فريق مركز كيرس ورقة ترافعية ضمنها جملة من التوصيات، أهمها:

- ✓ استغلال جيد للمعطيات واعتماد البحث الكمي والنوعي الموجه:

- اعتماد الجامعة ومراكز البحث لمواضيع بحثية مقترحة من الفاعل السياسي لتوظيفها في التخطيط الترابي والتحكم في انعكاساته على الساكنة
- ادماج الهيئات الاستشارية في مجال البحث وإنتاج المعرفة
- تدقيق الجهة لاحتياجاتها مع تحديد متطلباتها من المعرفة قصد انتاجها
- ضرورة ربط بناء مخطط التنمية الجهوية بمنتجات البحث العلمي ودراسات مراكز الأبحاث
- إلخ

✓ التواصل ومأسسة العمل المشترك بين الفاعل السياسي والبحثي

- توفير التمويل والدعم:
- تخصيص جزء من ميزانية الجهة للبحث وإنتاج المعرفة
- تخصيص دعم مادي للطلبة الباحثين ومراكز البحث
- اعتماد مكافآت مالية وجوائز لأفضل البحوث الموجهة لبرنامج التنمية الجهوية

بالموازاة مع هذه التجارب البحثية والبحث-التدخلية، هيأ مركز **كيرس** جملة من التكوينات الموازية الموجهة للشباب بشكل والجامعي بشكل خاص، همت هذه التكوينات " علاقة الشباب بالسياسات العمومية" عبر التركيز على ثلاث قضايا أساسية وهي و:

- الشباب: قضايا راهنية
- الممارسات الثقافية
- العمل المدني
- المهارات الحياتية

لقد تمت صياغة هذه التكوينات بتعاون مع مركز دعم بالسفارة البريطانية بالرباط وجامعة السلطان المولى سليمان. ما يمكن قوله في هذا الصدد، هو أن الصدى الذي تركته هذه التكوينات لدى المستفيدين شباب الجامعة وجلهم من شباب الهامش، كان يتجاوز تطلعات الفريق العلمي لكيرس وشركائه. مما عزز فكرة التكوين وتقوية قدرات الشباب المحلي وقوى أهمية المركز البحثي في هذا المنوال باعتباره حلقة وصل بين الشباب وقضاياه وهواجسه ورهاناته التي يصعب عليه أحيانا التعبير داخل درس أكاديمي بارد.

## في بعض تحديات المركز البحثي كيرس

يعيش المركز البحثي كيرس كمنظمة غير حكومية ذات منحى بحثي على إيقاع جملة من التحديات، منها يتعلق بهويته المزدوجة وتدبيره الداخلي ومنها ما يتعلق بعلاقاته مع شركائه المحليين والدوليين.

### 1. الهوية

يعتبر تحدي " الهوية" بمثابة لازمة المراكز البحثية بالمغرب، بحيث يسعى مؤسسوها – والحالة هاته بالنسبة لمركزنا البحثي- الانتصار إلى روح الاكاديميا فيما يخص بناء التصورات والأهداف والمرامي والمشاريع البحثية، لكن في ذات الآن، يجدون أنفسهم كمنظمات غير حكومية، لا ربحية، مطالبين بالدفاع عن حقوق الإنسان والفئات المهمشة والانتصار إلى قضايا العدالة، وهم بذلك يكونون أقرب إلى الذاتية وأبعد من الموضوعية الأكاديمية " الباردة". لكننا نعتبر أن ركوب هذه المغامرة، يجعل من الباحث مساهما حقيقيا في التغيير – خاصة الباحث في العلوم الاجتماعية، الذي يقتضي منه أحيانا ألا يظل في حميمية موضوعية وضعانية باردة. ومهما يكن، فإننا نعتبر، أن المزاوجة بين الموقفين، سبيل لنقل الباحثين إلى مصاف المساهمين في التغيير عبر منصة المراكز البحثية، لقد أبانت تجربة البحث الأكاديمي في العلوم الاجتماعية بالمغرب وبالعالم العربي، أن ما ينتجه الباحثون في هذه الحقول، لا يخرج عن دائرة ما عبر عنه عدنان الأمين ب" إنتاج الفراغ حيث يعيش الباحث تيهاً بهذه المجتمعات (عدنان الأمين, 2021).

### 2. المعرفة كسلعة للتغيير الاجتماعي

ككل المنظمات غير الحكومية، يشكل انتاج المعرفة روح المركز البحثي التي يحيا بها ومن خلالها، لقد أضحى هذا الإنتاج ضرورة بعد أفول طال أمده ليمس مجموعة من المنظمات والهيئات التي تعنى بالمعرفة والتغيير الاجتماعي، إذ لعل ما يقترح سورس في كتابه الصادر سنة 2021، أن تحقيق المنظمات الحكومية لمبتغى التغيير الاجتماعي، يقتضي منها إدراج وسائل الإعلام والاتصال في أنشطتها، واتباع منهجية خاصة في التواصل مع الجمهور، وإشراك أصحاب المصلحة، واستهداف الجهات الفاعلة السياسية، وتمكين مدخلات المجتمع المدني، وخلق فرص المشاركة(Sorce, 2021) . كلها مقترحات نعتبرها بمثابة تحديات حقيقة بالنسبة لمركز كيرس، لذلك، يبقى التحدي والرهان في كيفية إقناع الجمهور والجهات الفاعلة محليا ووطنيا بأن المعرفة التي ينتجها المركز البحثي هي بمثابة سلعة لا مادية لكنها عامة على حد تعبير علا الصيدلاني (الصيدلاني،، 2024)، قابلة للتبادل وتحقيق التغيير الاجتماعية. لذلك، نعتبر أن إقناع صاحب

القرار السياسي محليا بجدوى ما ينتجه وما يصبو إليه المركز البحثي من روح ونفس تغييري مبني على رافد المعرفة والميدان، هو تحدي مستدام أمام المراكز البحثية بالمغرب.

### 3. موارد بشرية متخصصة

يلتحق بالمراكز البحثية – حالة كيرس- باحثون من العلوم الاجتماعية على وجه التحديد، تلقوا تعليمهم بالجامعات المحلية أو الأجنبية. لكن ونحن نخط هذه المقالة، نستحضر تجربتنا بكيرس- بحيث يسري علينا هذا القول، كيف شكلت أولى التجارب البحثية مخاضا حقيقيا لكل الفريق المساهم في بناء وإدارة وتتبع المشروع البحثي وتقييمها وصياغة مخرجاته. لعل أولى معالم هذا المأزق، هو أن إدارة المشاريع البحثية " حرفة" بما تقتضيه الكلمة من دلالات وممارسات وأشكال الفعل والتمثل. فالباحث الأكاديمي عندما يتخرج من الجامعة، تعوزه أحيانا كل الترتيبات التي يتطلبها بناء وإدارة مشروع بحثي، وهنا، يكمن الإشكال أو التحدي انسجاما مع العنوان أعلاه، بحيث يجدر بنا أن نتساءل هل فعلا إدارة المشاريع (علميا، تقنيا وتواصليا) متاح للجميع؟ ما هي المراكز البحثية التي تتوفر على هذه الكفاءات التي تمزج ما بين القدرة البحثية والقدرة التدبيرية للمشاريع البحثية؟ إن الجواب على هذا السؤال تبقى الغاية منه هو أننا نعتبر بناء على تجربنا في مركز كيرس أن حضور هذا النوع من الكفاءات بالمراكز البحثية هو واحد من التحديات الكبرى التي تواجهها، فغيابها يشكل عقبة أمامها نموها وفعاليتها وفاعليتها ولو تم تخصيص الجانب التقني للمشروع إلى " موظف " متخصص" يستعين به المركز البحثي لحظة الحصول على منحة مشروع بحثي ما، فذلك لا يحل المشكلة المتعلقة بحاجة المراكز البحثية إلى تكوينات دقيقة في إدارة المشاريع البحثية وتتبعها وتقييمها.

### 4. المشاركة في "صنع" السياسات العمومية

يمكننا أن نعتبر أن القول بالمشاركة في صنع السياسات العمومية هو شيء ممكن لكنه بعيد المنال في مجتمع تعوزه جملة من المقومات الثقافية والعوائق البنيوية أهمها أن صناعة السياسات العمومية هي بمثابة " ثقافة" لها سبيلها ومختصوها خارج دائرة المراكز البحثية، فالمعرفة بالوقائع مصدرها مكاتب الدراسات وليس مراكز البحث. في هذا الصدد، نعتقد أن المشاركة ستمسي ممكنة عندما نعكس العبارة الأخيرة. مهما يكن، إن المشاركة في " صنع" أو تتبع ورصد السياسات العمومية، خاصة على المستوى المحلي، الذي لازال لم يطور بعد وعيه وثقته في المراكز البحثية كمنتج للمعرفة المحلية وكرافد للمواكبة

العملية في تدقيقها معرفتها بالحاجيات الضرورية للساكنة المحلية وديناميتها الاجتماعية والثقافية، الشيء الذي يخرج بناء السياسات العمومية من مجالها الضيق " التقني" ويدخلها ضمن خانة الحقول العلمية التي تمتح من العلوم الاجتماعية عامة من ناحية أولى، والتفكير في سياسات عمومية ترابية من ناحية ثانية. كما يتعاظم تحدي المشاركة في "صنع" السياسات العمومية المحلية فتور الثقة لدى الفاعل الرسمي المحلي تجاه المراكز البحثية واتجاه مختلف الهيئات المنتجة للمعرفة العملية القائمة على تحليل بيانات ميدانية محينة، فالدراسة التي أجريناها بخصوص "إدماج المعرفة في برامج التنمية الجهوية"، خلقت اللقاءات التشاورية المصاحبة لها، إلى هذه الخلاصة المتعلقة بسؤال الثقة في المعرفة التي تنتجها هذه المراكز.

### 5. تواصل وتبادل للمعرفة

يرتبط هذا التحدي بالتحديات سالفة الذكر، بحيث كنا نعتبر بكيرس أن دورنا هو أن ننتج المعرفة وأن من يهتم بها، عليه أن يبحث عليها، ربما يصدق هذا بالمجال الأكاديمي، لكن نعتقد أن المسألة معكوسة بالمجال البحثي التدخلي الذي يسعى إلى الدفع بالتغيير والترافع حول قضايا اجتماعية معطيات علمية مبنية، إذ يتطلب الأمر صياغة سياسة داخلية خاصة بكيفية التواصل وتعميم المعرفة المنتجَة وترصيدها، فقيمتها وأثرها، يكمن في الشكل الذي نعبره به وبأية وسيلة تواصلية نجري ذلك. لقد أضحت صفحات الرقميات أهمها بعدما باتت إمكانية تقاسمها مع جمهور عريض من الناس في أقل مدة زمنية ممكنة. ربما هذا التحدي الخاص ببناء سياسة تواصلية، نعتبره نحن بمركز كيرس، ذو راهنية كبرى لتطوير المركز والتعريف به.

## التوقعات والانتظارات

كثيرة هي التوقعات والانتظارات التي نسجلها بمركز كيرس، لكنها تبقى موضوعية، يتعلق جزء منها بالتحديات سالفة الذكر، بحيث نسعى إلى بناء تصور متكامل لتجاوزها في مدة زمنية معقولة ووفق أجندة واضحة، والجزء الأخر يرتبط ببعض المتغيرات الخاصة بطبيعة الدينامية المجتمعية والمدنية تحديدا، إذ لا يمكن للمركز البحثي أن يتطور في استقلال تام عن التشبيك المعرفي مع باقي المراكز البحثية الأخرى وهيئات المجتمع المدني بالمغرب وخارجه. في هذا الصدد، يمكن أن نعتبر المبادرة التي أقدمت عليها مؤسسة " منصات للأبحاث والدراسات" عبر اشراكها للمراكز البحثية في سلسلة من اللقاءات التشاورية جادة وفريدة في نوعها لكننا نسعى إلى أن تتطور إلى أعمال مشتركة وتقاسم للتجارب والخبرات والدفع بالمراكز البحثية إلى تشكيل وعاء بهوية صلبة.

كذلك، إن من بين انتظاراتنا المستقبلية، أن يتم الاعتراف القانوني بالمراكز البحثية كمنظمات للمجتمع المدني العلمي، ينظمها الظهير المشترك مع باقي هيئات المجتمع المدني، لكن يضاف مرسوم خاص بهويتها واختصاصاتها، الشيء الذي يمكن أن يعزز حضورها بالمجال العمومي وتتحول إلى مخاطب فعلي قصد المشاركة في النقاش العمومي وصياغة مقترحات إما لتجويد سياسة ما أو تفعيل أخرى أو العدول كليا عن سياسة قائمة.

وفي الأخير، نعتبر أن التوصيات التي انتهى إليها لقاء مركز كيرس بمؤسسة منصات ببني ملال هي نفسها التي نعيد ذكرها هنا لأننا نعتبرها جامعة ونؤمن بها كتوصيات، وهي:

- تعزيز التعاون والشراكة بين المراكز البحثية خاصة بالنسبة المراكز التي تتشارك في عناصر الإشتغال في ظل بيئة قوامها التكامل؛
- إنفتاح المراكز البحثية على محيطها من مجتمع مدني وصناع القرار فضلا عن البيئة المحلية التي تحتضنها؛
- تبادل الموارد والخبرات للوصول إلى بيانات دقيقة تدعم البحث العلمي وتكون مصدرا لمصداقية أكبر؛
- تعزيز التواصل بين الجهات الحكومية والمراكز البحثية للتحسيس بأهمية التوصيات المتوصل إليها؛
- تعزيز مسار الثقة في البحث العلمي كمحور استراتيجي وبكون المراكز البحثية تقدم منتوجا ذو فعالية؛
- تنظيم دورات بحثية دورية يساهم فيها الباحثون من مختلف المراكز، بغاية الرفع من رؤية هذه الأخيرة؛
- تنظيم دراسات ميدانية واستطلاعية متبادلة بين المراكز البحثية بمشاركة الطلبة الباحثين؛

## لائحة المراجع:


- Stiglitz, Joseph E., 'Knowledge as a Global Public Good', in Inge Kaul, Isabelle Grunberg, and Marc Stern (eds), *Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century* (New York, 1999; online edn, Oxford Academic, 1 Nov. 2003), https://doi.org/10.1093/0195130529.003.0015,
- Kanji, Nazneen, et al. "NGOs in the Policy Process: Roles and Relationships." Promoting Land Rights in Africa: How Do NGOs Make a Difference? International Institute for Environment and Development, 2002, pp. 13–22. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/resrep16575.7. Accessed 8 Mar. 2025.
- El Halhouli, A. et Bahammou, Z. (2022). L'enseignement à distance et la question des inégalités sociales en éducation à Béni Mellal pendant le confinement. Dans Weiss, P. et Alì, M. (dir.), L'éducation aux marges en temps de pandémie Précarité, inégalité et fractures numériques. ( p. 209 - 230 ). Presses universitaires des Antilles. https://doi.org/10.3917/pua.weiss.2022.01.0209
- Sorce, G. (Ed.). (2021). Global Perspectives on NGO Communication for Social Change (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003188636
- https://www.policycenter.ma/events/seminars-series/think-tanks-and-civil-society-in-morocco

- علا الصيدلاني، " تحليل أهمية المعرفة بوصفها سلعة عامة: حول تحديات تبادل المعرفة"، مقالة ضمن دراسة " المعرفة بصفتها معرفة عامة: إعادة النظر في هدف إنتاج المعرفة وأساليبها"، تحرير: جميل معوض، سارة آن رانك و أندرو فيندال-أغناطيوس، مبادرة الإصلاح العربي، 2024، متاح على: https://www.arab-

- عدنان الأمين، (2021). إنتاج الفراغ. التقاليد البحثية العربية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

# المجتمع المدني "العلمي" بالمغرب: بين إنتاج المعرفة وتنفيذ المشاريع

ذ. مصطفى المناصفي*

في سياق العولمة والليبرالية "الجديدة" تكاثرت مراكز البحث والتفكير في العالم الغربي، فضلا عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في الغالب تكون هذه المراكز في شمال إفريقيا عامة، وفي المغرب بصفة خاصة، ذات صفة مدنية مما يجعلها تنتمي إلى ما يسمى ب"المجتمع المدني". إن السؤال الذي يهمنا في هذه الورقة هو كالتالي: كيف يمكن للمراكز البحثية، الخاضعة لقانون الجمعيات، التوفيق بين البحث الأكاديمي وبين إنجاز المشاريع الممولة من المؤسسات المانحة؟

بغية تقديم بعض عناصر الإجابة، اعتمدت في هذه الورقة، من جهة، على تحليل الإطار المفاهيمي لما يسمى ب "المجتمع المدني" ومؤسساته، فضلا عن تحديد المقصود ب"مراكز التفكير". ومن جهة أخرى، تم التركيز على تفسير بعض الملاحظات الميدانية التي أجريتها خلال اشتغالي على جمعيات المجتمع المدني في المغرب وعلاقتها بالمؤسسات الدولية والوطنية المانحة منذ سنة 2010.

ولذلك، ستركز هذه الورقة، في المرحلة الأولى، على تحديد مفهوم "المجتمع المدني" وتعريف المقصود ب "مراكز التفكير" وإجراء نقاش حولهما؛ قبل الحديث، في المرحلة الثانية، عن تأثير السياقين الدولي والإقليمي في تكاثر المراكز البحثية ذات الصفة المدنية في المغرب؛ وفي الختام ستقدم، في المرحلة الثالثة، قراءة نقدية لأدوار هذه المراكز المتقلبة بين إنتاج المعرفة الأكاديمية، نتيجة تراجع دور الجامعة في مجال البحث العلمي، والتجاوب مع عروض وتوجيهات المؤسسات المانحة فيما يخص تنفيذ المشاريع التي تنجزها هذه المراكز بدعم من هذه المؤسسات.

* أستاذ باحث في كلية العلوم القانونية والاجتماعية بمدينة مكناس (المغرب)، وباحث مشارك في مركز "جاك بيرك" وفي معهد الدراسات حول العالم العربي والإسلامي (فرنسا). يشتغل في مواضيع بحثية لها صلة بالسياسات العمومية، المجتمع المدني والمشاركة المواطنة بالمغرب. نشر مؤخرا، في الدورية الكندية "الشباب والمجتمع"، ورقة بحثية في موضوع: "انخراط الشباب حول أليات المشاركة المواطنة في المغرب: حالة المجلس المحلي للشباب بمدينة ورززات".

## المجتمع المدني "العلمي": المراكز البحثية و"مراكز التفكير"

إنه من الضروري أولا التأكيد على أنه لا يوجد تعريف موحد ودقيق لمفهوم "المجتمع المدني". هذا الأخير يمكن تعريفه بأنه الجماعة البشرية التي تدير الصالح العام، والتي هي أصل الدولة، وهذا من منظور أرسطو، هوبز، لوك وجون جاك روسو أو التي تعارضها -بمعنى تعارض الدولة- ويدافع عن هذا الطرح كل من هيغل وماركس(Céline Thiriot, 2002) . وبالتالي فالعلاقة هنا بين الدولة والمجتمع المدني قد يحكمها من جهة منطق النزاع؛ ومن جهة أخرى، منطق التكامل. إن الشائع، كما تقول الباحثة المصرية ريهام خفاجي، هو أن قطاع المجتمع المدني قد ظهر في إطار عدم قدرة الدولة على الوفاء بكافة الاحتياجات المجتمعية في مجالات التنمية والرفاهية الاجتماعية (ريهام خفاجي، 2017). هذا الأمر يسائل أيضا، حسب تقديري، عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في قطاعات متعددة والتي من بينها قطاع البحث العلمي.

بالمقابل، أنجزت الباحثة الفرنسية مارتين بارتيلومي (Martine Barthelemy) دراسة حول ظاهرة العمل الجمعوي في فرنسا، بينت من خلاله أن جمعيات المجتمع المدني تعتبر أكثر اندماجا في الفضاء العام. وتؤكد الباحثة مارتين بارتيلومي أنه في مثل هذه السياقات، يتقاسم القطاع الجمعوي والدولة مهمة تحديد المصلحة العامة. ومن جهة أخرى، فإن لهذه العملية عيبها الرئيسي، وهو إضفاء الشرعية على الجمعيات "من أعلى"، أي من قبل الدولة نفسها(MartineBarthelemy, 2000) . وفي هذه الحالة يمكن أن تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة لتوجهات السلطات العمومية، الشيء الذي يساهم في جعلها بعيدة عن لعب أدوارها التي من أجلها تأسست، والمتمثلة في الترافع بغية تجويد السياسات وجعلها أكثر فعالية. من هنا نتساءل عن درجة استقلالية مؤسسات جمعيات المجتمع المدني في الدول الغربية، ومقارنة التجارب الغربية بتجارب تنتمي إلى سياقات أخرى، مثل السياق الذي نشتغل فيه، والمتمثل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما مدى استقلالية المجتمع المدني "العلمي"، على سبيل المثال لا الحصر، عن السلطات العمومية.

فالملاحظ عندنا مثلا في المغرب، يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من مؤسسات المجتمع المدني، حسب درجة استقلاليتها عن السلطات العمومية وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها:

**الصنف الأول يدخل في إطار الجمعيات الجهوية**؛ هذه الأخيرة أسست في الثمانينات من القرن الماضي من طرف شخصيات مقربة من السلطة، والهدف من تأسيس هذه الجمعيات هو ضمان تجديد النخب المحلية التي ستعتمد عليها الدولة.

**الصنف الثاني، هي الجمعيات ذات التوجه الاجتماعي والاقتصادي** التي تشتغل في مجالات تقنية محضة، مرتبطة بالخصوص بالقطاعات الاجتماعية التي تراجع تدخل الدولة فيها، كقطاع الصحة وقطاع محاربة الأمية. هذا الصنف من الجمعيات يرتبط بعلاقات ودية مع السلطات العمومية، بحكم أن هذه الأخيرة تمنحه منحا وتعويضات مالية. أبرز مثال عن ذلك، هي الجمعيات المستفيدة من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

**أما الصنف الثالث والأخير**، فيختلف عن الصنف الأول والثاني بحكم أن الجمعيات التي تدخل في إطاره تشتغل **في مجالات ذات توجه حقوقي**، مثل الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان وحماية المال العام. هذه الجمعيات تواجه في بعض الأحيان مشاكل مع السلطات العمومية مرتبطة بالأساس بالتراخيص وبالمنع من تنظيم الأنشطة والتظاهرات، وأبرز مثال عن هذا الصنف: الجمعية المغربية لحماية المال العام والجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

وفي بداية الألفية الثالثة، ظهر صنف رابع من مؤسسات المجتمع المدني والمتمثل في "مراكز التفكير" و"البحث"، تنقسم هذه الأخيرة حسب درجة قربها أو أخذها لمسافة من السلطة إلى ثلاثة أصناف أيضا: صنف أسس من طرف شخصيات أو مؤسسات مقربة من الدولة، مثال مركز السياسات للجنوب الجديد -Policy Center For The New South-، وصنف أخر أسسته شخصيات أو هيئات حزبية، كمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد ومؤسسة علال الفاسي، وصنف إلى حد ما مستقل ويأخذ مسافة كافية مع السلطات العمومية، كما أن هناك صنف أخر هو أقرب للعائلة أو العشيرة، وهي مؤسسات مدنية لكن بروفيلات/مسارات أعضائها لهم قاسم مشترك مرتبط بالانتماء إلى عائلة واحدة تحمل اسم المؤسسة المدنية، التي يشرفون عليها، نفس لقب العائلة. هذا الصنف الأخير يرسلنا إلى ما قاله الباحث الأمريكي "جون واتربوري" حول المجتمع المغربي بأنه "قبلي". مما يفسر تأثير ثقافة القبيلة على سلوك بعض من النخب السياسية والمدنية في المغرب. غير أن هذا لا يمنع من القول بأن هناك مراكز أخرى مدنية يصعب تصنيفها وقياس درجة قربها أو بعدها من السلطات العمومية، بحكم أن طبيعة الأنشطة التي تقوم بها، فضلا عن مسارات مؤسسيها، والغاية التي من أجلها أسست، تبقى مبهمة.

ظهور هذا الصنف الجديد من مؤسسات المجتمع المدني يدفعنا للتساؤل عن تطور مفهوم مؤسسات المجتمع المدني والأدوار التي تقوم بها؟

إن مفهوم ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني يتطور، في نظري، بتطور السياقات والتحولات التي تعرفها المجتمعات. وفي هذا الإطار، عرف هذا المفهوم تطورا كبيرا بالعالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة، إذ يعرف هذا المفهوم في السياق العربي، حسب الباحث جون نويل فيري، بكونه "عمل مدني يتم وفق

المعايير الدولية ويهتم بحقوق الإنسان، والحكامة الرشيدة والمشاركة المواطنة" (Jean-Noël Ferrie, 2012). في هذه الحالة يمكن القول ان ما يسمى بالمجتمع المدني تطور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سياق دولي ينادي بضرورة احترام حقوق الإنسان، وتبني مفاهيم لها ارتباط بالحكم الرشيد. وبالتالي يظهر لنا أن مؤسسات المجتمع المدني بالدول الغربية قامت بنقل وتحويل اهتماماتها المحلية إلى سياقات أخرى تختلف عنها كثيرا من حيت الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الأنظمة الثقافية التي تلعب دورا مهما، من زاوية علم الأنثروبولوجيا، في التأثير في العلاقة بين الدولة والمجتمع. هذا الأمر يدفعنا إلى تقديم تساؤل أخر: هل تطور المجتمع المدني "العلمي" في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط راجع إلى تأثره بالتجارب والممارسات التي تعرفها المؤسسات الفكرية بالدول الغربية؟ وهل هذه المؤسسات الغربية هي التي ساهمت في نقل تجاربها إلى بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط عامة، والمغرب بصفة خاصة؟

يتضح، في بلدان الغرب، أن الأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور الوساطة بين الدولة والسوق والمجتمع، فضلا عن ترسيخها لقيم المواطنة في مجتمعاتها.

بالمقابل، ترتكز أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية، على المستوى الدولي، على التأثير في سياسات الدول الأجنبية ومجتمعاتها عبر ما سماه جوزيف ناي "بالقوة الناعمة"(soft power)، بمعنى "القدرة على التأثير والحصول على ما تريد من خلال الجاذبية ولفت الانتباه بدل الإكراه"(جوزيف ناي، 2009). فمثلا في حالة المغرب، عندما وقع زلزال الحوز كان هناك توجه دولي لتقديم المساعدات، حتى من طرف دول ليس لها علاقة جيدة مع المملكة المغربية، وبالتالي كان رهان هذه الدول، ومؤسساتها المدنية، هو التقرب من المغرب عبر مؤسسات المجتمع المدني، بغية التأثير في العلاقة التي تجمعها مع هذا البلد، أو بهدف إظهار نوع من القدرة على التدخل في مثل هذه الأزمات. الأمر الذي يمكن أن يفسر بأن مؤسسات المجتمع المدني في الغرب، بما فيها مراكز التفكير، تشكل قوة ناعمة للدول بهدف التأثير في صنع القرار ونقل التجارب المحلية إلى دول أخرى.

ومن جهة أخرى، إن ما سبق ذكره يسائل العلاقة بين المجتمع المدني والعولمة. في هذا الإطار، يجب الإشارة إلى ما قاله ديفيد شاندلر بكون "العولمة لم تقلل فقط من قوة الدول في الفضاء العالمي، لكنها أضعفت أيضا بعض من القواعد الثقافية والنفسية لسيادة هذه الدول لصالح أفراد وجهات تؤصل لقيم عابرة للحدود، مثل دعاة حقوق الإنسان وحماية البيئة الذين يتخطون المصالح المرتبطة بالحدود وسيادة الدول(David Chandler, June 2007) . هذا التحليل يذكرنا بما تقوم به "الحركات العالمية لمواجهة تحديات العولمة الرأسمالية، والدفاع عن المكتسبات المادية والاجتماعية للمواطنين"، أو ما يسمى اختصارا

ب"حركة أطاك (Attac Mouvement) . إذ شكلت هذه الأخيرة، التي تأسست في باريس سنة 1998، مصدر إلهام للمواطنين الرافضين للعولمة. من هنا تظهر كيف ساهمت العولمة نفسها في عولمة مؤسسات المجتمع المدني، وبروز مجتمع مدني دولي يناهض السياسات الدولية التي تمس مواطني العالم. انتقلنا هنا من الإحساس بالانتماء الجغرافي للوطن إلى الانتماء العالمي أو ما يمكن تسميته ب "مواطني العالم" (Citizen of the world). جاء ذلك، نتيجة إحساس المواطنين المنخرطين في هذه الحركة بكونهم ينتمون إلى العالم، أكثر من انتمائهم إلى الدول التي يحملون جنسيتها. من هنا يمنح بعض الباحثون لأنفسهم، في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مشروعية تأسيس مراكز بحث مدنية أو مراكز للتفكير بحجة أنهم ينتمون إلى عالم جديد، يشجع على المبادرة الحرة، وعلى نقل وتصدير التجارب الدولية مما دفعهم إلى تأسيس مؤسسات مدنية يطلق عليها "مراكز التفكير".

تعتبر "مراكز التفكير"، أو ما يمكن ترجمته بالإنجليزية إلى "تنك تانك"(tank think)، وبالفرنسية إلى "صونتر دو رفليكسيو" (centre de réflexion)، من المؤسسات التي تصنف كمؤسسات "علمية" مدنية، إذ ليس هناك تعريف موحد لها. لكن عمليا يمكن القول بأن هناك من "يصنفها كمجموعة بشرية تجمعها المصلحة المشتركة"، وهناك من يقدمها على أنها "منظمات غير حكومية تسعى إلى تقديم توصيات في قطاعات اقتصادية، اجتماعية وسياسية"، وهناك من يصنفها بكونها "تقدم النصح والمشورة إلى أصحاب القرار السياسي". عموما يمكن القول بأنها "مؤسسات تنتج دراسات وتقدم توصيات لها علاقة بالسياسات العمومية"*، الأمر الذي يفسر بأن هذه الأخيرة تقدم خدمات للسلطات العمومية مرتبطة بالخبرة والاستشارة في القطاعات التي يصعب فيها على الفاعل العمومي فهم وتحليل الظواهر والإشكالات التي تواجهه خلال فترة تدبيره للشأن العام، سواء على المستوى الوطني أو الترابي.

وهناك أنواع عديدة لهذه المراكز، فهناك مراكز تضم باحثين محترفين تنتج بشكل منتظم دراسات تستفيد منها بعض المؤسسات، وبعضها على شكل مؤسسات تستفيد منها أحزاب سياسية، وهناك مراكز تقدم الاستشارة والتوصيات لإدارات عمومية أو شبه عمومية كبرى.

ويلاحظ مثلا في الدول الغربية أن مراكز التفكير يغلب عليها الطابع الإيديولوجي، وتدافع عن قضايا معينة، خاصة في وسائل الإعلام، إذ تقدم باحثيها على أساس أنهم خبراء في مواضيع محددة. في هذا السياق أخذ مصطلح "الخبير" مكانة مركزية في وسائل الإعلام، إذ يلاحظ بأن هذا المصطلح يساء استعماله في

* أنظر موقع مؤسسة الفكر العربي، "مراكز الفكر": القوة الناعمة الجديدة، الرابط: https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic-article-details?id=112&urlTitle (تمت زيارته يوم 22 أذار/مارس 2025).

بعض الأحيان، وأضحى من ينجز ورقة سريعة بمثابة "الخبير"، وليس بناء على تراكم لمدة محترمة في تخصص معين. من هنا يتضح أن هذه المراكز ساهمت في تعزيز مفهوم "الخبير" بدل "المتخصص" أو "الباحث" الذي من المفترض أن يكون اشتغاله وفق مشروع علمي شخصي أو في إطار مؤسسة بحثية يتقاسم معها نفس الاهتمامات العلمية. هذا يذكرني بكتاب أنجزه الزميل مهدي كمال بنسليمان، عنونه ب "موت المفكر وولادة الباحث"(Mehdi K. Benslimane, 2020) ، في نظري نحن، في هذا السياق الحالي المتسم بالليبرالية "الجديدة"، بصدد الحديث عن موت الباحث وولادة الخبير أو المستشار، وهذا يظهر من خلال مؤشرات، يمكن بلورتها بالملاحظة المباشرة، إذ ساهمت مراكز التفكير في الدفع بالباحثين إلى الاشتغال في الاستشارة، والابتعاد شيئا فشيئا عن البحث الأكاديمي التقليدي.

بعد هذا النقاش المفاهيمي حول المجتمع المدني ومؤسساته وحول "مراكز التفكير"، السؤال الذي يهمنا، في المرحلة الثانية، من هذه الورقة متعلق بتأثير السياق الدولي والإقليمي في نشأة وتطور هذه المراكز في المغرب.

## تأثير السياق الدولي والإقليمي في تطور المؤسسات المدنية"العلمية" في المغرب

بدأت مراكز التفكير تتكاثر في العالم منذ الستينيات من القرن الماضي، وبلغت دروة تأسيسها في التسعينات، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الأولى من حيث عدد مراكز التفكير، تليها الصين. هذا المعطى يفسر الصراع الحالي بين البلدين، خصوصا في المجالين الاقتصادي والعسكري. وتحتل مراكز التفكير الأمريكية الرتبة الأولى عالميا، حسب التصنيف الذي تقدمه جامعة بنسلفانيا في تقاريرها السنوية.

إن تكاثر هذه المراكز جاء في سياق العولمة، وتأثير مخلفاتها على مجموعة من القطاعات الحيوية، بما فيها القطاعات الإستراتيجية لدّول. إذ أدت المشاكل العابرة للحدود والتحديات المتشعبة التي أفرزتها العولمة إلى تأسيس عدد كبير من هذه المراكز في مختلف أنحاء العالم. يمكن تفسير ذلك بان ظهور "الليبرالية الجديدة" ساهم في نقل هذه التجارب إلى دول أخرى في العالم كمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في أمريكا تحمل مراكز التفكير (تينك تانك) صفة معاهد أو مؤسسات ذات أهداف غير ربحية؛ وفي المغرب تخضع هذه المراكز لقانون الجمعيات، وفق الظهير الشريف رقم 1.58.376، الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات.

وهناك في العالم مراكز التفكير تابعة للأفراد، أي للمجتمع المدني، وأخرى تابعة للحكومات كمعهد الخدمات الملكي المتحد للدراسات الأمنية والدفاع، التابع للحكومة البريطانية، وهناك مراكز التفكير تابعة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى أحزاب سياسية كمؤسسة هنريش بول الألمانية، المقربة من حزب الخضر بألمانيا. كل هذا يبين بأن هذه المراكز في الغالب تقدم خدمات وفق أجندة الجهات المانحة والمحتضنة لها.

في هذا السياق، قامت بعض مراكز التفكير الغربية بإنشاء فروع لها بالدول العربية ك"مركز كارينجي الشرق الأوسط"، التابع لمؤسسة كارينجي للسلام الدولي. كما أن هناك مراكز للتفكير ومؤسسات مدنية تابعة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى حكومات ودول أو شخصيات مقربة من السلطات العمومية ببلدان العالم العربي، كمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المقرب من السلطة بدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي هذا الإطار، أشار نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان في كتابيهما: "صناعة الإذعان": "هل تبقى مراكز التفكير مستقلة ونزيهة في حيادها حين تقدم توصيات في شأن السياسات العمومية، وتستفيد من التمويل العام والخاص وتتمتع بقدر كبير من النفوذ؟". (نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان) هذا السؤال يجد مشروعيته بحكم أن عددا كبيرا من مساعدي وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جاؤوا من مراكز التفكير (حميد أتراس، 2022)، فضلا عن كون بعض من هذه المراكز تقدم توصيات لأصحاب القرار، خصوصا في المجالات التي لها صلة بالدفاع والشؤن الاستراتيجية.

في المغرب تطور حضور هذا النوع من المراكز متأثرة بنفس السياق الدولي، المتسم بالعولمة والثورة التكنلوجية، فضلا عن الحركية الدولية للباحثين المغاربة، واستفادة بعضهم من منح جامعية كمنحة "فولبرايت"، وأيضا استفادتهم من التبادل المدني الذي تطلقه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كل هذه العوامل، فضلا عن عوامل أخرى، سأتطرق لها لاحقا، ساهمت في إنشاء هذا النوع من المراكز. تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك فرق بين مراكز الدراسات ومكاتب الدراسات، فهذه الأخيرة تخضع إلى قانون الشركات، في حين تخضع الأولى، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى قانون الجمعيات. التساؤل الذي يطرح هنا هو كالتالي: ما هي الأدوار التي تقوم بها هذه المراكز في المغرب في سياق يعرف تراجع دور الجامعة في الإنتاج العلمي؟

## المؤسسات المدنية "العلمية" في المغرب: من إدارة البحوث إلى إدارة المشاريع التنموية

يمكن القول أن هناك عوامل عديدة منها ما هو موضوعي، وما هو ذاتي ساهم في تكاثر هذا النوع من المراكز البحثية في المغرب. فالأسباب الموضوعية الأساسية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، مرتبطة بالتحولات التي تعرفها مؤسسات المجتمع المدني بالدول الغربية، إذ أثر ذلك بشكل كبير على نفس المؤسسات بالدول غير الغربية، خصوصا مسألة نقل وتحويل التجارب والآليات من البلدان التي يصنفها البعض ببلدان "الشمال" إلى بلدان تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إن المؤشر الرئيسي لهذه الفرضية مرتبط برغبة الباحثين المغاربة في الاستفادة من التجارب الغربية، فضلا عن رغبتهم في الانفتاح على تجارب دولية. مما يفسر أن الجيل الجديد من الباحثين المغاربة منفتح على محيطه، ولديه القدرة على تخطي حدوده الجغرافية من أجل الانفتاح على البحث العلمي في بعده الدولي. مما يعكس، ما سبق ذكره، بأننا بصدد الحديث عن "مواطني العالم"، وليس فقط مواطني إقليم معين، او بالأحرى نحن بصدد الحديث عن باحثين ينتمون إلى العالم، أكثر من إحساسهم بالانتماء إلى بلدهم الأصلي.

بالمقابل، هناك عوامل موضوعية، مرتبطة بالوضعية الحالية للبحث العلمي في المغرب، إذ أن ضعف التمويل والبيروقراطية وضعف الحكامة الجامعية، فضلا عن "ظاهرة" النزاعات المتواجدة في الشعب والمختبرات التابعة للمؤسسات الجامعية، كلها عوامل ساهمت في تشجيع بعض الباحثين على تأسيس مراكز بحثية مدنية خارج اسوار الجامعة.

لكن السؤال الذي يطرح هنا هل هذه المراكز، ذات الطابع المدني، تبقى وفية لتصوراتها الاستراتيجية أم أنها تغير من نظرتها مع مرور الوقت؟

إن الملاحظ هو أن هذه المراكز تبدأ في البداية أنشطتها بهدف نشر وتثمين المعرفة والإنتاجات العلمية، بناء على مجهودات ذاتية، بمعنى يمارس مؤسسو وأعضاء هذه المراكز نوعا من "النضال العلمي"، إلا أن إشكالية التمويل، وضعف الموارد المالية يدفعها إلى البحث عن مؤسسات مانحة، خصوصا المؤسسات الدولية. إن الانفتاح على هذه المؤسسات الدولية قد يدفع هذه المراكز إلى تغيير ممارساتها، بحكم أن المؤسسات المانحة الدولية لا تشجع البحث العلمي الأكاديمي الأساسي، بقدر ما تشجع وتمول أبحاث إجرائية سريعة الإنجاز، تهدف إلى بلورة توصيات عملية بغية مساعدة السلطات العمومية ومؤسسات الدولة في صياغة سياسات عمومية، أو تقديم توصيات لوزارة الخارجية التابعة لدول هذه المؤسسات المانحة بهدف إنجاز برامج تدخل في إطار ما يسمى ب "التعاون الدولي". فإذا كان رهان هذه المؤسسات

يهدف إلى مساعدة الدول في تحقيق "التنمية"، فإن الوظيفة التي من أجلها تأسست مراكز البحث والتفكير تتأثر بهذا المعطى. بمعنى تنتقل هذه المراكز من "إدارة البحث" إلى "إدارة المشروع". في الغالب تكون طبيعة هذا المشروع مرتبطة بالمواكبة وتقوية قدرات الفاعلين الترابيين مثل المنتخبين، والجمعويين، والنساء المنخرطات في التعاونيات، بغية التحسين من ممارساتهم وتجويد قراراتهم.

مثلا هناك مركز للتفكير في المغرب، أسسه باحثون مغاربة بدعم من مؤسسات دولية، في البداية كان التركيز الكلي لهذا المركز يبتغي نشر المعرفة من خلال إنجاز أوراق وأبحاث وتقارير أكاديمية وشبه أكاديمية، مع مرور الوقت بدأ التراجع الأكاديمي لهذا المركز، نتيجة حصوله على تمويلات تهم بالأساس مشاريع تنموية، ترتكز على بناء وتقوية القدرات الفاعلين الترابيين. الملاحظ أن هذا النموذج انطلق من مقاربة علمية خالصة إلى مقاربة تنموية ترتكز على فكرة "المشروع" (Projet).

يمكن القول إن هذه المراكز المدنية، المنتمية إلى مؤسسات المجتمع المدني، قد تنتقل من إنتاج المعرفة إلى القيام بالأدوار الأساسية لجمعيات المجتمع المدني، وهي تدبير المشاريع والقيام بأنشطة ترافعية بغية المساهمة في "تجويد" أو صياغة سياسات عمومية. السبب في هذا الانتقال قد يكون مرتبط بضعف التمويل، وعدم قدرة هذه المراكز على الاستفادة من تمويلات المؤسسات المانحة الدولية والوطنية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على استقلاليتها.

فما السبيل إذن لكي تحافظ هذه المراكز على الرسالة التي من أجلها تأسست؟

في تقديري المتواضع، وبه سأختم، يمكن مثلا لمراكز التفكير أو البحث المنتمية للمجتمع المدني تبني تصور إستراتيجي يرتكز على قطبين: "قطب المشاريع" و"قطب الأبحاث"، على أن يعمل القطب الأول على تمويل القطب الثاني، مع تحديد مدير (ة) لكل قطب بناء على معيار الكفاءة والتخصص، تحت الإشراف المباشر للمكتب المسير و/أو المدير العام للمركز. من هنا، يمكن لهذا النوع من المراكز التوفيق بين إنتاج المعرفة، من خلال إنجاز أبحاث ودراسات ونشرها وفق المعايير الدولية للنشر في العلوم الاجتماعية؛ وفي الوقت نفسه تدبير المشاريع التنموية، تحت إشراف فاعل مدني مشهود له بالكفاءة في إدارة وتدبير المشاريع والترافع عن القضايا التي تعنى بالسياسات العمومية. في هذه الحالة سيكون قطب الأبحاث هو المزود لقطب المشاريع بالمعطيات، في حين سيكون قطب المشاريع هو المزود المالي لقطب الأبحاث.

أظن أن هذه الخلاصة يمكن أن تشكل حلا وسطيا لهذه المراكز، حتى تبقى منسجمة مع نفسها، ومع الأهداف التي من أجلها أسست. غير ذلك، يمكن تحويلها إلى مكاتب للدراسات وفق قانون الشركات.

# لائحة المراجع

## المراجع باللغة الأجنبية


- Céline Thiriot, « Rôle de la société civile dans la transition et la consolidation démocratique en Afrique : éléments de réflexion à partir du cas du Mali », *Revue internationale de politique comparée*, 9 (2), (2002), p. 279.
- MartineBarthelemy, *Associations : un nouvel âge de la participation ?* Paris : Presses de Sciences Po, 2000, pp. 56-57.
- Jean-Noël Ferrie, « « Société civile », autoritarisme et globalisation des normes », *Journal des anthropologues.* Mis en ligne le 18 janvier 2012. (Consulté le 21 mars 2025).
- URL : http://jda.revues.org/1967
- David Chandler, « Driving norms from global space: The limits of communicative Approaches to global civil society theorizing », Forum: theorizing Global Civil Society, *Globalizations*, June 2007, Vol. 4, No. 2, pp. 283-298.
- Mehdi K. Benslimane, *Le penseur est mort, vive le chercheur !* Paris, L'Harmattan, 2020


## المراجع باللغة العربية


- ريهام خفاجي، *مؤسسات المجتمع المدني (رسل القيم): قراءة في الأدوار المحلية والدولية*، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2017، ص. 22.
- جوزيف ناي، "القوة الذكية"، نشر في دورية"New Perspectives Quarterly"، أبريل/ نيسان 2009.
- موقع مؤسسة الفكر العربي، "مراكز الفكر": القوة الناعمة الجديدة، الرابط: https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic-article-details?id=112&urlTitle (تمت زيارته يوم 22 أذار/مارس 2025).
- نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان، "صناعة الإذعان: الاقتصاد السياسي للإعلام الجماهيري". (Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media)
- حميد أتراس، "مراكز التفكير والتباس العلاقة بين الأكاديمي والسياسي مغربيا"، *مجلة القانون والمجتمع*، دجنبر 2022، الصفحة 184: https://journals.sms-institute.com/archives/1683

# حوارات مع فاعلي المجتمع المدني العلمي

# مراكز البحث بين تميز الخطاب العلمي وضعف الطلب المؤسساتي

**عبد العالي مستور**

فاعل جمعوي
ومنسق برامج
منتدى المواطنة

# عبد العالي مستور: مراكز البحث بين تميز الخطاب العلمي وضعف الطلب المؤسساتي

*يؤكد عبد العالي مستور أن المراكز البحثية في المغرب تمكنت من خلق تميز واضح في مشهد المجتمع المدني، رغم ما يعتبره ضعفا في البيئة القانونية التي تحكم عمل هذه المراكز. ويشير إلى أن الخطاب الذي تنتجه هذه المراكز حول القضايا العامة، يظل مؤطرا بالمرجعيات الأكاديمية والعلمية، إلا أن الطلب الرسمي على البحث العلمي في المغرب، كما يقول، لا يزال غير واضح. هذا الوضع، بحسبه، يعكس خللاً حقيقياً في العلاقة بين الفاعل العمومي والمؤسسات البحثية الوطنية، وهو ما يحد، وفقا له، من قدرة هذه المراكز على إحداث التأثير المطلوب.*

**1. عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقا من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟**

أولا بالنسبة لمؤسستنا "منتدى المواطنة" هي ليست مركز بحثي بل هي جمعية مدنية تشتغل في مجال التنمية الديموقراطية والمشاركة المواطنة والتربية على المواطنة، ودعم قدرات وأدوار الجمعيات المحلية والمنظمات والمؤسسات الشبابية كما تساهم في النقاش العمومي. وفي هذا السياق نتوصل ونتعاون مع المراكز البحثية، من خلال دورهم في التأطير والتكوين، أو في بعض الأحيان يتم استدعاؤنا للمشاركة معهم في لقاءات مختلفة.

من جهة ثانية بدأ في السنوات الأخيرة بشكل واضح يتنامى ويتوسع نوع من التنظيمات المدنية تقدم نفسها كمراكز بحثية، وأول تجربة لي مع هذه المراكز حصلت في الأقاليم الجنوبية وبالضبط في مدينة العيون، حيث صادفت جمعيات تقدم نفسها على أنها مراكز للبحث والدراسات، وكانوا أغلبيتهم طلبة الدكتوراه أو الماستر أو حاصلين حديثا على الدكتوراه. وينحدرون من مختلف الأقاليم الجنوبية، وكانت هذه المراكز تنظم ندوات وتنتج إصدارات جماعية.

وفي السنوات الأخيرة بدأ يلاحظ انطلاقا من الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي تكاثف أنشطة هذه المراكز، كما برز مؤخرا وجود محللين في الإعلام يقدمون أنفسهم كمسؤولين عن مراكز بحثية، إذن نحن الآن أمام مشهد جد متنوع، عموما هذه المراكز من الناحية القانونية هي مؤسسة كجمعيات، لأنه لا توجد

في المغرب صيغة للتنظيم والتأسيس القانوني لأي إطار غير حكومي وغير ربحي، وغير حزبي وغير نقابي إلا قانون الجمعيات.

المراكز الأولى كانت جزء من الفضاء الجامعي، ولو أنها مستقلة، كما شهدنا بعض الأحزاب قد أسست مؤسسات بأسماء زعمائهم، هذه المؤسسات تتفرغ للعمل الثقافي والفكري، رغم أنها ليست مراكز بحثية لكنها عموما فضاءات للاجتهاد والنقاش الفكري والثقافي، ويلتقي فيها أساسا باحثين وأكاديميين ومثقفين.

أنا الآن أتحدث عن نوع من الفعالية والممارسة والفعل يقدم نفسه كفعل أكاديمي بحثي ودراسي، في سياق العمل المدني، في هذا الصدد ألاحظ تطور هذه المراكز حيث بدأت تبرز شخصيتها وخصوصيتها، وذلك من خلال أنشطتها وفعاليتها والفاعلين فيها، فهي تتميز بتنظيم ندوات علمية وتقديم إصدارات علمية، وفي السنوات الأخيرة بدأ العمل على أوراق السياسات، كما أن الأشخاص الذين ينتمون لهذه المراكز تكون الصفة الغالبة عليهم هي الصفة العلمية الأكاديمية، وتتعدد وتتنوع هذه المراكز بين مراكز تقدم إصدارات علمية، ومنها مراكز بحثية ولكن بأدوار مدنية بحيث تتدخل في النقاش العمومي وتقوم بعمليات الترافع، ومنها من تقوم بالرصد والتقييم والمواكبة. هذه هي المعاينة العامة بالنسبة لي وكيف أفهم وجود ونشأة هذه المراكز البحثية "الجمعوية".

**2. هل يمكن التفريق بين عمل المراكز باعتبارها مؤسسات يغلب عليها الطابع العلمي والبحثي، وبين الجمعيات التي تشتغل في قضايا مدنية مختلفة بنفس جمعوي؟**

هناك مستويين من مستويات التفرقة، مستوى مهني وهنا نتحدث عن مكاتب الدراسات والخبرة والتي هي بالأساس مراكز بحثية، ولكنها مهنية وربحية، ومستوى مراكز جامعية، أو وحدات وبنيات جامعية تشتغل كمراكز رغم قلتها، وهناك مراكز مستقلة عن الجامعة وغير ربحية، وتضع نفسها ضمن منظمات المجتمع المدني، لأنه لا يمكن لها أن تنتظم إلا في شكل جمعيات، مادام التنظيم الجمعوي هو الشكل التنظيمي القانوني الوحيد الذي توفره الدولة المغربية للعمل المنظم والقانوني خارج الإطار الربحي والحكومي والحزبي والنقابي. وهذا لأن في المغرب هناك نقص كبير في البيئة القانونية والتشريعية لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، "غير الحكومية" و"غير الربحية" و"غير الحزبية" و"غير النقابية."

رغم كل هذا فالمراكز البحثية المستقلة خلقت تميزها الواضح في مشهد المجتمع المدني المغربي، فهناك الجمعيات التي تشتغل في القضايا الاجتماعية والحقوقية والديمقراطية والتنموية والفئوية... وهناك المراكز البحثية التي تتميز بشخصيتها وعملها وبطبيعة الفاعلين بها، وتتميز كذلك على مراكز الدراسات والأبحاث المهنية المقاولاتية، وتتميز على البنيات البحثية الجامعية المؤسساتية.

**3. معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟**

هذه المسألة ليست اختيارية لأنه، كما أشرت سابقا، هناك نقص وخصاص في بلادنا، بالنسبة للبيئة القانونية والتنظيمية لجمعيات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المتنوعة والمختلفة...وذلك بالرغم من أن الدولة تسمح في بعض الأحيان بصيغ تنظيمية غير موجودة في القانون المنظم للجمعيات لتأسيس بعض "الهيئات والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية غير الربحية ". بالتالي فأي تنظيمات غير حكومية وغير ربحية وغير حزبية وغير نقابية لا يمكن لها أن تتأسس إلا في إطار جمعيات، لأن في المغرب لا يوجد قانون خاص بالمؤسسات، أو قانون خاص بالمراكز البحثية...

الأمر المؤكد هو أنه لدينا في المغرب مشكل حقيقي في الهيكلة القانونية لتنظيمات المجتمع المدني يتجلى في ضعف ومحدودية البيئة القانونية الخاصة بالعمل المدني، أي العمل والأنشطة والتنظيمات والبرامج غير الحكومية غير الربحية...، والتي لديها فقط قانون الجمعيات، وهو قانون قاصر ومحدود ومتجاوز وغير ملائم للتطورات على مستوى العمل الجمعوي، أما اسم المراكز فهو مجرد اسم، يسمي به المؤسسون تنظيمهم فمن الممكن لأي جمعية أن تسمي نفسها باسم مركز ولكنها تبقى في طبيعتها وشخصياتها القانونية مجرد جمعية ، ففي المغرب نعيش منذ أواخر التسعينات، تحولات متنوعة و كثيرة ومهمة ونوعية في طبيعة و أدوار وهياكل و مبادرات تنظيمات المجتمع المدني، وشراكاتها (مع لسلطات العمومية والمجالس المنتخبة) ، ولكنها عصية على التعريف والتوصيف والضبط في مقتضيات قانون الجمعيات الحالي، الذي أصبح متقادما وقاصرا، و مع ذلك لازالت الدولة ممتنعة او مترددة في كيفية تأطير مستجدات وتطورات وتحولات تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمها قانونيا مؤسساتيا .

**4. تعتبر هذه المراكز البحثية جزء من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في نفس الوقت مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تطور المراكز البحثية؟**

أول شيء هذا الوضع يشوش على هوية المراكز البحثية وأدوارها، لأنها تتأطر في بنية قانونية يوجد فيها العديد من التنظيمات والديناميات المجتمعية التي تختلف خصوصيتها وأدوارها عن خصوصية هذه المراكز، أكيد هناك مواصفات مشتركة، ولكن عندما نطلق تسمية المراكز فهي قائمة على الرغبة في التميز عن بقية التنظيمات، من خلال الهوية والأدوار التي نقوم بها ونوعية الأهداف والأعضاء... ، فمراكز البحث التي نتحدث عنها وإن كانت جزءا من تنظيمات المجتمع المدني فإنها تختلف عن الجمعيات في تخصصها

في البحث العلمي والدراسات الأكاديمية وكل أعضائها باحثون، وينحصر عملها ومنجزاها بالأساس في تنظيم ندوات ولقاءات علمية وإعداد دراسات أكاديمية وإنجاز بحوث ميدانية وإصدار كتب وتقارير علمية.

**5. انطلاقا من تجربتكم كيف يمكن لكم أن تعلقوا على مردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها إن كان هناك ضعف؟**

يتعزز وتطور باستمرار موقع وعمل هذه المراكز في مجال البحث العلمي والإنتاج المعرفي وإصدار التقارير والدراسات العلمية وتنظيم اللقاءات العلمية تهم التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الوطنية والمحلية، والشأن العام والسياسات والتشريعات والمؤسسات العمومية، وعمل الحكومة البرلمان والجماعات الترابية، وقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة.. لكن الواضح أن أهداف هذه المراكز وزاوية معالجتها ومناهج وآليات اشتغالها والخطاب الذي تنتجه حول هذه القضايا له تميزه، فهي أهداف وآليات وخطاب مؤطر بالمرجعيات الأكاديمية والمناهج العلمية، المسألة الثانية أنه هناك طبيعة عدد ونوعية، وتيرة وكثرة إصدارات هذه المراكز، فمثلا أهم ما صدر من بحوث ودراسات تقارير لمواكبة ورصد وتقييم الديناميات التي كانت نتيجة أزمة جائحة كورونا، أنتجته هذه المراكز البحثية. هناك أيضا مجموعة من المراكز التي هيكلت وجودها وأدوارها في المشهد الاجتماعي والسياسي والاعلامي والجامعي المغربي، والتي تصدر ما يسمى بالأوراق البحثية أو أوراق السياسات العمومية، والتي أصبح ينتظرها ويعتمدها الكثير من الفاعلين، كما أصبحت مرجعا مهما لتطوير النقاش العمومي، عبر الرصد والتقييم للعمل الحكومي والسياسات والتشريعات والحكامة العمومية، إضافة إلى أن بعض هذه المراكز تقوم بدراسات استطلاعات منتظمة في اوساط مختلف الفئات الاجتماعية حول التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعيشها المغرب ، والتي هي عبارة عن دراسات ميدانية مستمرة ويعممون نتائجها. اليوم هناك مراكز أصبح لها صيتها ودورها في المنظومة، كما أنها أصبحت معروفة عند الفاعلين في المغرب، ولدى المؤسسات الوطنية. حتى الدولية والإعلام، البعض منها أصبح يشكل البيئة الأساسية لعمل الباحثين وللمحللين.

من جهة أخرى السؤال المطروح لماذا لم تؤسس هذه المراكز ضمن البنية المؤسساتية الجامعية، فمن المفروض الفضاء الطبيعي لها هو الجامعة هل الأمر يرتبط بالبنية القانونية والمؤسساتية للجامعة والتي لا تسمح بتأسيس تنظيمات وآليات أكاديمية مستقلة داخل فضاء المؤسسات الجامعية؟ وهل تأسيس هذه المراكز والتنظيمات البحثية الأكاديمية غير الربحية والمستقلة خارج الجامعة يمنح للأساتذة الباحثين قدرات وإمكانات وفرص أكبر للبحث والنشر والشراكة والتمويل...؟ ولماذا في نفس الوقت الذي لدينا ضعف

في البحث والانتاج والنشر العلمي الجامعي وتراجع انخراط الأساتذة في أعمال البحث الجامعي وإنجاز ونشر الدراسات العلمية في إطار جامعي، نجد توسع وتنامي عمل الأساتذة الجامعيين والباحثين وانتاجهم ونشرهم...ضمن هذه الدينامية العلمية على مستوى المراكز البحثية الجمعوية، أكثر من الجامعة؟ هذا الأمر يطرح سؤالا على الأساتذة الجامعيين والباحثين وعلى الجامعة وعلى إرادة وقدرة المؤسسات الجامعية على استقطاب هذه الديناميات العلمية البحثية، ودعمها واحتضانها وإدماجها؟

هذه الأسئلة تثيرها المفارقة التالية: من جهة هناك توسع وهيمنة تقييم سلبي للجامعة وضمور وحصر وظائفها المعرفية الأكاديمية البحثية، وتراجع أدوارها في تكوين الباحثين وانتاج ونشر البحثة العلمي، ومن جهة أخرى نجد تقييم إيجابي لتوسيع ونمو عمل هذه المراكز البحثية "الجمعوية" المستقلة وانتاجها واصداراتها العلمية، رغم أن جل مؤسسيها ومسؤوليها وأعضائها هم أساتذة جامعيين وطلبة باحثين؟

هناك تفسيرات للأمر بكون الأساتذة يفضلون العمل خارج الجامعة لكون المردودية المادية والمعنوية الخاصة بالجامعة محدودة جدا ولا توازي الجهود التي قد يبذلها الأساتذة، كما أن مكاتب الدراسات المهنية الخاصة استقطبت الأساتذة الجامعيين وأثرت في توجهات وأولويات الجامعيين، لأن هذه المكاتب تعطي تعويضات مالية مهمة. بالتالي فمنطق مكاتب الدراسات أصبح هو المؤثر في الدينامية البحثية الجامعية. في نفس الاتجاه فالإطار التشريعي والمؤسساتي للجامعة لا يسمح للأساتذة أن يقوموا بتوطين برامج أو مشاريع أو مراكز بحثية خاصة بهم داخل المؤسسات الجامعية التي ينتمون لها، فاستقطاب مشاريع بحثية من طرف الأساتذة الجامعيين، بالتعاون مع شركاء من خارج الجامعة، لا يمنحهم الحق في التصرف فيها أدبيا وماليا، داخل بنية الجامعة، وهذه المسألة تحد من تشجيع وتحفيز الأساتذة لاستقطاب مشاريع بحثية لجامعاتهم....

**6. المراكز البحثية في العالم صارت فاعلا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟**

ننطلق في هذه المسألة من السؤال التالي: ما هو نوع الطلب على هذه المراكز البحثية المدنية؟ هل هو طلب اجتماعي، سياسي، وطني، دولي، عمومي، خصوصي...؟ جرت العادة بالنسبة للطلب على البحث العلمي أن لديه عدة مستويات هناك مستوى الطلب المجتمعي ، فالمجتمع يحتاج باستمرار لتطوير معرفته بذاته وبمحيطه وحاجاته وقدراته وادواره ووسائله...، لأن تطور الأفراد والجماعات والفئات مرتبط بتطور معرفتهم بأنفسهم وبيئتهم وامكاناتهم، المستوى الثاني من الطلب اتجاه البحث العلمي، هو الطلب المهيكل والممأسس الذي تقوم به الدولة وقطاعاتها الحكومية ومؤسساتها العمومية، فلا يمكن لأي دولة أن تحمي

مجتمعها وتنظيمه وتطوره إذا لم تكن تعرفه جيدا وبصفة مستدامة ومتجددة وتقوم باستمرار بإنجاز دراسات وأبحاث حول قضاياه وحجاته وقدراته وتحولاته وبيئته، والمستوى الثالث هو طلب الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين على البحث العلمي لتجويد أدوارهم وقدراتهم و منتوجهم.

وبشكل عام في المغرب الطلب المجتمعي والطلب العمومي المؤسساتي وطلب الفاعلين... على البحث العلمي غير مهيكل وغير مؤطر وأقصد أن ديناميته وتواتره ومأسسته وكمه وكيفه ضعيف ومحدود-ولا يبدو أن الدولة والفاعلين خاصة الاقتصاديين والسياسيين لهم طلب استراتيجي ومهيكل على البحث العلمي، بدليل ضعف الإطار التشريعي والمؤسساتي والمالي للبحث العلمي في المغرب والعديد من القرارات والبرامج والسياسات التي اتخذت في عدد من القضايا والمجالات الاستراتيجية والحيوية، لم تستعن الحكومة في إعدادها وتدبيرها وتقييمها بالجامعة و بالمراكز البحثية وبالبحث العلمي بشكل عام.

في المغرب هناك مفارقة غريبة ففي مسلسل بناء القرار العمومي، والاستراتيجيات والسياسات الوطنية والبرامج التنموية لا نجد حلقة مهيكلة خاصة بالبحث العلمي، وليس له موقع وأدوار ممأسسة ومؤطرة ضمن السياسات العمومية والمؤسسات العمومية والميزانيات العمومية، كما أن المؤسسات الجامعية المغربية في الغالب الأعم مقصية ومبعدة من المساهمة في تخطيط وإعداد السياسات والبرامج العمومية الوطنية والجهوية والمحلية، حيث من المفروض على مختلف مؤسسات الدولة أن توجه وتشجع الجامعة نحو العمل على تأسيس وحدات بحثية في القضايا المركزية للمنظومات الوطنية (الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والديبلوماسية) وللأجندة التنموية المغربية، فهناك عدد من القضايا الوطنية الحيوية التي تحتاج للمواكبة العلمية وتوفير هياكل مختصة للبحث العلمي فيها.

ومن أغرب المفارقات أن الدولة ومؤسساتها والقطاعات الحكومية والجماعات الترابية تتوجه أحيانا، نحو مكاتب الدراسات خاصة، وغالبا أجنبية، لإعداد تشخيصات ودراسات وتقييمات تهم السياسات العمومية والبرامج التنموية، وغالبا ما لا يعرف مصير هذا الدراسات ومآلها ...، في حين أنها تهمش المؤسسات الجامعية المغربية، ولا تتفاعل ولا تتجاوب مع الدراسات والتقارير التي تعدها المجالس الدستورية والمؤسسات الوطنية، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للحسابات، والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، والمندوبية السامية للتخطيط، والمرصد الوطني للتنمية البشرية...

وبالتالي يمكن القول أن قناعة الفاعل السياسي بأهمية البحث العلمي والدراسة العلمية في بناء القرار العمومي وتأطيره وشرعنته، وضمان نجاعة ومردودية القرار العمومي والسياسات العمومية تبقى محدودة.

**7. هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحولها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟**

نلاحظ اليوم توسع تلقي ما تنتجه هذه المراكز على الأقل على المستوى الكمي، فبمجرد ما تخرج ورقة معينة أو دراسة معينة يتم تعميم بعض نتائجها على نطاق واسع، كما أن العديد من المنابر الإعلامية تهتم بتغطية إنتاجات هذه المراكز، في حين يلاحظ غياب تفاعل المؤسسات العمومية مع هذه الدراسات والأوراق.

وكما أشرت سابقا هناك مشكل حقيقي على مستوى هيكلة أدوار البحث العلمي في مسلسل إنتاج السياسات والقرارات العمومية، سواء كانت سياسات أو برامج وطنيا أو جهويا. إضافة إلى مشكلة تفاعل مؤسسات الحكومة والمجالس المنتخبة مع البحث العلمي وهيكلة علاقاتهم مع مؤسسات البحث الجامعية بالدرجة الأولى، قبل الحديث عن المراكز البحثية المستقلة.

لدينا خلل في أدوار وموقع البحث العلمي في الاستراتيجيات والسياسات العمومية والبرامج التنموية، وفي علاقة الفاعل العمومي بمؤسسات البحث العلمي الوطنية، سواء كانت جامعية أو مراكز بحثية خاصة. وحتى على مستوى المقاولات الاقتصادية نجد أنها لا تؤمن ولا تساهم في عملية البحث العلمي، فكم من مقاولة لديها شراكة مع مؤسسة جامعية؟ أو كم من مقاولة لديها مراكز بحثية؟ فالفاعل السياسي والفاعل الاقتصادي يبدو أنهما لا يؤمنان بالعلم وبالمعرفة في رفع المردودية السياسية والمردودية الاقتصادية، وغير مقتنعين بالعلاقة الوثيقة بين نجاعة السياسات والمؤسسات العمومية وما بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من جهة وبين البحث العلمي من جهة ثانية.

انطلاقا مما سبق يجب هيكلة موقع ووظائف الجامعة والبحث العلمي في الاستراتيجيات والبرامج التنموية الوطنية ومأسسة الطلب الوطني على البحث العلمي، وتطوير وتأهيل وتنويع الآليات المؤسساتية للبحث العلمي الوطني أولا وأساسا المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية الجامعية، وثانيا المراكز البحثية المدنية غير الربحية، وثالثا مراكز الدراسات الربحية.

وفي هذا الاتجاه يجب أن يؤطر وينظم الطلب العمومي، على البحث العلمي، للقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية...، بحيث توجه بالأولوية إلى المؤسسات والمراكز والمعاهد الجامعية الوطنية في إطار شركات وتعاقدات ودفاتر تحولات، ثم إلى مكاتب الدراسات بالنسبة للتخصصات و الخبرات التي لا تتوفر في الجامعة المغربية، مع الانفتاح على مراكز البحث المدنية غير الربحية وتشجيعها ودعم أدوارها وقدراتها ومبادراتها البحثية، وتقوية تواصلها وتعاونها وتكاملها مع ديناميات البحث العلمي

الجامعي، وتطوير البيئة القانونية والتنظيمية لاحتضان المؤسسات الجامعية لهذه المراكز البحثية المدنية المستقلة.

من زاوية أخرى يجب أن تعمل هذه المراكز على تطوير وهيكلة تواصلها وتعاونها مع المؤسسات الجامعية. وأن تدافع أساسا على أن الفضاء الطبيعي لتوطينها مع حماية استقلاليتها هو الجامعة، كما يجب أن تترافع على توفير إطار قانوني خاص بتأسيس وتنظيم المراكز البحثية المدنية المستقلة، يحمي حرياتها ومسؤولياتها العمومية، في التنظيم والعمل، وطبيعتها المدنية غير الربحية، ويحصن ويدعم أدوارها الخاصة، المعرفية والعلمية والبحثية، ومن المطلوب أن توسع وتطور تفاعلها وتعاونها مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

# الدينامية المدنية والمعيقات القانونية وضرورة إعادة التفكير في الأدوار

## هشام الموساوي

خبير اقتصادي، وأستاذ الاقتصاد بجامعة السلطان مولاي سليمان - بني ملال

# هشام الموساوي: الدينامية المدنية والمعيقات القانونية وضرورة إعادة التفكير في الأدوار

*يرى الموساوي أن المؤسسات البحثية تعتبر مركزا حيويا في تعزيز النقاش العام، غير أنها، في المقابل، تواجه تحديا يتعلق بالبيئة القانونية التي، وإن كانت تسهل عملية التأسيس، فإنها، في نظره، تحد من قدرتها على النمو والتطور. ويشدد على أن هذه المراكز، بوصفها مكونا رئيسيا من مكونات المجتمع المدني، تؤدي دورا محوريا في دعم مسار الانتقال الديمقراطي، فضلا عن المساهمة في وضع استراتيجيات فعالة للتنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يلفت الانتباه إلى ضرورة تنظيم منتدى وطني خاص بالمراكز البحثية، إلى جانب إطلاق مبادرات موجهة لتوسيع دائرة الوعي لدى عموم المواطنين، وكذلك لدى السلطات المعنية، بما يسهم، في تعزيز حضور هذه المؤسسات على المستوى الوطني.*

1. **عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقا من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟**

شكراً لكم على منحي الفرصة للتعبير عن هذا الموضوع الذي يُعتبر في غاية الأهمية، خاصة أن المغرب يمر بمرحلة حساسة في تاريخه، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ظهور مراكز البحث في السنوات الأخيرة يمثل ظاهرة تستحق التفكير والتحليل. لماذا؟ لأنها ليست فقط جزءاً من المجتمع المدني الذي يُعتبر عنصراً مهماً للغاية في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل أيضاً لأنها مراكز تفكير تسهم بشكل مباشر في النقاش العام.

وللإجابة على هذا السؤال بشكل دقيق، أعتقد أنه يمكننا العودة قليلاً إلى التاريخ. فعقب الاستقلال، لم تكن المراكز البحثية كما نفهمها اليوم، أي كمراكز تنتج أفكاراً تؤثر بشكل كبير على السياسات العامة. كانت تلك المؤسسات تقتصر على الافتتاحيات وأعمدة الرأي التي كانت مرتبطة أساساً بالأحزاب السياسية. ومنذ التسعينات، شهدنا نوعاً من الانفتاح السياسي الذي ساهم في ظهور جيل جديد من المراكز البحثية التي ستتحول لاحقاً إلى مراكز داخل الأحزاب السياسية. هذه هي خصوصية المغرب، على عكس بعض البلدان التي تبقى فيها مراكز البحث كيانات مستقلة.

بعد ذلك، اعتباراً من عام 2000، ظهرت حاجة متزايدة لهذه المراكز في ظل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تم إطلاقها، مما خلق حاجة للنقاش العام. ففي السابق، كانت المناقشات تدور فقط حول الحكومة وبرامجها التي لم تكن قابلة للنقاش. ظهرت معاهد جديدة مثل معهد العلاقات الدولية المغربي بقيادة السيد الكردودي ومعهد أماديوس، وكان ذلك ضرورياً في سياق الدفاع عن القضية الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالصحراء المغربية. كما أشار الملك في عدة خطب إلى أهمية "الدبلوماسية الموازية"، وهو ما يشمل المجتمع المدني بما في ذلك مراكز الأبحاث.

على الصعيد الاقتصادي، كان هناك توجه كبير نحو إفريقيا بدءاً من عام 2000، حيث أصبح المغرب يُعتبر مركزاً اقتصادياً في القارة. ومع تزايد الاستثمارات المغربية في إفريقيا، برزت الحاجة إلى معلومات دقيقة حول بيئات الأعمال هناك، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من مراكز البحث التي تنتج ما نسميه "المعلومات الاقتصادية" لمساعدة الشركات على اتخاذ قرارات عقلانية ومربحة.

كذلك، كانت هناك حاجة لتقييم السياسات الاقتصادية التي تم إطلاقها منذ بداية الألفية، مثل المخطط الوطني للإقلاع الصناعي، خطة المغرب الأخضر، وخطة أزور. لهذا كله، كان من المهم توفير خبرة أكاديمية لتقييم فعالية هذه السياسات. وهذا هو السياق الذي ساعد على ظهور مراكز البحث لتلبية احتياجات النقاش العام.

**2. معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟**

الوضع القانوني الذي تعمل في إطاره المراكز البحثية هو قانون الجمعيات، وهذا يوفر مرونة كبيرة في إنشاء المراكز. يمكن القول إن هذا الوضع القانوني عملي للغاية في بداية إنشاء المراكز البحثية، لأن إنشاء جمعية لا يتطلب الكثير من الوثائق. ومع ذلك، السؤال الذي يطرح نفسه هو: عندما تتطور هذه المراكز وتنمو، هل سيظل قانون الجمعيات مناسباً لتلبية احتياجاتها؟ الجواب بالطبع هو لا.

فعندما نريد التوسع، نحتاج إلى مصادر تمويل جديدة، وهذا قد يكون صعباً في ظل قانون الجمعيات. فالمراكز البحثية بحاجة إلى نوع آخر من التمويل الذي لا يمكن الحصول عليه فقط من خلال العمل بموجب هذا القانون، وبالتالي يصبح وضع الجمعيات عائقاً لفرص التمويل وللإقبال على طلبات العروض والصفقات العمومية التي يمكن أن توفر تمويلاً إضافياً.

كما أن مراكز الأبحاث تحتاج إلى التعاون مع المنظمات الدولية، وتوقيع الاتفاقيات والشراكات، وهو ما يُصعبه الوضع القانوني الحالي. لذلك، على الرغم من أن قانون الجمعيات قد يكون مناسباً في مرحلة الإنشاء، إلا أنه لا يناسب تطور المراكز على المدى الطويل. بالتالي نحتاج إلى إطار قانوني خاص يتناسب مع طبيعة المراكز البحثية ويمكنها من توسيع تأثيرها.

3. **تعتبر هذه المراكز البحثية جزء من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في نفس الوقت مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تتطور المراكز البحثية؟**

هذا سؤال معقد للغاية. فعلى الرغم من خصوصية مراكز الأبحاث، إلا أنها تشترك مع منظمات المجتمع المدني في العديد من التحديات، وفي مقدمتها مشكلة التمويل. هذه المراكز، باعتبارها جزءاً من المجتمع المدني، تواجه صعوبات مشابهة لتلك التي تواجهها المنظمات الأخرى، مثل مشكلة الاعتراف.

إن حل هذه الإشكالات يتطلب تحسين الإطار القانوني وتنظيمه بحيث يمكن للمراكز أن تنعم بمزيد من الاستقلالية والحرية. هذا سيساعد على تقليل العقبات التي تواجهها. من جهة أخرى، وجود هذه المراكز ضمن المجتمع المدني يعني أن لديها حرية التعبير، وهو أمر قد لا يتوفر في منظمات أخرى ذات قيود معينة. لكن، هذه الحرية تظل نسبية وتخضع لدرجة الديمقراطية في البلد. كما أن استقلالية المراكز البحثية بدورها تبقى نسبية، ويعتمد ذلك بشكل واضح على مموليها ومتطلباتهم.

من خلال هذه المعطيات، أعتقد أن مراكز الأبحاث قادرة على أن تلعب دوراً حاسماً في دعم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، إضافة إلى التفكير في استراتيجيات فعالة للتنمية الاقتصادية، وإذا كان لدينا مراكز بحثية تمتلك أدواتها الأكاديمية بشكل جيد، وتعمل في إطار قانوني يحمي استقلاليتها، يمكن لهذه المراكز أن تتجاوز التحديات المرتبطة بانتمائها المزدوج إلى المجتمع المدني والعالم الأكاديمي.

4. **انطلاقا من تجربتكم كيف يمكن لكم أن تعلقوا على مردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها إن كان هناك ضعف؟**

مراكز البحث في المغرب تعتبر فكرة جديدة نسبيًا، فهي لا تعد جزءًا من ثقافتنا كمغاربة. وهذا ليس عيبًا، فحتى في أوروبا نجد نفس الوضع تقريبًا. سنتحدث هنا عن الثقافة بشكل عام، خاصة في الولايات المتحدة، حيث إذا قارنت على سبيل المثال عدد مراكز البحث في الولايات المتحدة (حوالي 2200 مركز) نجد أنها

أكثر من 2000 مركز. في حين أن العدد في أوروبا، مثلًا في فرنسا، لا يتجاوز 500 مركز. هذا يوضح ببساطة أن هناك ثقافة تشجع على إنشاء هذه المؤسسات، وهو ما يجعل تأثيرها أكبر في دول مثل الولايات المتحدة التي تتمتع بكفاءة عالية، حيث تشارك مراكز الأبحاث في النقاش الوطني وتصميم وتنفيذ السياسات العامة، وحتى في السياسات الأمنية.

في المغرب، الوضع ما زال في مرحلة نسبية. إذا أردنا تقييمًا موضوعيًا، يمكن القول إن التأثير اليوم يبرز بشكل أكبر في وسائل الإعلام، وهذا يعني أن مراكز البحث حديثة العهد. فعند تنظيم هذه المراكز لأنشطة مثل الحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات أو نشر التقارير، فإن هذه الأنشطة تحظى بتغطية إعلامية. على سبيل المثال، عندما تنشر MIPA مؤشر الثقة الذي يقيم ثقة المغاربة في المؤسسات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، يكون لهذا التقرير تغطية إعلامية واسعة.

لكن رغم ذلك، في رأيي، لا يأخذ صانع القرار في المغرب هذا التقرير أو هذا المؤشر في الاعتبار. فنحن ما زلنا في المرحلة الأولى من تأثير مراكز الأبحاث، حيث لا يزال التأثير على السياسات العامة محدودًا. وعلى الرغم من وجود بعض المراكز المصنفة جيدا، وهنا سأذكر المراكز الخمس الأولى المصنفة في المغرب: هناك مركز السياسات التابع للمكتب الوطني الشريف للفوسفاط، ثم مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية الذي يشرف عليه السيد عبد الله ساعف، إضافة إلى المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، بعد ذلك يوجد مركز أماديوس، والمعهد المغربي للعلاقات الدولية. كما أعتقد أن منصات تم إدراجها كواحدة من أفضل مراكز البحث الجديدة أو التي تم إنشاؤها حديثا، وقد رأيتها في الترتيب.

السبب في ذلك هو أن الثقافة السياسية في بلدنا تقوم على النهج العمودي في السياسات العامة، حيث تعد الحكومة البرامج وتنفذها دون نقاش وطني حقيقي حول القضايا الاستراتيجية. وهذا ما يجعل مراكز الأبحاث غير ذات تأثير حقيقي على الفاعلين السياسيين. فالأمر هنا يتعلق بالثقافة التي تعتمد على تنفيذ القرارات دون تشاور أو تقييم مستمر. ونفس الوضع ينطبق على القطاع الخاص الذي يؤثر على التشريعات من خلال قنوات غير مؤسساتية.

**5. المراكز البحثية في العالم صارت فاعلا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟**

أود أن أقول إن مراكز الأبحاث المغربية في مرحلة نضج، لكنها ليست ناضجة بما فيه الكفاية. الدول الثلاث الأولى من حيث عدد مراكز الأبحاث هي الولايات المتحدة، ثم الصين والهند، وهذه الدول تعتبر القوى الاقتصادية الكبرى. وهذا يبرز أهمية وجود مراكز أبحاث عالية الجودة، لأنها لا تعمل فقط على فتح النقاش حول القضايا المختلفة، بل على إنتاج أفكار وحلول مبتكرة وعملية.

إذن فعندما يكون لديك مراكز فكرية ديناميكية، مبدعة، هذا لا يعني فقط أنه يمكنك حل مشاكل الحاضر، ولكن يمكنك توقع المستقبل، ونحن نعلم اليوم أهمية الاستشراف المستقبلي، أي القدرة على التوقع أو الوصول إلى رؤية للتنمية الاقتصادية أو النظام السياسي في غضون 30 أو 50 سنة. وهذا يسمح لنا بتحديد المخاطر والتهديدات مسبقًا، إضافة لاكتشاف الفرص الممكنة بغرض الاستفادة منها، وهذا مهم جدًا للمغرب.

لذلك اليوم المراكز البحثية في المغرب، ولكيلا أقول بأنها بعيدة عن هذا الوضع، فإنها في مرحلة التعلم. وكيفية إتقان دورها ووظيفتها، من خلال تنمية قدراتها في التعامل مع المعلومات، وكيفية نشر هذه المعلومات، فأنا أعتقد أنه بصرف النظر عن المراكز البحثية الخمسة الأولى التي ذكرتها، فإن بقية المراكز تفتقر إنتاجاتهم للطابع العلمي.

هناك أيضًا مسألة *المحدودية*، مما يطرح مشكلة في الجانب التطبيقي أحيانًا، حتى وإن كانت هناك أفكار مثيرة للاهتمام. ولكن السؤال يبقى: كيف يمكن تفعيلها؟ وهذه نقطة مهمة جدًا، فدور مراكز الأبحاث لا يقتصر على مجرد تقديم الأفكار، بل يجب أن تكون هذه الأفكار قابلة للتطبيق والتنفيذ، وهذا يعد أمرا أساسيا. من جهة أخرى يبرز لنا إشكال آخر يتمثل في مسألة التواصل، لأننا إذا نظرنا إلى المراكز البحثية الخمسة الأولى، وبالمقارنة مع الآخرين، نجد ممارسة يمكن أن أسميها: "مركز أبحاث *الرجل الوحيد* ."هذه المراكز هي مراكز بحثية، ولكن عند النظر بتمعن، نجد أن هناك شخصًا واحدًا يقوم بكل شيء، ويظهر بشكل مستمر على التلفزيون، بينما لا يوجد فريق حقيقي خلفه. نحن نعلم جيدًا أن مركز الأبحاث والدراسات هو عمل جماعي، ولذلك يجب أن يكون متعدد التخصصات. فحتى إذا كنت ستعمل على قضية اقتصادية، فإنك تحتاج إلى رائد أعمال، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وإحصائي... وباختصار، يحتاج الأمر إلى تخصصات متعددة. أي فريق من الخبراء للحصول على نهج شامل وأكثر ارتباطًا بالواقع. وللأسف، هذا الأمر غير متوفر لدينا بعد.

المشكلة الأخيرة تتعلق بإدارة مراكز الأبحاث، حيث يتم تبادل الخدمات بناءً على العلاقات الشخصية بدلًا من الكفاءة، وهو ما يهدد استمرارية هذه المراكز. فمن 2014 إلى اليوم، تراجع عدد المؤسسات البحثية من حوالي 35 إلى 29، مما يدل على الاتجاه التنازلي في عدد المراكز التي تستمر في العمل.

6. **هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحولها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟**

بالتأكيد، أنت محق في الإشارة إلى هذه النقطة. ولهذا السبب أعتقد أنه سيكون من المناسب تنظيم منتدى وطني للحديث والنقاش في هذه القضايا. في هذا الصدد أعتقد أن مبادرة مؤسسة منصات تتجه في هذا الاتجاه، وإذا تم تعميمها على نطاق واسع، سيسهم ذلك في زيادة الوعي، خاصة بين المغاربة والسلطات المعنية. لأن مستقبل بلادنا اليوم على المحك، بالتالي لابد من السعي إلى دعم مراكز الأبحاث، ليس فقط من خلال التمويل، ولكن بتوفير بيئة تمكّن هذه المراكز من النمو وتحقيق أهدافها. لماذا؟ لأن المعركة اليوم ليست فقط حول الموارد المادية، بل معركة حول الأفكار. إذا لم تكن قادرًا على التنبؤ بالمستقبل أو على كسب معركة الأفكار، فلن تتمكن من الفوز في معركة النمو والتطور.

كيف يمكننا تحقيق ذلك؟ أعتقد أنه يجب أن يكون هناك وضع قانوني مناسب يسهل إنشاء مراكز الأبحاث وتطورها. أما إذا استمررنا في نفس الوضع القانوني الحالي، سيكرس وضعية هذه المراكز كمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وليست مراكز أبحاث حقيقية. لذا، من الضروري تغيير الوضع القانوني، وفي الوقت نفسه يجب أن نضمن حماية استقلالية مراكز الأبحاث، خاصة في القضايا الحساسة التي قد تتعرض فيها لضغوطات من جهات مختلفة.

أما بالنسبة للتمويل، فالأمر يتطلب نوعًا من التوازن. أعتقد أنه يجب تنويع مصادر التمويل لتقليل المخاطر. بحيث لا يجب الاعتماد على مصدر واحد فقط، لأن ذلك قد يفرض قيودًا على الأبحاث، ومن المهم أيضا أن يكون لدى مراكز الأبحاث دائمًا مصادر بديلة للتمويل.

فيما يتعلق بمسألة الموارد البشرية، وهي نقطة أساسية، لأن جودة مراكز البحث تعتمد على الأشخاص العاملين فيها، يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص خبراء حقيقيين ويقدمون قيمة مضافة، فالتوظيف القائم

على المحسوبية يضر بالمراكز ويحد من قدرتها على تقديم أفكار جديدة ومبتكرة. وهذا يفرض وجود نوع من الشفافية في عمليات التوظيف والتعيين القائمة على الاختيار وفق الخبرات والجدارة.

وأخيرًا، مسألة التواصل وهي تعد عنصرًا حاسمًا في نجاح مراكز الأبحاث. حيث نجد أن هناك العديد من المراكز التي تقوم بأنشطة جد مهمة، إلا أن غياب التواصل الجيد يعني أن هذه الأنشطة قد تظل غير معروفة عند المجتمع والسلطة. وهذا ما يستوجب وجود استراتيجية تواصل قوية عبر استخدام الوسائل الرقمية الحديثة لضمان وصول أفكار هذه المراكز إلى الجمهور وصناع القرار. فالتواصل الجيد ضروري لإثبات وجود مراكز الأبحاث في النقاشات العامة.

# المراكز البحثية، هشاشة الوضع الإداري ومساهمة علمية متطورة

## حوسا أزارو

باحث في علم الاجتماع، وفاعل مدني عن مؤسسة روح أجدير الأطلس- خنيفرة

# حوسا أزارو: المراكز البحثية، هشاشة الوضع الإداري ومساهمة علمية متطورة

*يعتبر حوسا أزارو أن المراكز البحثية في المغرب تمثل ضرورة استراتيجية في ظل التحولات المعاصرة، إلا أنها تعيش حالة من الصراع بين واقع إداري هش، من جهة، ووضع علمي متطور، من جهة أخرى. ويرى أنه من أجل تحقيق تأثير أعمق وأكثر فاعلية، ينبغي الانتقال من منطق جمعوي يغلب عليه الطابع الاجتماعي، إلى منطق علمي مؤسساتي، يمكن من خلاله لهذه المراكز أن تسهم في الارتقاء بالفعل الثقافي نحو مستوى المعرفة الأكاديمية. ويؤكد المتحدث أن تفاعل العلماء مع صناع القرار السياسي يشكل ركيزة أساسية، موضحا أن السياسات العمومية لا يمكن أن تنجح بدون إشراك الكفاءات العلمية، كما أن البحث العلمي، في غياب صدى له داخل الواقع السياسي والاجتماعي، يظل، حسب رأيه، مجرد تصورات نظرية تفتقر إلى الأثر العملي.*

1. **عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقا من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟**

أولا، أعتقد بأن تأسيس المراكز العلمية يعد ضرورة استراتيجية في المغرب المعاصر، لأن جميع البرامج والمشاريع التي ينبغي اعتمادها بالمجتمع المغربي في السياسات العمومية أو في السياسات الاجتماعية أو القطاعية، لا بد أن تمر أولا من مشرحة البحث الأكاديمي وعبر المراكز المدنية المختصة بالأبحاث والدراسات العلمية، وإلا لن تملك القدرة على الفاعلية والتأثير، وعلى البناء الاستراتيجي والدقيق لكل الخيارات المجتمعية التي يتم اعتمادها. وثانيا، حتى يتم التحقق الميداني والأمبريقي من نتائج تلك السياسات وصلاحيتها الفعلية، وبالأخص قياس جدوى هذه البرامج، وبيان مدى قدرتها على الاستجابة للحاجات التي رامتها، وحل المشكلات التي اقتضتها. بإثارة الأسئلة العلمية من خلال هذه الأبحاث التي تقوم بها سواء هذه المراكز المدنية ذات الصبغة العلمية، أو تلك التي يتم إنجازها من داخل مختبرات الجامعة.

لكن على ما يبدو، منذ نهاية ستينيات القرن الماضي إلى حدود بداية الألفية الثالثة، نلحظ أننا قد سقطنا في نوع من السهو التاريخي والمدني فيما يتعلق بتأسيس هذه المراكز العلمية، وتأخرنا نوعا ما في بناء

مؤسساتها وتنظيماتها في المجتمع المغربي. لماذا؟ لأن الطاقات العالمة في مختلف حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية انصرفت أكثر للتدريس، واستفرغت جهدها في الأبحاث الأكاديمية الصرفة. لنقل إنها انصرفت أحيانا للانخراط في الشأن الحزبي، بالنظر لغلبة المنطق الإيديولوجي والتجاذب السياسي بين المثقف والسلطة، بين العالم والمؤسسة السياسية. ما جعل غالبية المبادرات تروم العمل الجمعوي، بالرغم من محدودية آفاقه القانونية والتنظيمية في التأسيس لتجربة رائدة في المجتمع. فمن خلال تجربتي الشخصية والمدنية والجامعية، أرى أن العديد من المؤسسات والعديد من التنظيمات الإدارية في مختلف القطاعات الوزارية في المجتمع، لا تنظر للجمعية بعين الرضى والاقتناع، معتبرة إياها مجرد تنظيم فتي و"صغير"، له وجود تقني، ووضع بسيط هامشي وغير مؤثر، بالرغم من الطاقات العلمية التي تؤثثها.

فيما بعد، يبدو أن السعي لتأسيس هذه المراكز العلمية ولو في إطار جمعوي، أو إداري جمعوي، قد ساهم في الانتقال من الثقافة إلى العلم، من الهواية إلى الاحتراف، من التأسيس الثقافي المدني الأولي، إلى التأسيس الأكاديمي الدقيق والصارم للقضايا التي تشتغل عليها هذه المراكز العلمية، لذا أعتبر أن هذه الانطلاقة أساسية وضرورية في مجتمعنا اليوم، نظرا للحاجة الملحة إلى هذه المراكز. وأعتقد جازما أن عدد المراكز الحالية في المغرب غير كافية، وبأننا بحاجة ماسة إلى المزيد منها، بمعنى المزيد من التأطير العلمي للقضايا المجتمعية في مختلف ملامحها، حيث يتوجب على العلم أن يُواكب حقيقة مجريات الأحداث والاختيارات الجارية في المجتمع.

نحن نعلم بأن الجامعة اليوم، لها القدرة التنظيمية والشروط المؤسساتية على المواكبة المجتمعية، لكن يبدو على أن هذه المراكز أيضا لها القدرة على أن تواكب بخبراتها وإمكاناتها سواء الطلبة الباحثين والعمل على احتضانهم، ليس بشكل موازٍ، ولكن بشكل فعال قد يفضي إلى شحذ المنافسة في الخدمة المدنية على إنتاج المعرفة العلمية. ومن ثم، دعم هذا الذهاب والإياب بين المراكز والجامعة، وهذا التأسيس الليبرالي المفتوح في المجال العلمي. إذ لا يمكن للجامعة أن تحتكر البحث العلمي، خاصة أن أغلب من يجرون هذه الأبحاث قد ينتمون إلى الجامعة. ولكن يبدو أن هذه الممارسة المدنية تتسم بنوع من الحرية والابتكار والخيار الاستراتيجي الذي يسمح للفاعلين سواء الجامعيين أو المدنيين أو الأكاديميين، وحتى من حصلوا على التقاعد في الجامعة أن ينشطوا في هذه المراكز، وبأن يسهموا في هذه التجارب الرائدة اليوم في المغرب المعاصر.

ثم أن هذه التجارب البحثية والعلمية تسهم في توفير مشاتل لعمل لطلبة الباحثين ونشاطهم المعرفي، وتتيح لهم فرصا ثمينة للتدريب وتهيئ أنفسهم لعالم الغد. وهذا الذهاب والإياب ما بين المراكز والجامعة والمجتمع، يتيح بطبيعة الحال لهؤلاء الطلبة اكتساب تجربة رائدة في العمل العلمي والمدني.

بالنسبة لمؤسسة روح أجذير الأطلس بخنيفرة، هي مؤسسة فتية، بدأنا في الحقيقة كجمعية سنة 2016، تحت مسمى (جمعية أجذير إزوران للثقافة الأمازيغية)، تيمنا ب"أجذير"، وهي منطقة غابوية تابعة لإقليم خنيفرة، كانت قبلة وملتقى لقبائل الأطلس المتوسط، لها رمزية تاريخية ومجالية، لأنها حظيت بزيارات ملكية مختلفة، وبها استقبل الملك الراحل محمد الخامس جماعات جيش التحرير والمقاومة المسلحة، حيث سلمت القبائل طواعية أسلحتها سنة 1956، بعدما أعلن عن ضرورة اندماج أعضاء جيش التحرير في الجيش الملكي.

بالنسبة لنا كتنظيم جمعوي، فقد وقع اختيارنا على موقع أجذير بوصفه رمزا للهوية الثقافية والتاريخية، وملمحا للوحدة والأعالي، ومجالا خصبا لوفرة أشجار الأرز السامقة. ثم إيزوران، بمعنى الأصول والجذور الثقافية والمجالية والاجتماعية. ليس وفق منطق محافظ ومؤدلج وتراثي يحيى حاضره بماضيه، وإنما فقط بالاستمداد الرمزي من منطقة تحيل على الوحدة الوطنية بمنطق الاختلاف والتعدد والغنى، إذ لكل بلد تاريخ ورموز تخصه وتقويه، وماض يؤسس حاضره ويستشرف به مستقبله.

نتناول إيزوران في الثقافة الأمازيغية، ليس بالمنطق الهوياتي بطبيعة الحال، ولا بالمنطق الجمعوي النضالي أو الحركي، بل بالمنطق العلمي. بما هي محاولة لبلورة الثقافة الأمازيغية والتعاطي معها من مدخل علمي ومدني. بالنظر إلى أن شرط التأسيس لهذه المبادرة، هو الخطاب التاريخي للملك محمد السادس بتاريخ 17 أكتوبر 2001، الذي على إثره تم الإعلان عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتم ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور المغربي سنة 2011.

راهن المؤسسون لهذه الجمعية، في بداية الأمر، على شيئين أساسين:

أولا: أن تكون المؤسسة عالمة، وليست مجرد تنظيم ثقافي بالمعنى الهوياتي والجمعوي، بل مؤسسة عالمة فيها خبراء من مختلف التخصصات ك: (علم التاريخ، علم الجغرافيا، علوم الحياة والأرض، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، اللغات) وغيرها من التخصصات التي التقت حول نواة أساسية هي جمعية أجذير إيزوران للثقافة الأمازيغية. ولأنها أيضا انبنت على هذا الشرط، فإنها حاولت أن توازن بين الجانب المدني والجانب العلمي. ففي الجانب العلمي مثلا، حاولنا في السنة الأولى أن ننخرط في التأسيس للثقافة الأمازيغية من منطق الاشتغال العلمي على اللغة والثقافة الأمازيغيتين في الأطلس المتوسط، لذا ففي سنة 2016 كانت المنطقة محجا للخبراء والباحثين والعلماء سواء من المغرب أو خارجه الذين درسوا الثقافة الامازيغية سواء من الناحية: الأنثروبولوجية أو السيكولوجية أو التاريخية أو السوسيولوجية أو اللغوية...، حيث تناولوا اللغة الأمازيغية وتدريسها، إضافة إلى الآداب والثقافة الأمازيغية. حاولنا من خلال هذا اللقاء المميز أن نضع اللبنات الأساسية للاشتغال العلمي، حيث عرف انخراطا من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وباحثين

مؤسسين للدراسات اللسانية الأساسية في اللغة الأمازيغية، سواء من المغرب أو فرنسا أو إسبانيا أو الولايات المتحدة الامريكية، بهدف منح انطلاقة صحيحة لهذه التجربة الرائدة في الجمعية. وعلى أساسها أيضا اشتغلنا على العدالة المجالية، من خلال ندوة علمية ساهم فيها خبراء متخصصون في العدالة المجالية. ثم في سنة 2018، حاولنا ربط الماضي بالحاضر، من خلال كتاب حول الجبل الأمازيغي، والذي خلدنا عبره ذكرى مرور 100 عام تقريبا على كتاب (La montagne berbère) للقبطان سعيد كنون. عملنا على إنجاز النسخة الجديدة للكتاب تماشيا مع مستجدات ومتطلبات واقع الحال، بعقول مغربية منشغلة بقضايا راهنية تتعلق ب: (المجتمع، السياحة، الاقتصاد، القيم الثقافية، الأدب والتراب، العدالة....)، وبالموازاة معه، أصدرنا كتاب حول الأدب الامازيغي وهو مشروع يؤسس لتجربة رائدة تسمح لكل زائر للأطلس المتوسط بأن يتعرف على الأدب الأمازيغي بثقافته وقيمه الأصيلة، من خلال نظرة موضوعية هادئة إزاء قيم الثقافة المحلية.

في سنة 2020، أي في فترة جائحة كورونا التي كانت من ضمن المخاطر والأوبئة الكبرى التي عرفها تاريخ البشرية، حاولنا من الناحية الثقافية الاشتغال على مقاطع موسيقية لتطوير أدائنا في هذه الفترة والتحسيس بخطورة الحدث الصحي، والتوعية بمخاطر كورونا. إذ قامت منظمة الصحة العالمية بنشرها على موقعها الرسمي بتنسيق مع الجمعية وبدعم من السلطات المحلية والباحثين، كما اشتغلنا في إطار هذا العمل مع كتاب أدباء تكلفوا بكتابة كلمات تمت ترجمتها فيما بعد لكي تكون مؤداة ضمن هذه المقاطع الغنائية؛ (تمديازت) بما هي قصائد شعرية يؤديها الشاعر بدون إيقاع موسيقي.

في سنة 2022، وبعد تفكير عميق وتأمل خلاصات التجربة السابقة وعِبرها، اكتشفنا بأن العمل الجمعوي قد لا يجدي كثيرا في التأسيس لتجارب مؤسساتية خاصة بمؤسسات العمل المدني العلمي، حيث كنا نشتغل أكثر بمنطق الهواة، مما أوقعنا في أزمة هوية، حيث كنا نرغب في أن نكون مؤسسة عالمة وبإطار بسيط، لا يواز أو يواكب من الناحية الإجرائية والإدارية والعملية اختياراتنا وطموحاتنا المدنية والمؤسساتية، وعلى هذا الأساس فكرنا في تغيير جلد الجمعية من جمعية أجذير إيزوران للثقافة الأمازيغية إلى مؤسسة روح أجذير الأطلس، بعد أن اكتشفنا بأن التسمية السابقة تحتبس أكثر ضمن مساق جمعوي أكثر مما هو مؤسساتي، اضطررنا بفعله إلى تغيير التسمية والقانون الأساسي والبنية التنظيمية، إذ أصبحت بنية المؤسسة على إثره تتشكل من مجلس إداري ومجلس تنفيذي. وأضحت الاختيارات الكبرى يصدرها المجلس الإداري أما ما يتعلق بالقرارات العملية والأنشطة فقد أنيطت بالمجلس التنفيذي.

على أساس ذلك، فكرنا في الابتكار على المستوى التنظيمي لأن التفكير في الابتكار هو بالأساس نمط من التغيير الذي يطال البنية؛ لنقل بمعنى آخر الابتكار في تنظيم العمل وآلياته. وهذا ما فعلناه في إطار هيكلتنا

الجديدة، التي أدركنا من خلالها كيف أن قدرتنا على العمل قد تحسنت لا من حيث الأداء أو من حيث جاذبية المؤسسة للعقول النيرة وللعلماء والطلبة الباحثين من كل حدب وصوب.

**2. معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟**

أعتقد، وبالأخص في التجربة المغربية، ومن الناحية العملية، أننا بحاجة ماسة لازدياد عدد المراكز البحثية لكي يبرز المشكل القانوني الذي يسيجها بشكل أكبر. لأن هذه المراكز على قلتها لن تستطيع تشكيل ضغط إداري قانوني، يساهم جديا في التفكير في صيغة تشريعية جديدة لها. فالقانون لا يسبق الأحداث، بل يأتي فيما بعد لكي ينظمها. وأقول هذا الكلام انطلاقا من وضعنا كباحثين في الحقل العلمي من داخل مجال العمل الجمعوي، بحيث نستنتج أننا ما زلنا متأرجحين بين وضع إداري هش وبين وضع عالم متطور ومتقدم، وهذا لن يسمح للمراكز بأن تتطور، وأن تؤسس لكيفيات عملية وذكية من أجل بلوغ تلك الآفاق التي حددتها لنفسها.

كما أعتقد بأن الضغط المطلوب في هذا السياق، لا يقصد منه النضال، وإنما الإكثار من عدد هذه المراكز، تعزيزا لوجاهة عملها وأنشطتها وأعمالها العلمية والاستراتيجية. الأمر الذي سيكشف عن أهمية تطوير وضعها القانوني والمؤسساتي. لأن الدولة أو المجتمع يفكران من خلال مؤسسات معينة، سواء في: (القطاع العام أو القطاع الخاص)، غير أنه قد حان الوقت لأن تكون لهذه المراكز استقلالية ولبنة علمية مؤسساتية إدارية، تؤدي ضرائبها وتسهم في إنتاج المعرفة العلمية، خاصة وأن أهمية هذه المراكز تتمثل في التأسيس لمطلب أساسي وجوهري، يمكننا الإشارة إليه ب "اقتصاد المعرفة"، هذا الأخير الذي لا يمكن أن يرتبط فقط بالجامعة وحدها، بل يلزم أن يصدر أيضا عن هذه المراكز، لأن من يشتغلون بها وينخرطون فيها طوعا إنما يسعون حقيقة إلى تعزيز عطائهم البحثي، واستكمال اختياراتهم العلمية والمدنية، هاهنا تكمن قوة المراكز، لأن إنتاج المعرفة أو دعم اقتصاد المعرفة يشكل عصب المنافسة بكل دلالاته في عالم اليوم، بوصفه النواة الأساسية المؤسسة للمجتمعات الحديثة والمعاصرة.

أعتقد بأننا قد تأخرنا في تسريع عملية تأسيس المراكز البحثية المدنية، وأضعنا الكثير من الوقت في عملية التحول من الجمعية إلى المركز العلمي وإنتاج المعرفة، وهذا ما جعل المجتمع يراوح مكانه من حيث التنمية والمشكلات والعقبات. وأنا أعتقد جازما بأن البحث العلمي سيشكل أحد الأركان والمقومات الأساسية للمساهمة في حل هذه المعضلات، إذ بدون هذا التحول، وفي ظل هذا الاختناق والتخلف الثقافي، وبهذا

التردد والمراوحة في دعم المراكز البحثية، سوف تظل هذه المراكز في مكانها، خاصة فيما يتعلق بأنشطتها العلمية وبتمويلاتها والانخراط فيها، وبقيمتها التنظيمية. أضرب لك مثالا، على الرغم من وجاهة الأنشطة العلمية، وقوتها ورمزيتها، نجد بأن الشهادة الإدارية المسلمة من طرف الجمعية، ما تزال موضوعا غير ذي بال، بمعنى أنها لا تكتسي بعد تلك الأهمية الرمزية، مقارنة بالتي قد نحصل عليها من مختبر معين، أو من جهة أكاديمية بحثية، من داخل مؤسسة جامعية مغربية، كما يظهر من خلال المقارنة بينهما.

لكن لو تحول المركز من بعده الجمعوي إلى بعده المؤسساتي، أعتقد بأننا سنكون أمام لحظة تاريخية مدنية مجتمعية. وأسطر على مجتمعية، فلا مجتمع بدون مراكز تجعل منه موضوعا للتفكير، وتحدد أبعاده ومقوماته، وتسهم في انتاج سياساته العمومية والقطاعية. آنذاك يمكننا القول بأننا صرنا نقتفي آثار الطريق الصحيح في هذا المضمار.

**3. تعتبر هذه المراكز البحثية جزءا من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في الوقت نفسه مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تطور المراكز البحثية؟**

من بين مشكلات المراكز البحثية في هذه النقطة الترقيع والهشاشة فيما يخص جانب الاجتماعي، إذ يتعذر على المركز أن يشتغل كيفما كان وضعه التنظيمي، دون إدارة موظفين وسكريتارية ومقر، دون ميزانية تسيير لتجهيزاته ومرافقه وأطره.

إذن، فالتحول من جمعيات إلى مراكز يقتضي التوفر على بنية قوية ومؤسسية، ما دام الإقلاع العلمي يتعذر لا محالة بالاعتماد على هذه المراكز البحثية على علاتها، وفي ظل هذه الهشاشة الاجتماعية المرافقة لها، بمعنى أن الاجتماعي بداخل هذا المركز يثقل كاهل المركز أولا، ويكون عائقا أمام قدرته على الإيفاء بالحدود الدنيا اللازمة لاشتغاله العلمي.

ثانيا فيما يتعلق بتكوين الموارد البشرية بالمراكز؛ فالأشخاص الراغبون في الولوج إلى هذه المراكز يفتقرون للتكوين المناسب للعمل بها، خصوصا وأن الموارد البشرية في المراكز البحثية لها طابع خاص، وسمات وخصائص معينة. ولأنها تنتج تقارير وتقوم بخبرة ودراسات علمية في المجال العلمي، فيلزم أن تكوين كل الأطر المشتغلة بهذه المراكز ذات مسار علمي ومدني محدد، وهذا يعد من النقائص الكبرى المضايفة للموارد البشرية العاملة في مثل هذه المراكز التي باتت تحتكم للتطوع والعمل الموسمي أحيانا.

ثالثا، تتمثل مشكلة المراكز في طابعها الجمعوي الذي عادة ما يجذب أشخاصا هواة ومتطوعين، بينما البحث العلمي بحاجة إلى باحثين وخبراء أكثر من حاجته إلى متطوعين، إذ لا يمكن للمركز أن يشتغل بعقلية الهواة والرغبات والميول، لأن ما نقصد بالتطوع هو الرغبة في العمل، والقدرة على المساهمة، والإرادة في الفعل، بمعنى تسخير زمن أو وقت أو جهد معين لفائدة المركز. ولكن المؤسسة ليست بحاجة فقط إلى هذا الامر، بل هي بحاجة ماسة إلى خبرة وتجربة وذكاء وقدرات معرفية ومنهجية ونظرية، كفيلة باستشراف المستقبل، وتأهيل الشباب، وبلورة مشاريع لحل المشكلات الاجتماعية، والاسهام الفعال في التنمية الترابية.

من جانب آخر، هناك بعض الأشخاص الذين يبتغون الانتماء لمراكز البحث من أجل الحصول على مردود مالي أو مكتسبات ومنافع معينة من داخلها، أو من يبتغون الحصول على البطاقة والسمعة والانتماء. هذا يثقل كاهل المراكز ويمنعها من بلوغ مرحلة العمل البراغماتي في صيغته المدنية والمجتمعية. لذا غالبا ما نلحظ أنها لم تبلغ بعد مرحلة الأداء العلمي الوظيفي الذي يسمح بالإسهام الفعال، والاستجابة للأهداف والغايات والاختيارات الاستراتيجية الكبرى للمجتمع.

بالنسبة لي، للمراكز آفاق وحضور واعد، إلا أن الجانب الاجتماعي والثقافي في المراكز ثقيل جدا بأعبائه، يرهق كاهلها إضافة إلى المشاكل التي سبق ذكرها، ويجعل انشغالات المراكز تذهب سدى، بما يلزمها بأن تشتغل كثيرا لحفظ ماء وجهها أمام هؤلاء الذين ينتمون إليها.

**4. انطلاقا من تجربتكم ما تقويمكم لمردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها، إن كان هناك ضعف؟**

على الرغم من كل العقبات والمشكلات التي تعاني منها المراكز بما فيها التمويل والمشاكل الاجتماعية. إلا أنها أبانت عن كفاءة وقدرات منقطعة النظير فيما يتعلق بإنتاج المعرفة، سواء من خلال عقد ندوات علمية في مواضيع محددة وذات راهنية، أو الإسهام في تنشيط وخلق الدينامية التي يحتاجها المجتمع.

ففيما يتعلق بالإصدارات العلمية، فقد أبانت عن قدرات علمية في بناء تجارب بحثية منافسة لما يصدر عن مؤسسات جامعية. أما فيما يتعلق بالخبرة، فقد أبانت عن قدرتها وكفاءتها من خلال منطق اشتغالها، في إنجاز الخبرة في كافة المجالات.

وفي مستوى آخر، تساهم هذه المؤسسات العلمية ذات الطابع المدني، في الانتقال بنا من الاجترار الثقافي الى الابتكار العلمي والأكاديمي. لأن تعميم المعرفة العلمية ليس متاحا للجامعة فقط في علاقتها مع طلبتها والذين تقوم بتكوينهم، بل ينجز أيضا من طرف المراكز لأنها تشتغل مع الفاعلين في المجال الاقتصادي

والاجتماعي والتضامني، وفي مجال السياحة الايكولوجية وعدة مجالات أخرى. مما يعني أن تعميم المعرفة العلمية ليس رهينا بالجامعة وحدها وإنما بالمراكز أيضا. فمن يباشر إنتاج المعرفة في علاقتها مع المؤسسات السياسية أو الإدارية؟ ومن يتعاون مع المصالح الخارجية للعمالات والأقاليم؟ المراكز البحثية بطبيعة الحال. بمعنى أن هذه المراكز قد أبانت عن كفاءتها الحقيقية في بناء هذا الجانب العلمي بطريقة مدنية، وهذا ما يمنحها نوعا من الخصوصية والقوة والنجاعة داخل المجتمع المغربي. ومن غير تلك الحيوية المدنية لا يمكن للمجتمع أن يتطور، لذا أعتقد أن حضورها حاليا في المجتمع المغربي يزيد من دينامية هذا المجتمع، وهو شكل من أشكال الابتكار في المجال التنظيمي لإنتاج المعرفية العلمية وتوسيع دائرة الشبكة المنتجة للبحث العلمي في المجتمع المغربي، حيث تتعدد المصادر العلمية، ونتحول تدريجيا إلى مجتمع يدعم اقتصاد المعرفة، مجتمع يبني المعارف من أجل أن يؤسس استراتيجيات العمل، ويخطط لها من خلال برامج ومشاريع قطاعية وترابية. بهذا المعنى يمكن أن نقول إن لهذه المراكز وجودا حقيقيا، وفاعلية معرفية، وعليها أن تشتغل في هذا الاتجاه لكي تبلغ ما تصبو إليه.

**5. المراكز البحثية في العالم صارت فاعلا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟**

في الحقيقة تتأرجح المراكز البحثية في هذا الصدد بين الإيجابية الفعالة والسلبية. المهم في هذه النقطة أن المراكز ما تزال رؤياتها تتراوح ما بين الغموض والوضوح بسبب الخلفية السياسية للمنتمين لهذه المراكز، متأثرة بالتجربة المغربية التي مرت بمرحلتين.

المرحلة الأولى: وفيها ينظر الجمعوي للدولة ولصناعة القرار السياسي والاقتصادي والاستراتيجي للدولة بريبة وشك، ولا يملك القدرة الأيديولوجية، ولا القناعات السياسية التي تسعفه، لكي يباشر العلاقة مع صناع القرار. ويبدو أن هذا المنطق أفضى إلى الصراع والريبة والحيطة من كلا الطرفين، لأننا نعرف مسار تاريخ المغرب، وجدلية الصراع بين العالِم والسياسي التي لم تكن دائما مرنة. نتيجة ذلك، أننا في الكثير من الأحيان ما زلنا نؤمن بأن الخبرة لابد أن تتولاها مراكز أجنبية، وتقوم بها جهات أجنبية، فهذه العقدة حاضرة بقوة عند السياسي، وفي بعض التوجهات "العلمية" في المغرب، التي تعتقد بضرورة إحضار مركز خبرة أجنبي لكي يقوم بأبحاث حول المجتمع المغربي. وهو إشكال أفضى إلى إضعاف المراكز البحثية في المغرب، وأبطأ نسبيا تطورها وتحولها السريع إلى مراكز للخبرة. في حين أننا إذا نظرنا إلى مسار تشكيل المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تشتغل مع صناع القرار وصانعي السياسات، فبدون تردد سنجدها أحسن حالا من أكبر مراكز إدارات البنوك في المغرب.

على صعيد آخر، انتقلنا حاليا في المغرب إلى مرحلة ثانية وهي العمل بمحاذاة مؤسسات الدولة وبمعيتها، لأن العالِم حسم أمره، إذ لم يعد ايديولوجيا أو ذو نفحة سياسية، بل صار عالِما وخبيرا. وقول ذلك، يعني أنه (أي العالم) يملك القدرة على الانخراط إلى جانب السياسي للبحث بدقة في أمور المجتمع وفي مشكلاته. ومن ثم بطبيعة الحال، صار القرار السياسي يصدر بعد استشارات محددة مع هذه المراكز العلمية أو مع بعض الخبراء من داخل هذه المراكز. فمثلا في مدونة الأسرة وفي دستور 2011، وفي النموذج التنموي الجديد، حيث حضر السياسي بمعية العالِم لاستثمار كفاءتهما عندما يشتغلان معا. لأن القرار السياسي ليس قرارا يتخذه السياسي بملء إرادته، بل يأتي بعد استيفاء القرار العلمي، وبعد أن تشتغل الآلة العلمية ويخلص العالم إلى نتائج يبلورها فيما بعد في شكل توصيات، يتوافق بشأنها مع السياسي، ويشتغل معه، لكي يبني على أساسها البرامج والمشاريع والقرارات السياسية.

بهذا الأفق يمكن القول إن العالم لا يمكن إلا أن يكون مع السياسي وناظما لإرادته السياسية. ولأن تاريخ المغرب يعلمنا أن العالِم لم يكن ينمو إلا داخل المؤسسة السياسية، ولم يكن الفيلسوف يعيش إلا داخل البلاط، هذا لا يعني أن الفيلسوف يظل مؤدلجا وملحقا بالمؤسسة السياسية، فما أنتجه ابن طفيل وابن باجة وابن البناء المراكشي واليوسي وابن رشد وابن خلدون وغيرهم من المغاربة الذين عاشوا بمعية السلطان وأهل القرار السياسي لم يكن خارج ردهات الحقل السياسي. فقد كان هؤلاء على قدر كبير من اليقظة العلمية والنقد الفلسفي في جميع المجالات، كما أنتجوا خطابات علمية على أساسها تبلور القرار السياسي. فنحن لا ننافح عن تجارب بعينها، بل لأنها تقليد مغربي أصيل.

دعنا نقول بلغة بسيطة إن القرار السياسي لا يصدر بغير انخراط العالِم، لأن القرار العلمي بغير السياسي سيظل مجرد تصورات نظرية وأكاديمية ليس إلا، في حين أن القرار السياسي بغير التأسيس العلمي سيظل خطابا أجوفا وأعمى. إذن، فنحن بحاجة إلى الطرفين معا، وبحاجة لأن نؤسس لتجربة رائدة في المجتمع المغربي، وهي تجارب نراها مبثوثة في الدول التي تعترف بأحقية العلم وأهميته في الاشتغال إلى جانب السياسة، من أجل بناء تجارب مجتمعية والتحرر من التخلف، والتأسيس لمجتمع حداثي ديمقراطي، وبناء تجارب متقدمة في بلدنا.

**هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحولها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟**

من بين الأمور التي يجب تطويرها في المراكز:

أولا: بناء عملها العلمي بخلفيته المدنية بشكل مستمر وتراكمي، بما يمكّن المراكز من إنجاز ونشر إصدارات رغم كل العوائق، فبتراكمها يمكن أن نحقق النقلة النوعية في المستقبل، لأن الكم يؤدي حتما إلى تطور نوعي، يعني أنها بحاجة لأن تراكم في مجال إنتاج المعرفة العلمية.

ثانيا: المراكز البحثية بحاجة ملحة إلى بناء تجارب مدنية بأفق علمي، ولو كانت صغيرة ولكنها رائدة ورمزية. كتجربة برنامج جيل التي يشرف عليها مركز منصات، إذ تتجلى أهمية البرامج في الجمع بين المعرفة الأكاديمية والعلمية وبين الخبرة التي تمت مراكمتها في العمل الميداني في إطار مشاريع وتجارب طلابية.

ثالثا: ضرورة إجراء عملية تشبيك، إذ لا فعالية وحكامة بهذه المراكز بدون تشبيك، ولا يمكن لها أن تشتغل المنطق نفسه، وفي جهات ومناطق مختلفة من المغرب، دون أن تملك القدرة على بناء شبكة العلاقات مع غيرها من المراكز، التي على أساسها يتم بناء تفكير جماعي في مجالات معينة، بصيغ مشتركة ومتقاطعة، من قبيل تنظيم ندوات وطنية ودولية فيما بينها، لتبادل الخبرات والتجارب البحثية والمدنية، وبلورة الإنتاجات العلمية وفحصها وتطويرها ومراجعتها.

رابعا: المراكز بحاجة إلى تمويل، فإما أن تشتغل بالبرامج والمشاريع، وإما أن تشتغل بمنح دولية، وبطبيعة الحال يمكن لأي مركز أن ينفتح على دراسات وبرامج كونية، ولكن يبدو أن لهؤلاء المانحين أيضا شروطهم واختياراتهم ومطالبهم. لذا لا بد من العمل بعقلانية في هذا الباب، بما يسمح بالحفاظ على معقولية البحث واستراتيجيته المدنية، والالتزام الدائم بالأهداف الكبيرة التي يشتغل عليها كل مركز.

على هذا الأساس، يمكن القول إن المركز بحاجة لمورد قار، سواء تعلق الأمر بميزانية التدبير، أو بالمشاريع والتكوين، وتبعا لهذا المنطق يجب التفكير في آليات جديدة واستراتيجيات نوعية للحصول على تمويلات من الداعمين أو غيرهم. هذا ما يجب على المراكز التفكير فيه للخروج من العقلية التقليدية المبنية على المنح والدعم بالرغم من أهميتهما. والتي غالبا ما تجعل المراكز تشتغل بمنطق جمعوي، ما فتئ يبقيها حبيسة التمويل الإحساني التقليدي. من جهة أخرى، نرى أن المراكز بحاجة إلى موارد بشرية متطورة ومعقلنة وفاعلة وذات خصوصية متوافقة مع العمل في المراكز من أجل تجسيد وضعية المؤسسات البحثية الحقيقة.

أخيرا يجب على المراكز إذا أرادت تحصيل عملية التطور أن تكون مالكة لقدرة هائلة على الإنصات للمشكلات المجتمعية، وأن تكون مبادرة في إثارة الإشكالات المختلفة، ثم العمل عليها والمساهمة في اقتراح حلول لها. بمعنى أن المركز البحثي بحاجة لأن يساير نبض المجتمع وأن ينخرط فيه، وبأن يتخطى عتبة الموازاة له، وأن يفكر بعقل مستقل منهجي أكاديمي ليحل المعضلات التي تكون أمامه. ولا أعتقد أن المركز البحثي يمكن أن يشتغل وهو يتنازع حول السلطة أو أن يكون له موقف سياسي، بل أن يبني موقفا موضوعيا

علميا وأكاديميا. أما المواقف السياسية فيتم إنتاجها داخل المؤسسات الخاصة بالعمل السياسي كالأحزاب والنقابات، فنحن لسنا بحاجة إلى تكرار التجارب الحزبية والنقابية من داخل المؤسسات البحثية. لأن المركز مركز، والحزب حزب، والجماعة العلمية جماعة علمية، والجماعة السياسية جماعة سياسية. إذا لا بد من التمييز بين كل نسق على حدة، وتحديد أهدافه، وبيان الخدمات والأدوار المبتغاة منه.

# لا بحث علمي متطور دون حرية أكاديمية

## رشيد أوراز

خبير اقتصادي، مدير الأبحاث وعضو مؤسس للمعهد المغربي لتحليل السياسات

# رشيد أوراز: لا بحث علمي متطور دون حرية أكاديمية

*يوضح رشيد أوراز أن نشأة المراكز البحثية في المغرب جاءت بالتوازي مع موجة الانفراج السياسي والحقوقي التي عرفتها البلاد، وهو ما ساهم، في إرساء أرضية أولية لعمل هذه المؤسسات. إلا أنه، في الوقت ذاته، يلفت إلى أن هذه المراكز لا تزال تواجه صعوبات حقيقية في التأثير على السياسات العمومية، مشيرا إلى أن تطورها يظل متعثرا بفعل القيود المفروضة على حرية التعبير الأكاديمي، إلى جانب ما يعتبره ضعفا في الموارد البشرية نتيجة تدني مستوى التكوين الجامعي. ويخلص المتحدث إلى أن تجاوز هذه الإكراهات يتطلب إصلاحات بنيوية تعيد الاعتبار للدور العلمي والمعرفي للمراكز في خدمة التنمية وصنع القرار.*

**1- عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقا من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟**

أظن بأن كل مركز له سياقه الخاص، بالنسبة لنا نحن في المعهد المغربي لتحليل السياسات، والذي تم إنشاؤه في سنة 2017، فقد جاء في سياق ضرورة وجود مراكز تفكير، والتي تشتغل حول تقييم السياسات العمومية، وكتابة أوراق السياسات ومختصر السياسات بالطرق الحديثة، كما تفعل العديد من المراكز في العالم ومن أهمها المراكز الأمريكية، والمعروفة بقوة تأثيرها وبنجاحها على الصعيد العالمي، في إنتاج أوراق وتحليلات دقيقة.

إذن هناك تجربة عالمية نحاول تنفيذها في المغرب، بالتالي قمنا بعملية تشخيص، ووجدنا أن أغلب المراكز في المغرب، غالبا ما تكون عبارة عن مراكز تابعة لأشخاص (مؤسسات بحجم أفراد)، وأغلبية هذه المراكز لا تتطور، وتنتهي بنهاية هؤلاء الأشخاص المؤسسين لها. سواء فيما يتعلق بعدم قدرة هؤلاء الأشخاص على العطاء، أو عدم قدرتهم على تسيير تلك المراكز، وهكذا تتلاشى هذه المراكز. وفي هذا الصدد حاولنا إنشاء مؤسسة بطريقة مختلفة، خصوصا من ناحية الإنتاج حيث أننا نصبوا إلى إنتاج أوراق سياسات بطرق حديثة، وليست أوراق بحثية أكاديمية، غالبا ما ينتجها باحثون ينتمون للعالم الأكاديمي.

من جهة أخرى بالنسبة للسياق 2018/2017 وهنا نتحدث عن ستة سنوات بعد الربيع العربي، بدأ يلاحظ ويبرز أن الانفتاح السياسي في المنطقة بدأ يتجه نحو إغلاق القوس، وبالتالي قلنا أنه يجب على المجتمع المدني على الأقل أن يساهم فكريا وبحثيا، وأن يستثمر في تلك الديناميات الاجتماعية الموجودة، وأن يدرسها وأن يحاول التأمل فيها وفي أسباب انطلاقها، وأسباب فشلها، وفي نظري هذا هو السياق العام بشكل مختصر.

في موضوع آخر، لم يسبق أن تعرض أي نشاط من الأنشطة التي قمنا بإنجازها للمنع أو التضييق، إذ هناك مجموعة من التقارير التي تم إصدارها من طرف المركز، حيث هناك على الأقل ثلاث وزارات قامت باستدعائنا من أجل اللقاء بها، وهناك مؤسسات تعاملنا معها كالبرلمان مثلا، التي أجرينا رفقتها مجموعة من الأبحاث، هناك أيضا الاعلام العمومي الرسمي بالخصوص، والذي تعامل مع تقاريرنا، من خلال الاعتماد عليها في برامجه، أو إنجاز روبورطاجات حولها، وتبقى هذه حدود علاقاتنا مع المؤسسات العمومية.

بالنسبة للباحثين هناك إقبال من طرفهم، بالرغم من كون المؤسسة لا تتوفر على موارد كبيرة، حيث أننا لم نستطع تلبية الطلبات المتزايدة على المركز، خصوصا فيما يخص التكوينات التي نجريها في هذا المجال، إذن هناك مجموعة من الفاعلين الذين تعاملنا معهم، لكن لم نستطع الاستجابة للجميع، على مستوى التكوينات والتدريبات. من ناحية أخرى فمؤسستنا باعتبارها تستهدف الباحثين، فعلاقتها تبقى محصورة في هذا الإطار، إضافة إلى المسؤولين وصناع القرار، وكذلك المراكز الأخرى، ولكن على المستوى الاجتماعي لا يمكن الجزم في هذه المسألة، غير أنه في بعض الأحيان عندما نصدر تقريرا نجد أصداءه في مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال مشاركته من طرف الناس والتفاعل معه، من جهة هناك من يثمن هذا التقرير، ومن جهة أخرى قد يتعرض للنقد.

**2- معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟**

بالنسبة لي أظن أن الصيغة القانونية لا تطرح مشكلا كبيرا، ما يطرح المشكل هو كيفية التدبير المالي للجمعيات، إذ لا يمكن التعامل مع الجمعيات خصوصا التي تحصل على منح كشركات تحقق أرباح، وأن يتحول جزء من تلك المنح إلى ضرائب، في بعض الأحيان قد تحصل اقتطاعات إلى غير ذلك، لكن على المستوى الإداري لا يوجد مشكل، ومعمول به في عدة دول، بالتالي فأن يكون المركز جمعية لا يمثل إشكالا، بالنسبة لي عاينت عدة تجارب والتي اشتغلت كجمعيات لكن كان عطاؤها جيدا.

يطرح المشكل في هذه المسألة عندما لا تحترم القواعد أثناء تأسيس الجمعية، وعندما يكون لديك مركز وينتظم في سياق جمعية، غير أنها جمعية غير حقيقية؛ بمعنى أنها جمعية لا يتم فيها النقاش بين أعضائها، ولا يتم فيها اتخاذ القرار بطريقة مشتركة، كما أنه لا يخضع للنقاش والتداول، هنا يطرح المشكل خصوصا إذا لم تكن هناك ديموقراطية داخلية في صناعة القرار، وبهذا فالصفة القانونية لا تطرح مشكلا كبيرا، وبطبيعة الحال كان سيكون من الجيد وجود إطار قانوني خاص بالمراكز البحثية.

في السياق الحالي لا أظن أن مشكل الصفة القانونية يطرح مشكلا، غير أنه في المستقبل لا أعرف ماذا سيحصل؟ ربما عندما يتغير السياق والوضع في المستقبل قد نحتاج معه إلى قانون خاص بالمراكز، رغم أن حرية إنشاء الجمعيات في المغرب تعترضه بعض العراقيل، خصوصا عندما تكون هذه الجمعيات أو الأشخاص المسؤولين عنها تحت حظر غير رسمي، أوأنهم يظهرون كمعارضين...، لكن في الحالات الأخرى يعتبر إنشاء جمعية والعمل بها أمرا عاديا ولا يطرح مشكلا.

**3- تعتبر هذه المراكز البحثية جزء من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في نفس الوقت مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تطور المراكز البحثية؟**

لا أستطيع صراحة الحكم على المراكز البحثية الأخرى وكيف يمكن للإطار المؤسساتي الخاص بها، أن يعيقها أو أن يساهم في تطورها، لكن عند الحديث عن **"معهد ميبا"**، فصفة الجمعية لا تؤثر سلبا على عمله كمركز ينتج أبحاثا، ويقدم تقارير، وهذا التصور هو بناء على تجربتنا في العمل، فاشتغالنا كجمعية لم يعرقل مهامنا، ولم يؤثر على توقيعنا لشراكات مع مؤسسات أخرى، أو أن يمنع التعامل معنا باعتبارنا جمعية إلى غير ذلك.

نحن كجمعية اشتغلنا كثيرا، وأنتجنا أبحاثا وتقاريرا، وقمنا بإنجاز شراكات مع عدة مؤسسات، كما أننا حصلنا على عدة منح، وأنجزنا مجموعة من التكوينات، كما أننا نظمنا العديد من الأنشطة الخارجية. وبالتالي فهذه الصفة لم تخلق لنا مشكلا في الوضع الحالي.

**4- انطلاقا من تجربتكم كيف يمكن لكم أن تعلقوا على مردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها إن كان هناك ضعف؟**

المراكز البحثية تعاني من مشكل كبير، وهو أن البحث العلمي في المغرب متدهور بشكل كبير جدا، ولكي أكون صريحا، فما تنتجه هذه المراكز لا يرقى لمستوى أن يكون منتوجا بحثيا قويا ومؤثرا، وأن يخترق مجالا من المجالات على سبيل المثال، بالتالي فهذه المراكز تدفع ضريبة السياق الحالي الذي تتواجد فيه،

فالجامعة أولا في تدهور كبير، ثم أنه قلما تجد الباحثين الذي يشتغلون بجدية والمكونين بشكل جيد، كما أن الشباب الباحثين والذين لديهم كفاءات بحثية والقادرين على المساهمة بحثيا وأكاديميا في هذه المراكز هم أيضا نادرون.

من هذا المنطلق فهذه المراكز البحثية هي بنت سياقها، فعلى سبيل المثال نجد العديد من الأشخاص يقدمون العديد من المداخلات، وينجزون الكثير من الأنشطة بدون محتوى ذو قيمة، ويتم تكرار نفس الأفكار ونفس الوجوه بدون فائدة تذكر، بل هناك مراكز تنتج منشورات ولكن جودتها جد رديئة، في حين هناك القليل من العمل وبعض المحاولات المعدودة على رؤوس الأصابع، والقليل من الجودة، في هذا المجال. وهذه سمة ليست خاصة بالمغرب بل وضعية العالم العربي ككل، وعموما هذه الوضعية هي نتاج قرابة 50 سنة من تجريف الجامعة، والقضاء على كل ما يمكن تسميته بالعقل النقدي والمقاربات النقدية، أو الاجتهاد في إطار رؤية نقدية للواقع. بالتالي ما تبقى هو عبارة عن تجميل للواقع مما يجعل من السهولة السقوط في متاهات الرداءة.

عموما من الممكن القول أنه من ناحية الكم هناك إنتاجات كثيرة، ولكن من ناحية الكيف ربما ليست بالمستوى المطلوب، فبالنسبة لي في مجال البحث العلمي، ومجال البحث بصفة عام، يعتبر الكيف والجودة أهم بكثير من الكم، فوجود مركز أو مركزين يشتغلان بكفاءة وينتجان أبحاثا ذات جودة عالية، وأوراق علمية جيدة، يعتبر أفضل من 100 ألف مركز بدون فائدة.

حسب تتبعي لا توجد مشاريع فارقة واستثنائية، ولديها إسهامات كبرى في هذا المجال، فقط هناك تجارب عادية، مراكز تشتغل تنتج، بعد ذلك تستمر في هذه السيرورة دون أثر فعلي يذكر. كما أنني لا أستطيع الحكم على هذه التجارب فقط من تخصصي فأنا لدي تخصص ضيق، لا أستطيع أن أحكم على أشخاص في تخصصات أخرى كالقانون والعلوم الاجتماعية...، لكن في الصورة العامة يبدو لي أنه لا توجد أمور كبيرة.

في سياق آخر فاشتغال الأساتذة الجامعيين في المراكز البحثية تعتبر مشكلة كبيرة، وهذا مؤشر على الأزمة، لأن الجامعة هي الأصل، والمراكز تعتبر فقط مكملة لدور هذه الجامعات، بالتالي فأن يتجه الأساتذة من الجامعات نحو المراكز البحثية، يعتبر قضية شائكة، وهذا ما أشرت له سابقا بكون المراكز البحثية تدفع ثمن تدهور مؤسسة الجامعة، وتراجعها على مستوى البحث العلمي.

**5- المراكز البحثية في العالم صارت فاعلا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟**

أولا هذه المراكز ليست لها قدرة على التأثير، ثانيا صانع القرار يستغني عن هذه المراكز، فطريقة صنع القرار في السياق الحالي لا تحتاج للمراكز، حيث أن الفاعل السياسي يخشى فقط أن تخرج دراسات أو تقارير قد تنتقد عمله ويتم استغلالها سياسيا، ما عدا ذلك فالفاعل السياسي لا يعرف وجودك من عدمه، ولا يعيرك اهتماما، ولا تشكل له أي شيء في هذا الواقع السياسي والتدبيري.

أظن أن المراكز البحثية هي الأخرى أدرى بهذه الأمور، بالتالي فهذا من بين الأسباب التي تجعلها لا تترافع على ما تنتجه، انطلاقا من هذا الوضع تقوم هذه المراكز بإخراج تقاريرها للوجود، وفي أقصى ما يمكن عمله تنظيم ندوة صحفية بحضور بعض المسؤولين والفاعلين الترابيين، منهم من يريد الإنصات لمضامين التقارير، ومنهم من يسجل حضوره لا أقل ولا أكثر.

الواقع الذي نعيشه شديد السوء، شديد التخلف، وهناك مزيد من التدهور الكبير، فنحن نعيش في مرحلة لا يعني فيها نهائيا أن وجود بحث علمي أو رأي علمي سيقابل بالإنصات له والعمل به من طرف الفاعلين السياسيين، فصناع القرار يتجهون لأماكن أخرى كمكاتب الخبرة والاستشارة والتي تكون أجنبية أحيانا كثيرة، ويتم تبذير أموال طائلة من أموال دافعي الضرائب، وفي النهاية سواء نجحت هذه المشاريع أم لم تنجح فهي لا تخضع للتقييم. أما عمل المراكز البحثية المحلية والذي يكون عملا تقييميا في الأغلب، فلا تقوم بأية أدوار في مرحلة وضع السياسات نظرا لعدم وجود الموارد، ولأن المسؤولين لا يدمجونها في مسلسل وضع السياسات.

**6- هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحولها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟**

في الوقت الحالي أعتبر الأمر مستحيلا، إذا لم تتغير الشروط السياسية والاجتماعية التي نعيشها. فبدون حرية التعبير وبدون القدرة على الانتقاد، بدون القدر على التفكير خارج الصناديق الجاهزة، لا يمكن للمراكز البحثية أن تقدم قيمة مضافة، من ناحية ثانية لا يمكن لهذه المراكز أن تشتغل بدون موارد بشرية بحثية حقيقية، وهنا نتحدث عن الباحثين المختصين في السياسات العمومية، فصناعة الباحث تحتاج ما بين 20 إلى 30 سنة بين التدريس وتراكم الخبرة، وليست موضوعا سهلا يرتبط بتكوين بسيط في سنة أو سنتين، لكي يكون الباحث كفؤا وله القدرة على مقاربة مواضيع وقضايا معينة. كما أنه يجب أن يشتغل في جو منفتح، يمكن أن يعبر عن أفكاره وانتقاداته بيسر وبدون مشاكل.

ما دامت هذه الشروط غير موجودة فسيبقى عمل هذه المراكز محصورا ومرتبطا بالبحث عن الموارد، كما أن أفق التجديد سيتجلى فقط في تنوع مخرجاتها وتعددها، لكن على مستوى العمق لا يوجد شيء قد يحدث على الأقل في الأمد المنظور، وفي المستقبل لا أعتقد أنه قد تحصل التطورات التي ستسمح بحرية التعبير، حتى المجال الأكاديمي، وبالتالي ففي ظل الشروط الحالية من الصعب على هذه المراكز أن تقدم شيئا للمجتمع.

# المراكز البحثية في حاجة لبناء نموذج اقتصادي مستقل

## حسن ضفير

منسق عام لجمعية
مبادرات تكوين
ومرافقة فاعلي
القرب IFAAP،
وعضو دينامية
صوت المجتمع
المدني بالدارالبيضاء

# حسن ضفير: المراكز البحثية في حاجة لبناء نموذج اقتصادي مستقل

*يشير حسن ضفير إلى أن نشأة المراكز البحثية في المغرب جاءت استجابة لحاجة ملحة إلى إنتاج معرفة قادرة على إرشاد الفعل الميداني للفاعلين في مختلف المجالات. ويؤكد في هذا الصدد أن نجاح هذه المراكز لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تبني نموذج عمل اقتصادي مستقل، يأخذ بعين الاعتبار، خصوصيات هذه المؤسسات باعتبارها جزءًا من منظومة المجتمع المدني. وعلى الرغم من التحديات القائمة، يلفت المتحدث إلى أن هذه المراكز استطاعت أن تحقق تراكما معرفيا ذا قيمة، وهي مؤهلة للإسهام في عقلنة النقاش العمومي حول السياسات العامة، شريطة أن يتم، توسيع الهامش المتاح أمامها لممارسة دورها البحثي بحرية واستقلالية.*

1. **عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقا من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟**

ظهور المراكز البحثية لا ينفصل عن سياق تطور المجتمع المدني المغربي سواء على مستوى الكم أو النوع، فعلى المستوى الكمي يمكن رصد هذا التطور من خلال عدد الهيات و المنظمات المصرح بها، فمثلا حسب اخر التقارير نتكلم عن 63 تعاضدية و 54 الف تعاونية تضم ما يقرب عن 800 الف متعاون و متعاونة بالإضافة الى ما يناهز 300 الف جمعية ناهيك عن مختلف اشكال التنظيم الذاتي للمواطنين و المواطنات سواء مجاليا او قطاعيا -المصرح و الغير المصرح بها-ان هذه الأرقام وان كانت غير دقيقة في بعض الأحيان لصعوبة الولوج الى المعلومة الا انها تبقى مؤشرا على التنامي الكمي للهيات والمنظمات المدنية رغم محدوديته بالمقارنة مع دول أخرى.

على المستوى النوعي فيمكن رصد هذا التطور من خلال مراحل تطور علاقة الدولة بالمجتمع باعتبار عملية التأثير و التأثر المتبادل و لتطور حاجيات المجتمع كذلك، فإلى جانب الاشكال التقليدية في التنظيم الذاتي لشؤون القبيلة أو ما بين القبائل سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية وحتى الامنية (الجماعة، اكادير، التويزة، الشرط ) ضهر ما بين 1919 و 1951 ابان فترة الاستعمار الاشكال الحديثة للمجتمع المدني ( التعاونيات، التعاضديات، الجمعيات...) تلبية لمجموعة من الحاجيات سواء من حيث الإنتاج، التمويل، السكن، الاستهلاك، الاستغلال... الخ وبالنظر الى التحديات التي انطرحت ما بعد الاستقلال خاصة في

مجال التعليم و التأطير ظهرت الجمعيات التربوية و القرائية والتي تعنى بالأوراش ... وخلال سنوات الثمانيات و بفعل اثار سياسة التقويم الهيكلي برزت الجمعيات التنموية او ما يعرف بجمعيات السهول و الهضاب لتغطية انسحاب الدولة من مجموعة من القطاعات الاجتماعية و بعد الانفراج السياسي سنوات أواخر التسعينيات برزت الجمعيات التي تشتغل في مجال حقوق الانسان و القضايا النسائية (النوع) للدفاع عن ضحايا الانتهاكات الحقوقية و لتوسيع مجال الحريات الفردية و العامة ... هذا التطور على مستوى مجالات الاشتغال رافقه تطور على مستوى اليات الاشتغال فقد انتقلنا من هيأت و منظمات محركها و حافزها تلبية الحاجيات المعبر عنها بطريقة تطوعية و عفوية الى هيأت و مؤسسات مهيكلة و منظمة و باليات تخطيط و ببرامج عمل متعاقد عليها وبأهداف و نتائج محددة.

اما على المستوى التشريعي فدستور 2011 أقر الديمقراطية التشاركية كاختيار لتدعيم الديمقراطية التمثيلية وهو ما بوا المجتمع المدني (جمعيات، تعاونيات، نقابات، جامعات، صحافة او مجموع المواطنين والمواطنات...الخ) موقع الفاعل/ الشريك في صياغة وتتبع وتقييم السياسات العمومية الى جانب باقي الفاعلين الدولة والأحزاب.

هذا التراكم الكمي والنوعي الذي عرفه المجتمع المدني بالمغرب واخذا بعين الاعتبار الأدوار والوظائف التي يقوم بها، والتحولات المتسارعة التي تعرفها الدول والمجتمعات في سياق العولمة افرز احتياجات ومجالات أخرى للاشتغال من شانها الارتقاء بالفعل المدني الى مستوى طرح تصورات ومقترحات للسياسات والبرامج العمومية. خصوصا امام انحصار دور كل من الأحزاب في عملية التأطير والتكوين الإيديولوجي والجامعات في التأطير الأكاديمي خاصة في المجالات الإنسانية والاجتماعية

ومن وجهة نظري ضمن هذا السياق نشأت المؤسسات البحثية خارج الجامعات كصيغة جواب على هذا النقص في تعميم المعرفة وأدوات التحليل بالنظر لهذه التحولات المتسارعة لان من شان تعميم المعرفة وامتلاك المعطيات المساهمة في عقلنة الحوار والتشاور العمومي وارشاد الفعل الميداني من جهة والارتقاء بالتجارب والخبرات المكتسبة لدى الفاعلين الميدانيين الى مستوى انتاج المعرفة من جهة اخرى.

**2. تحدثتم عن إرشاد الفعل الميداني، هل يمكنكم التوضيح أكثر قدرة المراكز البحثية على إرشاد الفعل الميداني في علاقته بالمجتمع المدني؟**

انطلاقا من تجربتي كفاعل مدني في علاقتي ببعض المراكز البحثية من بينها **منصات** ان مجموعة من البحوث او الأوراق البحثية التي تم انتاجها، سلطت الضوء على بعض القضايا والظواهر الاجتماعية التي تم التطبيع معها في المجتمع او التي لا تعتبر أولوية وفق المنظور الحالي او البنية الثقافية السائدة رغم تأثيراتها

على المستوى القريب المتوسط والبعيد. وعلى سبيل المثال لا الحصر وضعية المهاجرين جنوب الصحراء وأطفالهم الذين ازدادوا في المغرب...

ومن أدوارها كذلك هو المساهمة في الانتقال بالنقاش العمومي حول بعض القضايا الراهنة من مستوى الطروحات الأيديولوجية المتصارعة (مع او ضد) الى الالمام والوعي بالتحولات والوقائع المجتمعية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وما تفترضه من إجراءات وتدابير وسياسات...

كما اعتبر طرح خلاصات هذه الوثائق البحثية والاطروحات للنقاش ما بين الباحثين والفاعلين ممارسة جيدة سواء بالنسبة للباحث الأكاديمي وللفاعل الميداني. وتجسيد للعلاقة الجدلية ما بين النظرية والممارسة. فما قيمة المعرفة المنتجة إذا لم يتم تطويرها والاسترشاد بها في الممارسة والفعل الميداني وما الغاية من الفعل الميداني إذا لم يرتقي كتجربة وممارسة الى مستوى فرز النقلة النوعية داخل الدولة والمجتمع.

غير ان هذه العلاقة التكاملية الواقعية والممكنة ما بين فاعلي المجتمع المدني سواء المهتم بالفعل الميداني او المختص بالبحث الأكاديمي لازالت محدودة وتتطلب المزيد من الاشتغال وتظافر الجهود من اجل توسيعها وتطويرها.

**3. معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟**

القوانين المنظمة لهيات ومنظمات المجتمع المدني متعددة ومتنوعة، حسب الشكل القانوني (جمعية، تعاونية، تعاضدية...) أو مجال الاشتغال (اقتصادي، اجتماعي، رياضي، مالي...) لكون مجموعة من الجمعيات المشتغلة في مجالات معينة مؤطرة بقوانين خاصة، والملاحظ ان هذا التعدد يغلب عليه التشتت وعدم الانسجام. فنحن امام ترسانة من التشريعات المتراكمة زمنيا وقطاعيا وامام مجموعة من القوانين والإجراءات المتفرقة ان على مستوى الوثائق المؤطرة (قانون الحريات العامة، قانون التعاونيات، التعاضديات، مؤسسات القروض الصغرى...) او على مستوى الإدارات المكلفة (الإدارة العامة للضرائب، المحاكم، الداخلية، الوزارات، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي...) وهذا راجع بالأساس الى غياب رؤية مؤطرة وموجهة لهذا المجال باعتباره قطاعا اخر او ما سمي في تقرير النموذج التنموي الجديد بالقطاع الثالث

فطبيعة مؤسسات المجتمع المدني تتميز بخصائص وأدوار تختلف عن المؤسسات، العمومية والقطاع الخاص فهي مستقلة تتشكل بإرادة جماعية للمنتسبين اليها و تقوم بأدوار اجتماعية و اقتصادية خدمة

للصالح العام دون هاجس تحقيق و مراكمة الارباح الامر الذي يفترض مراجعة شاملة و تقييم عام لهذه الوضعية، سواء على مستوى المناخ السياسي العام، او على مستوى التشريعات و القوانين المؤطرة حتى تتوالم مع طبيعتها و خصائصها، او على مستوى السياسات العمومية الموجهة لهذا القطاع و لفاعليه حتى يضطلع بمهامه وادواره والمساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و عدم اعتباره أداة لسد الفجوات.

فمن وجهة نظري ورش التأهيل القانوني والتشريعي لهذا القطاع -والمراكز البحثية جزء لا يتجزأ منه - يجب معالجته بمنظور شمولي حتى نرتقي به الى مستوى القطاع القائم بذاته والمساهم الى باقي القطاعات الأخرى (القطاع العام والقطاع الخاص) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. **تعتبر هذه المراكز البحثية جزء من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في نفس الوقت مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تتطور المراكز البحثية؟**

أولا يجب طرح السؤال حول موقع ودور المجتمع المدني ضمن تطور الديمقراطية مفهوما وممارسة في الوقت الراهن قبل الخوض في الإشكالات والعوائق التي تواجهه. فدستور 2011 اقر الديمقراطية التشاركية كاختيار وبالتالي أصبحنا امام ثلاث مستويات للديمقراطية:

المستوى الأول: الديمقراطية التوزيعية والفاعل الرئيسي هي الدولة باعتبارها تحصل الضرائب والموارد وتقوم بإعادة توزيعها على كافة شرائح وفئات المجتمع عن طريق سياسات وبرامج عمومية،

المستوى الثاني: الديمقراطية التمثيلية والفاعل الأساسي هي الأحزاب السياسية لكونها تطمح لتوسيع تمثيلها للمواطنين للوصول او التناوب على ممارسة السلطة باعتبارها حكومة ظل عن طريق الاقتراع او الانتخابات

والمستوى الثالث: هو الديمقراطية التشاركية والتي جاءت كتصحيح لخلل في عملية الانتداب التي ترهن مصير المواطنين والمواطنات وحقوقهم خلال المدة الانتدابية وتصادر حقهم في التعبير والمشاركة في انتاج السياسات والقرارات وتجويدها وكذا تقويمها عن طريق تحفيز اليات المشاركة وتقديم المقترحات وتتبع وتقييم السياسات العمومية

وبالرجوع الى سؤالكم ففي اعتقادي ووفق هذا المنظور فالإشكالات والعوائق التي تواجه المجتمع المدني ذات طبيعة عرضانية وهيكلية تمس باقي الفاعلين في المستويات الثلاثة للديمقراطية سواء على مستوى الموقع والأدوار والسلطات، اذن فتطور المجتمع المدني لا يمكن فصله عن التطور الديمقراطي العام، اما

الإشكالات و العوائق الخاصة بفاعلي المجتمع المدني فهي متعددة و متنوعة خصوصا ان المجتمع المدني ليس وحدة منسجمة ومتناغمة سواء على مستوى المكونات او اليات الاشتغال فبالإضافة الى الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات هناك النقابات الصحافة والأكاديميين والحركات الاجتماعية

اما بالنسبة للمراكز البحثية بشكل خاص فاعتقد ان الاشكال المحوري هو سؤال الهوية و الموقع لأننا امام تجارب متعددة للمراكز البحثية تختلف من حيث ظروف النشأة و من حيث الخدمة المقدمة، فهناك مراكز تقدم ابحاثها كخدمة عمومية أي ان رهانها هو الرفع من وعي المواطنين و المسؤولين وبالتالي المساهمة في التنمية بشكل عادل و مستدام وهنا امام فاعل للمجتمع المدني مؤطر أخلاقيا وقيميا، و أخرى تقدم خدمة تحت الطلب بمقابل ربحي و لا تنفصل من حيث اليات اشتغالها عن المقاولة الخاصة، و في هذه الحالة نحن امام نفس التسمية أي المراكز البحثية و لكن ليس امام نفس الفاعل من حيث الهوية و الموقع و بالتالي يتعين الفرز ما بين المراكز البحثية التي تنخرط ضمن فعاليات المجتمع المدني و المقاولات الخاصة لان تطور النوع الأول مرهون بالسياسة العمومية الموجهة للقطاع او للمجتمع المدني ككل و الثاني مرتبط بجدلية العرض و الطلب.

**5. انطلاقا من تجربتكم كيف يمكن لكم أن تعلقوا على مردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها إن كان هناك ضعف؟**

لقد واكبت جزئيا النقاش الدائر حول وضعية المراكز البحثية وافاق اشتغالها من خلال بعض الأنشطة التي نظمها مركز منصات وفي غياب تقييم مؤسساتي لهذه المراكز يصعب التعليق على مردوديتها بشكل موضوعي لاختلاف التجارب و تعدد المجالات و تنوع طرق اشتغالها لكن يمكن القول اجمالا و إضافة الى ما اشرت اليه أعلاه اعتبر ان المراكز البحثية المدنية أي التي تنتصب عمليا بحكم ممارساتها كفاعل مدني تشكل نقلة نوعية ضمن مكونات المجتمع المدني لعدة اعتبارات من بينها، انها تشكل جسرا ما بين الفاعل الاكاديمي المنضبط منهجيا و الفاعل الميداني الملتزم بقضايا التنمية عمليا، و لكونها إطارات مستقلة سواء من ناحية التنظيم و اجندة الاشتغال فهي تتميز بنوع من الديناميكية و المرونة تجعل اشتغالها او منتوجها كأبحاث و دراسات اقرب الى اهتمامات الفاعلين، لكون مجموعة من موضوعات البحث و الدراسة تتماشى مع مستجدات السياق او تلفت الانتباه الى بعض التطورات و الظواهر المستجدة و التي يتعن الإلمام بها من قبل الفاعلين سواء مسؤولين او مواطنين. كما اعتبر جزءا من المراكز البحثية فاعل في التربية الشعبية من خلال تيسير ولوج الفاعلين الى بعض المعارف والأسس النظرية المؤطرة لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية مهما كان مستوى ومجال تكوينهم الدراسي.

اما عن أسباب الضعف او لنقل التحديات التي تنتصب امام هذه المراكز فمن وجهة نظري ودون الخوض في التفاصيل تبقى مسالة الاستمرارية وديمومة اشتغال هذه المراكز مع الحفاظ على استقلاليتها اهم الإشكاليات التي يتعين رفعها و مواجهاتها، وهذا يفترض من وجهة نظري الاجتهاد لصياغة نموذج اقتصادي يتماشى مع خصائصها كفاعل مدني، من جهة معني بالسياسات العمومية الموجهة للمجتمع المدني خاصة على مستوى الدعم المادي ومعني كذلك بصياغة علاقات تكاملية و ترابطية مع باقي فاعلي المجتمع المدني كبيئة حاضنة، و من جهة أخرى فاعل مستقل على مستوى استراتيجية اشتغاله باعتبارها نابعة من رؤية و اختيارات أجهزته التقريرية و التسييرية.

**6. المراكز البحثية في العالم صارت فاعلا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟**

من خلال متابعتي لبعض تجارب المؤسسات البحثية في بعض الدول فهي تقوم بمجموعة من الأدوار بدءا من التثقيف والتوعية مرورا بتقديم الاستشارة وانتهاء بالدور الاستشرافي والتوقعي وذلك عبر تحليل للمعطيات وللسياق ورصد الاتجاهات الكبرى وفق مقاربات ومناهج اكاديمية سواء تعلق الامر بالقضايا او السياسات ذات الطابع المحلي الوطني او الدولي. فنجد هذه المؤسسات البحثية منشغلة بتنشيط النقاش العمومي في القضايا الكبرى. فمثلا وبالنظر للتحولات الاقتصادية و الجيوسياسية التي يعرفها العالم نشهد زخما في الإنتاج و النقاش من اجل تفكيك ميكنزمات و اليات اشتغال منظمة البريكس اقتصاديا، سياسيا و ماليا و مقارنتها مع النظام الاقتصادي العالمي السائد او الذي يمثله اتفاق واشنطن، كما نجدها تتابع دراسة و تحليلا لمختلف الارتجاجات و التحولات العالمية و تأثيراتها على مصالح الدول او على النظام العالمي (هايتي، فيتنام، دول الساحل جنوب الصحراء...الخ) كما انها منخرطة في تفكيك نتائج الاختيارات السياسية و الاقتصادية، اجتماعيا، بيئيا، ثقافيا و صحيا... و تعتبر ابحاثها و دراساتها مرجعا لصانعي القرار و لعموم المواطنين و المواطنات لكونها اكثر عمقا و تحليلا من المادة الإخبارية

في المغرب ورغم المجهودات المبذولة من طرف بعض مراكز الأبحاث والدراسات يبقى تأثيرها وموقعها في صياغة القرار العمومي هامشيا او محدودا وذلك راجع لعوامل موضوعية وذاتية. من الناحية الموضوعية كون اليات النقاش العمومي في المجمل غير مؤسساتية ولا تنضبط لقواعد اشتغال واضحة فمساحاتها وفضاءاتها تتمدد وتتقلص حسب موازين القوى ما بين المجتمع والدولة، فمثلا بعد الاحتجاجات والارتجاجات الكبرى تفتح قنوات التشاور والنقاش العمومي لحظيا وبعد ذلك يتم اقفال القوس ومثال على ذلك ما وقع بعد حركة 20 فبراير، ما دون ذلك نجد ان هناك فضاءات واليات للتشاور لكن تبقى شكلية

ودون تأثير يذكر هذا من جهة. من جهة أخرى فعلى المستوى المحلي نجد ان صانع السياسة والبرامج والمخططات التنموية خاصة الهيات المنتخبة بدأت تستقيل او تنسحب تدريجيا من هذه المهمة لكون هواجسها تنحصر خلال عملية التخطيط و البرمجة في ملء الاشتراطات و المعايير الشكلية والمسطرية مخافة عدم التأشير سلطات الوصاية و بالتالي يتم تفويض هذه المهمة الى مكاتب الدراسات الخاصة التي تنجزها وفق مقاربة تقنية تفرغ هذه اللحظة المفصلية من إمكانية استيعاب مختلف التصورات ووجهات نظر الفاعلين بما في ذلك خلاصات الدراسات و الأبحاث التي تقوم بها هذه المراكز البحثية المدنية خاصة المشتغلة في حقل العلوم الانسانية.

اما العوامل الذاتية فنجد ان مجموعة من المراكز البحثية أو مراكز الدراسات والأبحاث ابتعدت عن مقاربة القضايا والإشكالات بمناهج علمية واكاديمية وأصبح فعلها دعائي أكثر منه بسط للمعطيات ومناهج المعالجة والتحليل ومناقشة الخلاصات بمعزل عن اختيارات الدولة او المجتمع الامر الذي سيحد من ان تلعب دورها كفاعل مدني موثوق ومعترف باستقلاليته وموضوعيته ومخاطب من طرف الدولة والمجتمع.

7. **هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحولها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟**

كفاعل مدني لا يمكن انكار الاسهامات والدور الهام الذي يمكن ان تلعبه المراكز البحثية المدنية كما اشرت الى ذلك أعلاه والذي نأمل ان يستمر ويستثمر ليساهم في التراكم المعرفي العضوي الضروري لتحقيق التطور النوعي ان على مستوى قرارات الدولة او بنيات واليات اشتغال المجتمع. لكن الوعي بالأهمية والتعبير عن النية يبدوا انه يصطدم بالظروف الموضوعية التي تحيط باشتغالها خصوصا اننا في مجتمع نسبة الامية لازالت مرتفعة ومعدلات القراءة متدنية وفضاءات الحوار والنقاش تتقلص والاهتمام بها يتضاءل بالإضافة الى الاسهال الذي يعرفه محتوى مواقع التواصل الاجتماعي والذي يغلب عليه الجانب العاطفي والاستهلاكي ويحد من إمكانية النفاذ لخلخة المعتقدات والمسلمات وعقلنة الاختيارات. امام هذا الوضع المعقد والمتشابك يطرح السؤال الكلاسيكي ما العمل من اجل تفكيك وحلحلة هذا الوضع؟ فبسط هذه الوقائع والتعقيدات ليس بخلفية تشاؤمية او لتثبيط العزائم وانما الغرض منها التعامل بواقعية والطموح بجرأة وعقلانية وهو ما يستلزم التفكير الجماعي في المداخل والاستراتيجيات العملية الممكنة لهذه الاستمرارية بما يتوالم مع السياق الحالي.

فمن وجهة نظري اول المداخل هو تحديد الهوية فنحن امام فاعل مدني وليس الدولة او حزب وهذا مهم لكون هذا الموقع وهذه الهوية تنعكس على مقاربات ومناهج الاشتغال وبالتالي على تحديد مؤشرات التأثير. ثاني المداخل على مستوى مقاربة الاشتغال لان عملية تطوير الاشتغال من اجل تحقيق الاثر ليست عملية خطية، فواقعيا الامر أكثر تعقيدا وتشابكا بمنظور نسقي بحيث ان جميع الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها هذا الفاعل تحدث تغييرا في البنية العامة سواء بالإيجاب او السلب او على مستوى الانتشار او العمق وبالتالي تفترض منظومة للتتبع والتقييم ترتكز على عملية التعلم من اجل رصد هذه التغيرات على مستوى المدى او العمق وترصيد المكتسبات وتقويم الاختلالات لأننا بصدد عملية جدلية وتراكمية. ثالث هذه المداخل ذو طبيعة منهجية بحيث يمكن التمييز ما بين ثلاث مستويات للتطوير ورصد الأثر، رغم ارتباطها وتشابكها واقعيا، المستوى الأول مرتبط بالأثر المستهدف داخليا أي على مستوى المركز البحثي باعتباره جزء من البنية العامة وحركيته تحدد شكل وتطور هذه البنية، المستوى الثاني مرتبط بطبيعة الأثر المستهدف على مستوى المحيط المباشر بالنظر الى عملية التأثر والتأثير المتبادل، ثالث المستويات يتعلق بالتأثير كمجموعة على مستوى المجتمع وهذا يصعب تقييمه موضوعيا وان أمكن فهو مكلف ماديا.

خلاصة القول ان تطوير أداء هذه المراكز من اجل التأثير في القضايا او تحقيق الأثر في المجتمع ليست وصفة جاهزة بل ورش مستمر للتفكير ومختبر للتجريب والتقييم وإعادة التقويم انطلاقا من التجارب والمكتسبات الحالية وهو ما يتماشى مع ماهية ودور الفاعل المدني فهذا الأخير روح وجوهر اشتغاله تتمثل في المحاولة والتجربة واقتحام مساحات الظل فهو لا يمتلك نماذج او تصورات جاهزة يتعين تنزيلها وانما يحاول ان يلعب دوره كفاعل من اجل المساهمة في التأثير على البنية العامة مسترشدا بالقيم والمبادئ الإنسانية الموجهة.

# الملاحق

# الملاحق

## برنامج اللقاءات التفاعلية: المجتمع المدني العلمي: الهوية، التنظيم والآفاق

| رقم اللقاء | عنوان اللقاء | التاريخ | المكان | المشاركون | التوقيت |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | اللقاء الأول: المجتمع المدني العلمي: الهوية، التنظيم والآفاق | 24/11/2023 | فندق نوفوتيل المحمدية | عزيز مشواط . محمد اعبابو . سعد الدين إكمان - رقية أشمال - محمد مصباح - المنسق :محسن رحوتي - عبد الرحمن الزكريتي | من 10:00 إلى 15:00 |
| 2 | اللقاء الثاني | 26/12/2023 | فندق مكاريم تطوان | منصات: عزيز مشواط - إكرام عدنني – سعد الدين إكمان / مركز HART:عبد الرحمن الزكريتي - كريمة الوزاني - معتصم شارف | من 10:30 إلى 15:30 |
| 3 | اللقاء الثالث | 17/05/2024 | فندق كومبانيل الدار البيضاء | عزيز مشواط . عبد الرحمن الزكريتي -مصطفى المناصفي - عبد الهادي الحلحولي - نجاة نارسي - سعاد الطاوسي - سعد الدين إكمان - رقية أشمال | من 10:00 إلى 14:00 |
| 4 | اللقاء الرابع | 14/11/2024 | بني ملال | عزيز مشواط . عبد الهادي الحلحولي – حوسا أزارو - أميمة أوكنوس - شيماء سلامي - فاطمة إيكا -فاطمة الزهراء عاكف | من 10:00 إلى 14:00 |
| 5 | اللقاء الخامس | 21/03/2025 | مركز البطحاء، فاس | سعد الدين إكمان - المصطفى أعوين -توفيق المعقول - منير الغزوي - محمد أمجاهد - أمين بهى سعاد تيالي - عزيز مشواط . فاطمة إيكا - فاطمة الزهراء عاكف | من 15:00 إلى 18:30 |

## جدول المقابلات مع الفاعلين في المراكز البحثية المدنية :

| المقابلة | المتدخل | الصفة | تاريخ إجراء المقابلة |
|---|---|---|---|
| 1 | عبد العالي مستور | فاعل جمعوي ومنسق برامج منتدى المواطنة. | الخميس 07 نونبر 2024 |
| 2 | رشيد أوراز | خبير اقتصادي، مدير الأبحاث وعضو مؤسس للمعهد المغربي لتحليل السياسات. | الأحد 10 نونبر 2024 |
| 3 | حسن ضفير | منسق عام لجمعية مبادرات تكوين ومرافقة فاعلي القرب IFAAP، وعضو دينامية صوت المجتمع المدني بالدار البيضاء | الجمعة 22 نونبر 2024 |
| 4 | حوسا أزارو | باحث في علم الاجتماع، فاعل مدني عن مؤسسة روح أجذير الأطلس-خنيفرة | الأحد 01 دجنبر 2024 |
| 5 | هشام الموساوي | خبير اقتصادي، وأستاذ الاقتصاد بجامعة السلطان مولاي سليمان-بني ملال. | الخميس 12 دجنبر 2024 |

## محاور المقابلات الحوارية مع الفاعلين في المراكز البحثية المدنية:

- عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقا من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟
- معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟
- تعتبر هذه المراكز البحثية جزء من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في نفس الوقت مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تطور المراكز البحثية؟
- انطلاقا من تجربتكم كيف يمكن لكم أن تعلقوا على مردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها إن كان هناك ضعف؟
- المراكز البحثية في العالم صارت فاعلا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟
- هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحولها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟

منصات
للأبحاث و الدراسات الاجتماعية

# منشورات سابقة

## تواصل معنا


+212 (0) 5 20 12 84 95

contact@menassat.org

Menassat

www.menassat.org